الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

شعبـــة: علوم التسيير
تخصص: مـــــاليـــــة

الموضوع:

دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة الوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون القرارم قوقة – ولاية ميلة–

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

إعداد الطلبة:
- حفصة بخوش
- غالية بولالي
- نجوى بن حميمد

تحت إشراف الأستاذ:
عقبـــة قطـــاف

السنة الجامعية : 2011/2010

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

« ربي أوزعن أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك وعبادك الصالحين ».

- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

« تعلموا العلم، وتعلموا للعلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تتعلمون منه»

شكرا جزيلا وتقديرا كبيرا وعرفانا جميلا إلى الأستاذ المشرف "قطاف عقبة" الذي ساعدنا كثيرا ولم يبخل علينا بأي مجهود أو نصيحة.

والى كل عمال مطاحن بني هارون وخاصة عمال قسم المحاسبة.

إلى كل من ساعدونا في انجاز هذا العمل سواء كان بقلم، ورقة، نصيحة أو بسمة.

البسملة .....
شكر و عرفان .....
مقدمة عامة
الفصل الأول : نظام المعلومات المحاسبية
تمهيد .....
المبحث الأول : ماهية نظام المعلومات.....
المطلب الأول : مفهوم نظام المعلومات .....
المطلب الثاني : أهداف و خصائص نظام المعلومات .....
المطلب الثالث : مكونات و مراحل نظام المعلومات .....
المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبية.....
المطلب الأول : مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبية .....
المطلب الثاني : : وظائف نظام المعلومات المحاسبية.....
المطلب الثالث : أنواع وأهداف المعلومات المحاسبية .....
المبحث الثالث : مراحل نظام المعلومات المحاسبية.....
المطلب الأول : مدخلات نظام المعلومات المحاسبية.....
المطلب الثاني : معالجة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية وكيفية تسجيل العمليات المحاسبية.....
المطلب الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.....
الخلاصة .....
الفصل الثاني : التعثر المالي
تمهيد .....
المبحث الأول : ماهية التعثر المالي .....
المطلب الأول : مفهوم التعثر المالي .....
المطلب الثاني : أسباب التعثر المالي و كيفية معالجتها.....
المطلب الثالث : مخاطر و مراحل التعثر المالي.....
المبحث الثاني : التنبؤ .....
المطلب الأول : تعريف التنبؤ و أهميّته.....
المطلب الثاني : مزايا و خطوات التنبؤ.....
المطلب الثالث : الأساليب المستخدمة في التنبؤ و معوّقاته .....
المبحث الثالث : ماهية التحليل المالي.....
المطلب الأول : عموميات حول التحليل المالي .....
المطلب الثاني : مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي الجهات المستفيدة منه .....

المطلب الثالث : خطوات ومعايير التحليل المالي و مجالاته.....
المطلب الثرابع: الميزانية المالية ورأس المال العامل:.....

المبحث الرابع : الأساليب التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.....
المطلب الأول : الأساليب التقليدية.....
المطلب الثاني : الأساليب الحديثة.....
المطلب الثالث : نمادج التنبّؤ بالتعثّر المالي .....
الخلاصة .....

الفصل الثالث : المعلومات المحاسبية والتعثر المالي دراسة حالة الوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون– لقرارم قوقة– ولاية ميلة–

تمهيد .....
المبحث الأول : تقديم مؤسسة مطاحن بني هارون.....
المطلب الأول : نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن بني هارون.....
المطلب الثاني : دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة و المالية .....
المبحث الثاني : الميزانية المالية ورأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون للفترة (2008–2010).....
المطلب الأول : الميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة(2008–2010).....
المطلب الثاني : رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة(2008–2010).....
المبحث الثالث : التنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون .....
المطلب الأول : العناصر المساعدة في حساب مؤشرات التنبؤ بخطر التعثر المالي.....
المطلب الثاني : التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نموذج Aithman.....
المطلب الثاني : التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نموذج Sherrod.....
الخلاصة .....

الخـــاتمة العامة
قائمة المراجع .....
المـــلاحق .....
قائمة الجداول و الأشكال.....
قائمة الملاحق .....
فهـــرس المحتويات .....

I
II
أ
1
2
3
3
5
5
8
8
10
11
13
13
15
19
21
22
23
24
24
24
27
31
31
31
32
35
35
37

40
43
49
49
51
53
61
62
63
64
64
68
70
70
78
81
81
82
82
84
85
88
93
106
109
111

مقدمة عامة

يتسم العالم المعاصر بتغيرات و مستجدات سريعة اقتصاديا و تجاريا فالتطور السريع الذي عرفتهم عرفه تكنولوجيا المعلومات و استخدامها في جل الأصعدة الاقتصادية كان نتاج العولمة، مما شكل بيئة جديدة سارعت فيها الشركات للاستفادة من المزايا المتاحة التي توفرها.

ولقد تطورت المحاسبة بشكل مستمر عبر الزمن بفضل جهود المعنيين و الباحثين في هذا المجال، بما يتماشى وتطور النشاط الاقتصادي، فبعدما كانت تقنية لحساب قيمة المبيعات أصبحت اليوم وظيفة مهمة في المؤسسة و تأثرت كغيرها من الوظائف بفكر نظم المعلومات، و هكذا أصبح مصطلح المحاسبة مرادفا لمصطلح لنظام المعلومات المحاسبي من حيث طبيعة المعلومات المقدمة، أما مصطلح قسم المحاسبة أو مديرية المحاسبة، فإنه يستعمل عند التعبير على أساس هيكل المؤسسة، وتعتبر المعلومات أساسا لاتخاذ القرارات، و لكي يكون القرار جيدا و صائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على معلومات ملائمة، من بينها المعلومات المحاسبية و التي تأخذ قسطا من الأهمية لا يقل عن المعلومات الإدارية الأخرى.

ويرتبط نجاح المؤسسة بضرورة توفرها على نظام معلومات محاسبي شامل و متكامل، و ذلك انه يعد عنصرا هاما في التسيير الجيد، إذ يعتمد عليه للحصول على معلومات سريعة و ملائمة لتحليلها و معالجتها و صياغتها و استغلالها من أجل تصحيح الانحرافات التي قد تحدث خلال دورة استغلالها و أثناء نشاطها، والتي قد تأدي إلى تعثر المؤسسة ماليا أو إفلاسها إذا لم تصحح، و من ثم اختيار الحلول المناسبة وتفادي الوقوع في خطر التعثر المالي.

أولا: الإشكالية:

تعد القرارات الخاطئة في المؤسسات الاقتصادية من الأمور التي تؤدي إلى ضياع رؤوس الأموال في مشاريع اقتصادية فاشلة، فظاهرة التعثر في المؤسسات تعد من الظواهر المكلفة التي يجب دراستها و معرفة أسبابها ، وقد يكون للمعلومات المحاسبية دور في هذه الدراسة، ومن خلال ما سبق تتجلى لنا إشكالية موضوع البحث والتي نطرحها في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

و لمعالجة هده الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبية ؟ما هي خصائصه؟

2- ما المقصود بالتعثر المالي؟ وما هي مراحله؟

3- ماذا نعني بالتنبؤ؟ وما هي نماذج التنبؤ بالتعثر المالي؟

4- ما هو التحليل المالي و فيما تكمن أهميته؟ وما هي أنواعه ؟

5- كيف تستفيد مؤسسة الوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون –لقرارم قوقة–ولاية ميلة– من الاستفادة من المعلومات المحاسبية في التنبؤ بتعثرها المالي قبل فترة من الزمن؟

ثانيا: فرضيات البحث:

من أجل المساهمة في الإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1- تساهم المعلومات المحاسبية المؤسسات في التنبؤ بإمكانية تعثرها ماليا مستقبلا.

2- تساعد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي مؤسسة مطاحن بني هارون في تجنب القرارات التمويلية والاستثمارية الخاطئة.

ثالثا: أهمية لبحث:

تتمثل أهمية البحث في:

- محاولة إبراز دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ المبكر لتعثر المؤسسات ماليا.
- معرفة واقع استفادة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في اكتشاف الاختلالات المالية في هيكلتها.

رابعا: أهداف البحث:

- معرفة مدى اعتماد المؤسسات على المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي.
- معرفة درجة استفادة المؤسسات من المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالتعثر المالي في كافة النواحي.
- توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر في إتخاد القرارات على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة.
- توضيح أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر على المؤسسات و جعل المؤسسات في وضع يمكنه من الإستمرار في المستقبل و تصحيح الأوضاع قبل وقوع التعثر.

خامسا: محددات البحث:

تم اختيار مؤسسة مطاحن بني هارون الواقعة بدائرة القرارم قوقة بولاية ميلة وهي مؤسسة عامة حيث كانت الدراسة بوحدة الإنتاجية والتجارية، أما الإطار الزمني للدراسة فكان ثلاث سنوات خلال الفترة الممتدة من سنة 2008- 2010.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهدا الموضوع كان لجملة من الأسباب تمثلت فيما يلي:

- الإهتمام الشخصي للبحث في هدا الموضوع لما له من أهمية بالغة.
- الدور الهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تفسير نشاط أي مؤسسة.
- التأكد من أن مراقبة التسيير في المؤسسة لا يمكن أن تتم بدون معلومة دقيقة التي تقدمها المحاسبة.
- قلة الدراسات و البحوث حسب إطلاعنا التي تناولت هدا الموضوع و أثره في اكتشاف التعثر المالي قبل حدوثه.

سابعا: منهج البحث:

إن نوعية المنهج المستخدم في أي بحث تمليه طبيعة الموضوع والمعلومات المراد الوصول إليها،

وعليها تم الاعتماد في هذا البحث على:

1- المنهج الوصفي التحليلي: حيث تمت الاستعانة بهما في توظيف التعاريف وسرد الأفكار إضافة إلى تحليل النتائج المتحصل عليها.

2- المنهج الرياضي والاحصائي: وتم توظيفه في تحليل القوائم المالية واستخراج المؤشرات ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

- **3- منهج دراسة الحالة:** وتم الاعتماد عليه في جانب الدراسة العملية على مؤسسة مطاحن بني هارون، ويقوم هذا المنهج على مساعدة الطالب في ضبط ما يحصل عليه من بيانات والتأكد من صحتها مع تفسير الظواهر تفسيرا منطقيا.

ثامنا- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت هذا البحث قلة المراجع وخاصة في المركز الجامعي لميلة، محدودية الإمكانيات و الوقت، قلة الدراسات السابقة لهذا البحث.

أما في الجنب التطبيقي فقد واجهنا فيه العديد من الصعوبات نذكر منها قلة و عدم كفاية البيانات المتحصل عليها لإجراء التحليل المالي حيث لم توفر لنا سوى الميزانيات المحاسبية الختامية دون ملاحقتها.

تاسعا: هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث وتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث يتناول كل فصل ما يلي:

1- الفصل الأول: عنون بـــ المعلومات المحاسبية، وتناولنا فيه ماهية نظام المعلومات كمنطلق للدخول إلى نظام المعلومات المحاسبية ، إضافة إلى مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

2- الفصل الثاني: وعنون التعثر المالي، وتطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم حول التعثر المالي، ثم تطرقنا إلى التنبؤ ووسائله، إضافة إلى ماهية التحليل المالي، وأخيرا تطرقنا في الأخير إلى نماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

3- الفصل الثالث: ويمثل دراسة الحالة وجاء تحت عنوان المعلومات المحاسبية والتعثر المالي دراسة حالة الوحدة الإنتاجية والتجارية لمطاحن بني هارون- لقرارم قوقة- ولاية ميلة- ، حيث تطرقنا الى لمحة تاريخية عن مؤسسة سميد (الأم) ثم لمحة عن الوحدة ، إضافة إلى إعداد الميزانيات المالية للوحدة انطلاقا من المعلومات المحاسبية، وفي الأخير اختبرنا تعثر الوحدة ماليا انطلاقا من الميزانيات المالية والمعلومات المحاسبية.

تمهيد:

يعتمد نجاح المؤسسات إلى حد بعيد على المعلومات المحاسبية، حيث تقوم المحاسبة بتوفير الأساس اللازم من أجل خدمة أطراف عديدة بالوحدة الاقتصادية، و يتم ذلك من خلال نظام المعلومات والذي يتم تصميمه بما يتلائم و ظروف كل وحدة اقتصادية، حيث تمكن هذه المعلومات المؤسسة من القيام بوظائفها المختلفة كالتخطيط و إتحاد القرارات و الرقابة، و سنحاول خلال هذا الفصل التعرف على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: مراحل نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

إن الهدف الرئيس وراء اعتماد المؤسسات على الحاسبات الالكترونية وقواعد البيانات المتقدمة هو توفير المعلومات الموثقة و المتكاملة في الوقت المناسب لعموم المستفيدين من نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام، و متخذي القرارات في المؤسسة بشكل خاص، وسوف نتطرق في هدا المبحث إلي نظام المعلومات من حيث التعريف والأهداف والخصائص وفي الأخير إلي مكوناته و خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات

قبل التطرق إلى نظام المعلومات كان لابد من التعرض لمفهوم النظام والمعلومات أولا.

1- تعريف النظام:

لقد تعددت تعاريف النظام ونذكر فيما يلي بعضها:

يمكن تعليف النظام بأنه " عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها البعض من أجل تحقيق هدف أو أهداف مشتركة ".[1] ويعرف أيضا بأنه " هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة لتحقيق هدف معين ".[2]

ويقصد بالنظام أيضا " مجموعة من العناصر التي ترتبط بينها سلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف ".[3]

وبصفة عامة يمكن تعريف النظام بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والتي تؤثر وتتأثر ببعضها.

2- تعريف المعلومات:

هناك عدة تعاريف للمعلومات لكنها تصب كلها في معنى واحد، إذ تعرف بأنها " البيانات الجديدة التي ترتبط ضمنيا بسياق وهدف أو هي ذلك التميز الذي يضع تمايزا ويعطي للمستفيد فهما وإدراكا". [4]

وتعرف أيضا بأنها "الحصول على البيانات المهمة و المنتظمة في شكل مفيد و منظم، و تنتج المعلومات نتيجة إجراء عملية التشغيل علي البيانات"[5]، و هناك من يري إن المعلومات هي " نتائج عمليات تكوين أو تنظيم أو تحويل البيانات بطريقة تؤدي إلي زيادة مستوي المعرفة للمستقبل".[6]

3- تعريف نظام المعلومات:

يمكن تقديم فهم موجز و بسيط لنظام المعلومات من خلال إعادة ترتيب المصطلح و تشكيل علاقة بنيوية بين عناصره الأساسية أي بين النظام و المعلومة، حيث يعرف نظام المعلومات بأنه " أي

---

[1]- كمال السيد غراب، فاديه محمد الحجازي، **"نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري "**، الإشعاع للطباعة و النشر، مصر، 1999، ص:72.

[2]- سليم إبراهيم الحسينية، **"نظم المعلومات الإدارة "**، ط3، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2002، ص: 5.

[3]- المرجع السابق، ص: 5.

[4]- سونيا محمد البكري، **"نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية -"**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 20.

[5]- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، **"دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية "**، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 20.

[6]- المرجع السابق، ص: 20.

توليفة أو (تركيبة) منظمة من الأفراد، عتاد الحاسوب ، البرامج ، شبكات الاتصالات وموارد البيانات التي يتم جمعها و معالجتها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها إلى المستفيدين في المؤسسة".[1]

و يعرف أيضا بأنه" ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من العناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات لمستخدمي القرارات من خلال شبكة الاتصال".[2]

وكذلك يقصد بنظام المعلومات علي انه " ذلك النظام الذي يقوم بجمع المعلومات يدويا أو آليا وتنظيمها و تخزينها ومعالجتها، و هدا يدل بدوره علي أن أي عملية للتسجيل أو استرجاع تعد نظاما".[3]

4- نبده تاريخية عن نظام المعلومات

يرجع جميع المختصين لأنظمة المعلومات ظهورها سنة الخمسينات وبالضبط في نواحي 1955 أين بدأ استعمال الكمبيوتر وقد تطور استعمالها فعلا داخل المؤسسات ابتدءا من سنة 1960 ويمكن ذكر ثلاثة مراحل لتطور نظم المعلومات وهي: [4]

4-1- **المرحلة الأولى:** والتي شهدت أول ظهور للإعلام الآلي امتدت 1955 إلي نهاية الخمسينات، وقد لوحظ أولى استعمالات الإعلام الآلي خاصة في المهام المرتبطة بخزينة المؤسسة لحساب الأجرة مثلا إدخال تعديلات فيما يتعلق بالمزايا الاجتماعية للعمال و كذا أنظمة المعاشات.

4-2- **المرحلة الثانية:** شملت هده المرحلة سنوات الستينات والسبعينات وفيها بدأت المؤسسات في استعمال الإعلام الآلي لنظام المعلومات الأغراض الرقابة والتسيير.

4-3- **المرحلة الثالثة:** والتي شملت سنوات الثمانينات والتسعينات حتى شمل نظام المعلومات كل النشاطات الأساسية للمؤسسة.

و هناك من يقسم هده المراحل إلي أربعة حسب ما يظهر في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(01): تاريخ أهم مراحل تطور نظام المعلومات (ن م)

(ن م)	(ن م)	(ن م)	(ن م)
ظهور وظيفة الإعلام الآلي	نظام الإعلام الآلي، استعمالات عمودية (الكومبيوتر ،تسيير و(رقابة)	نظم المعلومات اتجاهات المسارات تالية،تقليص دورات التسيير	دمج أنظمة التسيير عولمة أنظمة المعلومات و الاتصالات
70ـ 80	**80**	**90**	**2000ـ2005**

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي،سمير كامل محمد،**"نظم المعلومات المحاسبية"**،دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص: 63.

[1]- سعد غالب ياسين، **"أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات "**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 19.

[2]- احمد حسين علي حسين، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، مكتبة الاستماع الإسكندرية، 1997، ص:21.

[3]- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، مرجع سابق، ص: 26.

[4]- رحمون هلال، **"المحاسبة التحليلية نظام المعلومات تسيير و مساعد علي اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية "**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص، ص: 62، 63.

المطلب الثاني: أهداف و خصائص نظام المعلومات

1- أهداف نظام المعلومات:

تسعي نظم المعلومات إلى تحقيق أهداف عديدة منها:[1]

- يقوم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات.
- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية .
- تقديم المعلومات لازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.
- توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية و الموارد المالية بصورة فعالية و الرقابة على كفاءة استخدمها في المجلات المختلفة.
- توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية و الرقابة على أوجه النشاط الاقتصاد، حيث تفيد المعلومات المستخدمين الدخلين والخارجين عن طريق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات و المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات, بينما تهتم الأطراف الخارجية بهدف الوقوف على مدى أمانة الإدارة وتنفيذها لأهداف المؤسسة ومعظم المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف.
- الارتباط بين تدفق المعلومات الناتجة لخدمة هده الأغراض و بين البيانات العمليات و أنواع مدخلات البيانات.

2- خصائص نظام المعلومات:

وتتمثل أهم الخصائص في:[2]

2-1- المدخل: و يقصد بتلك الخاصية أن عناصر أو وحدات النظام تتداخل مع بعضها لتشكل النظام و لتحقق هدفها.

2-2- الهرمية: حيث يتكون النظام من عدة عناصر كل منها يؤدي وظيفة معينة هدا و يمكن تجزئة العنصر إلي عناصر جزئية.

-2-3- الهدف: يجب أن يسعى أي نظام لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف.

2-4- المدخلات والمخرجات: يجب أن يكون للنظام مدخلات و مخرجات حيث يتم إجراء عمليات التشغيل على المدخلات للحصول على المخرجات.

المطلب الثالث: مكونات و مراحل نظام المعلومات

1- مكونات نظام المعلومات:

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام التي تضمن قيام النظام بوظائفه، و تتضمن هده الأجزاء كل من الأجهزة وسائل التخزين والبرامج ,قاعدة البيانات , إجراءات التشغيل والأفراد بهدف إنتاج معلومات يتم من خلالها تنفيذها وتوفير معلومات تستخدم لدعم عملية اتخاذ القرار،

[1]- كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص: 16.
[2]- محمد عباس بدوي، **"المحاسبة وتحليل القوائم المالية "**، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009، ص، ص: 12، 13.

كما يتكون من إجراءات تضعها المؤسسات للحصول علي البيانات وإدخالها ومن ثم معالجتها و إخراجها علي شكل معلومات تساعدها في اتخاذ القرارات الدقيقة و السريعة لتنفيذ أعمالها و تحقيق أهدافها، و فيما يلي سوف يتم استعراض مكونات نظم المعلومات:[1]

1-1- الأجهزة: يمكن إن يتضمن نظام المعلومات كل من الهاتف، الفاكس، الآلات الكاتبة، الكمبيوتر ...الخ.

1-2- وسائل حفظ وتخزين البيانات: وهي تتكون أساسا من الملفات، والمستندات والأنشطة و الاسطوانات الممغنطة.

1-3- البرامج: وهي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على استخدام الحسابات الإلكترون فقط و هناك نوعين من البرامج الأولي يسمى برامج النظام و الثاني يسمى بالبرامج التطبيقية وتمثل البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوبة تشغيلها باستخدام الحاسب مثل برامج الأجور ،المخزن ،إما برامج النظام فهي البرامج الخاصة بالتشغيل الحاسب نفسه.

1-4- قاعدة البيانات: تعرف قاعدة البيانات بأنها "مجموعة من البيانات الموحدة تستخدم بواسطة نظم عديدة للمعلومات أو هي الوعاء الذي يحتوي علي البيانات الأساسية المخزنة علي كل وسائل التخزين المختلفة و التي لابد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب تنفيذ تعليمات البرامج التطبيقي عليها للحصول علي معلومات.

1-5- إجراء التشغيل: ينظر إلي إجراءات التشغيل علي أنها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ما تكون مطبوعة في كتيبات يطلق عليها "دليل " تتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات و كيفية إدخالها و التعليمات الخاصة باستخدام و تشغيل الحاسب.

1-6- العنصر البشري: تحتاج المؤسسات إلي عدة تخصصات يشغلها مجموعة من الأفراد المختصين في مجال الحاسب الآلي والشبكات وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث انه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل.

ويوضح الشكل الموالي مكنونات نظام المعلومات.

الشكل رقم(02): مكونات نظام المعلومات

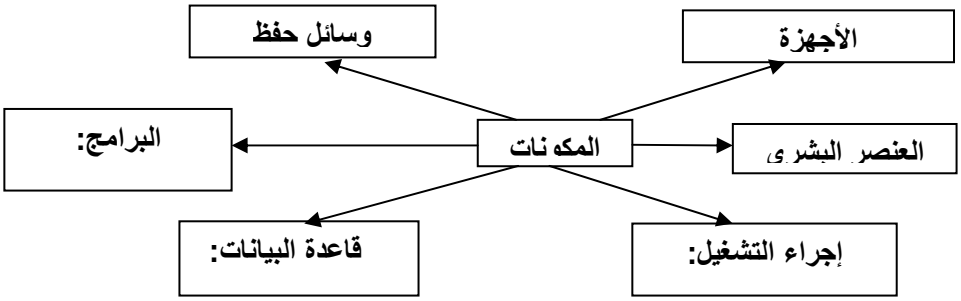

المصدر: محمد عباس بدوي، **"المحاسبة وتحليل القوائم المالية"**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 13.

[1]- كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سابق، ص: 19.

2- مراحل نظام المعلومات:[1]

يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات إلي مخرجات وذلك على ثلاث مراحل هي مرحلة المدخلات، مرحلة التشغيل أو المعالجة، مرحلة المخرجات، وهناك مراحل مرتبطة بالمراحل السابقة مثل وظائف تجميع البيانات، تشغيل البيانات و يتم انجاز هذه الوظائف خلال عملية تحويل البيانات.

يتم إدخال البيانات لإجراء عملية التشغيل أو خلال مرحلة المدخلات بينما يتم استخراج المعلومات من خلال مرحلة المخرجات، و منه فالبيانات تمثل المواد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي.

ويتم استخراج المعلومات بواسطة نظام المعلومات للاستخراج بواسطة المستخدمين الداخليين أو الخارجيين و المستخدمين الداخليين هم المديرين و الموظفين في المؤسسة أما المستخدمين الخارجيين فهم الأطراف المهتمة بعمليات المؤسسة مثل الدائنين، الموردين، المستهلكين، المساهمين، الجهات الحكومية و غيرهم.

الشكل رقم(03): البيانات الداخلة في نظام المعلومات و المعلومات الخارجة منه

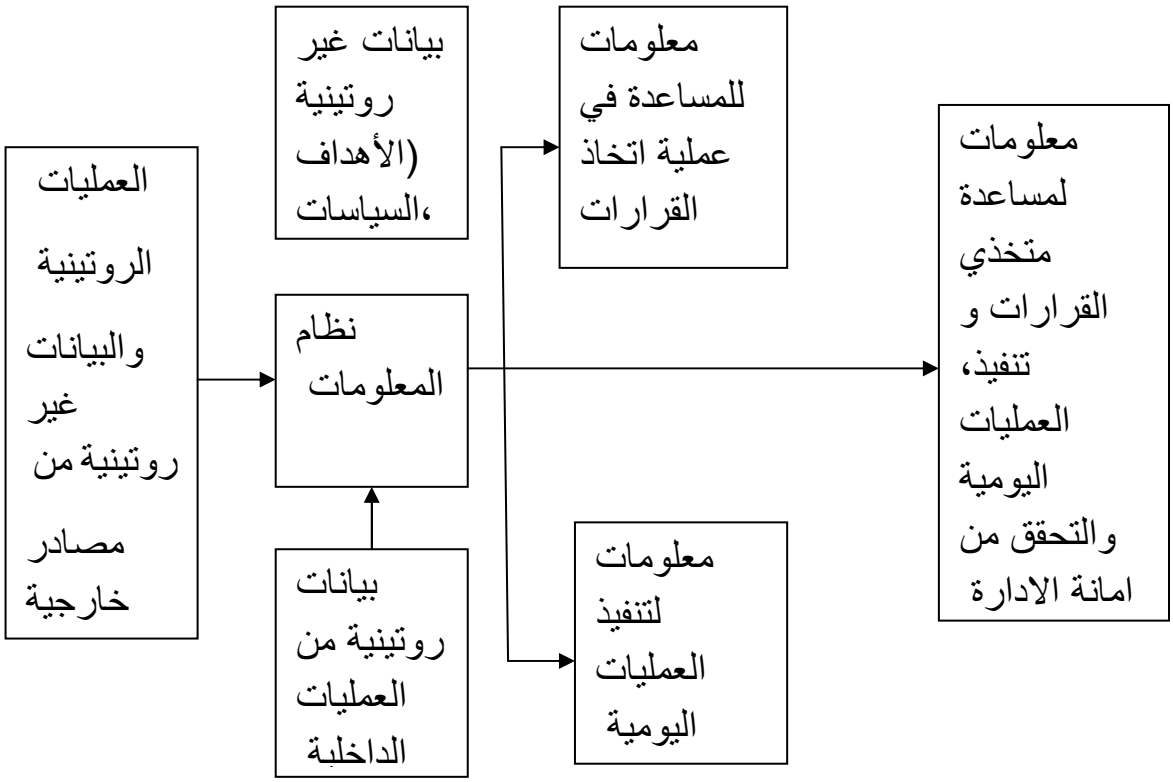

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص:17.

[1]- المرجع السابق، ص: 17.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المبحث إلي تحديد المقصود بنظام المعلومات المحاسبية و خصائصه بالإضافة إلي مكوناته و مراحله وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبية

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبية:

يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه" "يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه وحدتان فأكثر تعمل فيما بينها لتحقيق هدف أو أكثر من هدف وعادة ما تتألف الأنظمة من أنظمة فرعية كلا منها يعمل علي وظيفة معينة داعمة لنظام أكبر(شامل)،[1] وهو أيضا " احد الأنظمة الفرعية في المؤسسة و يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة و متناسقة بهدف توفير المعلومات التاريخية و الحالية و المستقبلية، المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة"[2] ، ويقصد به كذلك بأنه" نظام يختص بتجميع و تبويب ومعالجة وتخزين و توصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر، و المستقبل إلي الأطراف المختلفة المستفيدة من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرار."[3]

مما سبق يمكن استنتاج أو استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات المحاسبية "هو ذلك الجزء الأساسي الهام من نظام المعلومات في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال التي يقوم بحصر وجمع البيانات المالية من مصادر خارجية و داخل وحدة اقتصادية ثم نقوم بتشغيل هده البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة كمستخدمي هده المعلومات خارج وداخل الوحدة ".[4]

و في سياق ذلك فانه يمكن النظر إلي نظام معلومات محاسبية الموارد البشرية على أنها احد النظم الفرعية ضمن نظام المعلومات المحاسبية والذي يهتم بتوفير كافة المعلومات التاريخية، و الحالية و المستقبلية.[5]

ويعرف القانون الجزائري نظام المعلومات المحاسبي أو يطلق عليه إسم المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين المعطيات القاعدية العددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية".[6]

وتعتبر المحاسبة المالية " الفرع الأهم في المحاسبة والذي يهدف إلى التعرف على المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية أو قائمة المركز المالي, ونتيجة الأعمال من خلال قائمة الدخل وتعتبر

[1]- سيد عطا الله السيد، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009، ص: 2.
[2]- على فاضل جبار، **"تصميم نظام معلومات محاسبة الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية "**، عدد2، مجلة الاكادمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص: 44 .
[3]- المرجع السابق، ص: 44.
[4]- سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص: 3.
[5]- عبد الرزاق محمد قاسم، **"نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية "**،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 147 .
[6]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74 ، الصادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007، ص: 03.

المعلومات التي تتضمنها القائمتان أساس الإبلاغ المالي ونتائج النشاط المعلوماتي المحاسبي".[1]

2- خصائص المعلومات المحاسبية

لكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها فإن هناك مجموعة من الخواص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقيق الفائدة من المعلومات المحاسبية، وبما أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب متخذو القرارات من حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في إتخاد القرارات المختلفة ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرارات الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ومن هده الصفات:[2]

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك).
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة.
- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية.

و يمكن إجمالا حصر خصائص المعلومات المحاسبية في مايلي:

2-1-الملاءمة : تشير إلى مدى ارتباط المعلومة بالوضعية التي يراد دراستها وإتخاد القرار،أي مدى ملاءمة هده المعلومات لعملية الاختيار بين البدائل المختلفة، [3] فمثلا إدا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملاءمة و قد تصبح مضللة لعدم الحاجة إليها, وعليه يمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال الآتي:[4]

2-1-1- أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المستقبلية.

2-1-2- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة: أي إمكانية التحقق من التوقعات, أي أن تساعد متخذ القرار على أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هده التوقعات, إذا كان قرار اتخاذها حين ذاك خاطئا، أي القدرة على الرقابة.

2-1-3- التوقيت الزمني المناسب: أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها (متخذ القرار)، لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها علي تأثير في عملية اتخاذ القرار.

2-2- الثقة(الموثوقية): وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة من الاطمئنان لدي مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار)، لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته أي مدي الاعتماد علي المعلومات المقدمة، ولتحقيق ذلك يجب توافر ثلاثة خواص هي:

---

[1]- خالد جمال جعارات , وزملائه، **"مبادئ المحاسبة المالية "**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص: 44.

[2]- رضوان حلوه حنان , نزار فليح البلداوي،**" مبادئ المحاسبة المالية "**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 47.

[3]- حواس صالح،**" أهمية ودور نظام المعلومات وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث "**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 1995، ص: 51.

[4]- رضوان حلوه حنان , نزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص: 47.

2-2-1- صدق العبير: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة و خالية من أي تلاعب.

2-2-2- الحياد(عدم التحيز): أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

2-2-3- قابلية التحقق: أي أن أي محاسب آخر إذا أعاد عملية القياس المحاسبي يصل إلي نفس النتائج.

خصائص أخرى ثانوية و هي:[1]

2-2-4- الثبات: وهي تعني الثبات علي استخدام نفس الطرق و الأساليب المعتمدة في قياس و توصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى و إذا ما دعت الحاجة إلي أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخد ذالك بعين الاعتبار.

2-2-5- قابلية المقارنة: أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة علي إجراء المقارنات بين فترة مالية و أخري لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخري ضمن نفس النشاط.

2-2-6- الوضوح: أي مدى خلو البيانات من الغموض و التعقيد و كيفية صياغة القوائم و التقارير، ويقصد بهده الخاصية أن تتضمن القوائم المالية كافة المعلومات التي تفصح بشكل سليم و صادق عن موارد المؤسسة و التزاماتها، كما نشير إلي انه يجب الإفصاح عن كل المعلومات التي تخص بدرجة كافية متطلبات الأهداف.

3- أهمية المعلومات المحاسبة:

تكمن أهمية المعلومات المحاسبة في:[2]

- تسجيل العمليات المالية في الوحدات الاقتصادية لإعداد التقارير وذلك لتزويد إدارة المؤسسة و المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- ضبط مجموعة من القواعد و المعايير المحاسبية الدولية، وهي معايير مقبولة عموما من جميع دول العالم المتقدم و النامي.

- إنتاج معلومات موضوعية وقابلة للمقارنة بين المؤسسات المتخلفة.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يقوم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بجملة من الوظائف هي:[3]

1 - وظيفة تجميع البيانات المحاسبية.

2 - وظيفة مراجعة و إدخال وتخزين البيانات المحاسبية .

3 - وظيفة معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المؤسسة.

---

[1]- حواس صالح، مرجع سابق، ص: 52.

[2]- رضوان حلوه حنان , نزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص: 32.

[3]- احمد جنان، **" نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات "**، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر ،الجزائر، 2004، ص: 56.

4 – وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية.

5 – وظيفة عرض تلخيص للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني.

يتم في الوظيفة الأولى تجميع البيانات المحاسبية التي تعبر عن أحداث النشاط الاقتصادي في المؤسسة المتمثل بالعمليات المالية التبادلية بين المؤسسات والأطراف الداخلية كالموظفين والملاك وبينهما وبين الأطراف الخارجية كالمستثمرين و الحكومة، فعملية البيع تمثل عملية تبادلية يكون طرفها الأول المؤسسة و طرفها الثاني يتم فيها تسليم البضاعة للعميل و تحصيل مقابلها نقد، و هذه العملية التبادلية ينتج عنها بيانات محاسبية كاسم العميل، عنوانه قيمة ما حصل منه، صنف البضاعة المباعة، عدد الوحدات، كل هده البيانات تكون موثقة بمستندات و أوراق ثبوتية تشكل عنصرا مهما من عناصر النظام المحاسبي، أما في الوظيفة الثانية يتم التحقق من صحة البيانات المحاسبية قبل إدخالها لعملية المعالجة وبعد ذلك يتم معالجتها، ومن الطبيعي أن يتم في النظام المعلومات المحاسبي تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها بعد معالجة البيانات المحاسبية، و يستفاد من المعلومات المحاسبية المخزنة في إعداد التقارير ، حيث أن هذه التقارير يمكن أن تكون عامة كميزان المراجعة الذي يعكس أرصدة الحسابات في المؤسسة، أو جدول حسابات النتائج الذي يعكس نتيجة أعمال المؤسسة، أو الميزانية التي تعكس المركز المالي في تاريخ معين، ويمكن أيضا أن تكون هده التقارير حسب الطلب من الإدارة كتقرير عن المنتجات الأكثر مبيعا، أو تقرير عن الحالة الائتمانية لأحد العملاء...الخ، من التقارير اللازمة لاتخاذ القرار.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف المعلومات المحاسبية

1- أنواع المعلومات المحاسبية:

يمكن تبويب أنواع المعلومات المحاسبية إلى ما يلي:[1]

– معلومات تاريخية (مالية).

– معلومات عن التخطيط و الرقابة.

– معلومات لحل المشكلات.

1-1- معلومات تاريخية (مالية): وهي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لتحديد و قياس نتيجة النشاط (من ربح وخسارة)عن فترة مالية معينة، وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها، وهي معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقت, كما أنها تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة سلفا.

[1]- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **"اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية "**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 27.

1-2- معلومات عن التخطيط و الرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب, ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية لفترات تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا, أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الإدارية، وهي تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة، التخطيط والرقابة وهي تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها واتخاذ القرارات التصحيحية.

1-3- معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة) وهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هده المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل إنتاج منتج معين أو استبعاده ،أو شراء موجودات ثابتة جديدة ...إلخ، وغيرها من القرارات الأخرى.

2- أهداف المعلومات المحاسبية:

علي الرغم أن الهدف النهائي لوجود المحاسبة المالية هو التعرف علي نتيجة أعمال المؤسسة من الربح أو الخسارة لخدمة عدة أطراف مستفيدة إلا أن المحاسبة المالية تهدف إلي تحقيق ما يلي:[1]

- تسجيل جميع العمليات المالية التي تتم في المشروع عند حدوثها مباشرة وفقا تسلسل وقوعها بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.
- تبويب تصنيف العمليات المالية بهدف تسهيل تحديد نتائج الأعمال ،و التعرف علي المديونية و دائنيه المؤسسة و معرفة مالها من أصول وما عليها من الالتزامات.
- استخراج نتائج أعمال المؤسسة و بين مركزه المالي للتعرف علي موجودات و التزامات المؤسسة، وما يطرأ عليها من تغير مند نهاية الفترة المالية السابقة و حتي تاريخ إعداد التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المؤسسة.
- توفيرا لمعلومات التي تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة و أخرى من خارجها كالعاملين والعملاء الحاليين و المتوقعين و الجهات الحكومية وغيرها.

[1]- حسام الدين مصطفى الخداش ،و ليد زكريا صيام ،عبد الناصر إبراهيم نور، **"أصول المحاسبية المالية"** ،ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2008 ، ص: 17.

المبحث الثالث: مراحل نظام المعلومات المحاسبية

تمر نظم المعلومات المحاسبية بعدة مراحل تتمثل في المدخلات والتشغيل و المخرجات والتي تتفاعل معها لتحقيق هدف توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وخلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى هذه المراحل بشيء من التفصيل، ويوضح الشكل الموالى هذه المراحل.

الشكل رقم (04): مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية

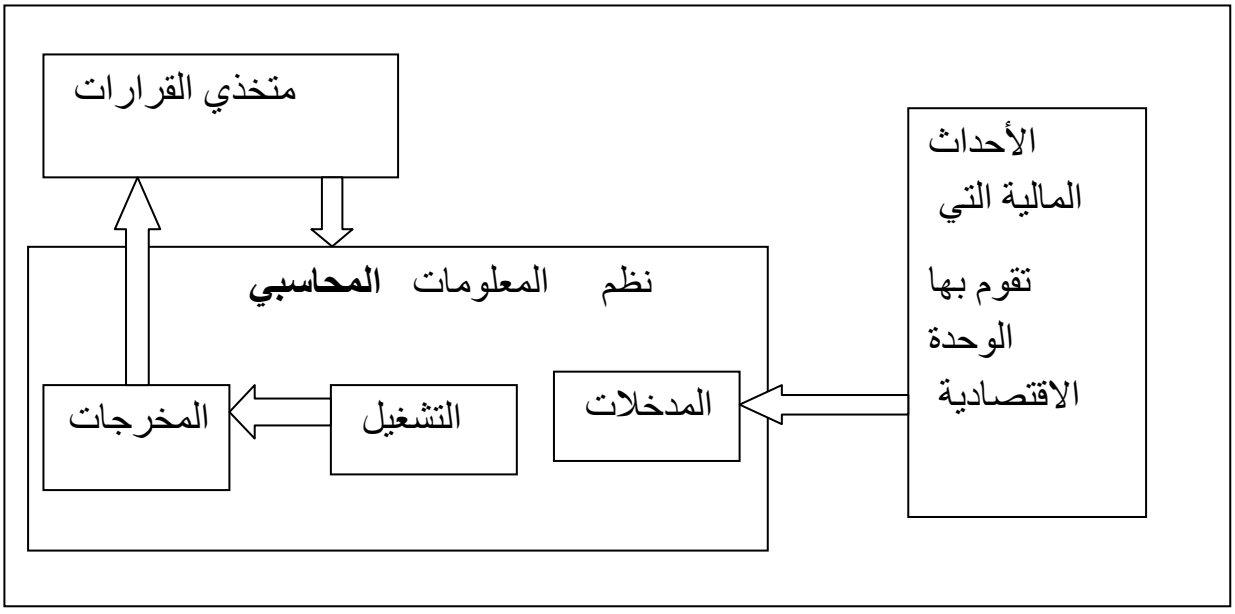

المصدر: محمد عباس بدوي، **"المحاسبة وتحليل القوائم المالية "**، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 16.

المطلب الأول : مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية بالبيانات الأولية التي يحصل عليها المحاسب عن الأحداث المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، بحيث تكون مثبتة على مستندات ووثائق.

1- المستندات:

1-1- تعريف المستندات: هي عبارة عن أوراق مكتوبة عن أحداث اقتصادية يتم إثباتها في المحاسبة من خلال القيود المحاسبية، ويمكن الاستغناء عنها بوسائط أخرى غير ورقية.[1]

1-2- أنواع المستندات: يمكن التفريق بين المستندات وفقا لمنشئها إلى:[2]

1-2-1- المستندات الطبيعية: وهي تلك المستندات التي تمثل أحداث حقيقية، وتنشأ نتيجة تلك الأحداث بشكل حتمي مثل فواتير الكهرباء و المياه وغيرها.

[1]- حسين القاضي ،مأمون حمدان، **"نظرية المحاسبة "**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص: 133.
[2]- المرجع السابق، ص: 134.

1-2-2- مستندات مصطنعة: وهي تلك المستندات التي يتم إعدادها من أجل إثبات قيود محاسبية معينة مثل المستندات عن القيود الجردية.

1-3- شروط المستندات: يشترط لقبول المستند كدليل موضوعي لإثبات الأحداث الاقتصادية عدة شروط أهمها:[1]

1-3-1- الشروط القانونية: ويهتم من ذلك أن يصدر المستند عن الجهة المخولة لذلك، و التي يتم تحديدها سواء كانت جهة داخلية أو خارجية، و أن يتضمن التوقيعات و الأختام اللازمة لذلك و أن يكون مستند أصلب ويجب أن يكون محدد من حيث النوعية و التاريخ والقيمة والمبلغ.

1-3-2- الشروط الفنية: و يقصد بها أن يأخذ المستند شكلا نظاميا يتماشي مع العرف، و يحقق الغاية من وجوده و توفر جميع البيانات الضرورية، لذلك نجد أنه عند تصميم نظام المعلومات المحاسبية يسعي مصمم النظام إلي اختيار أفضل أشكال المستندات و الوثائق التي تحقق الغاية المرجوة منها.

ومع تطور تقنية المعلومات واستخدام الحاسوب فان ذلك يتطلب شروط فنية محددة من أجل تسهيل عملية إدخال البيانات الواردة في المستندات و الوثائق، أو في حالات أخري لابد من توفير إمكانية إدخال بيانات بأساليب متطورة كعملية إدخال قبض مبلغ.

1-3-3- الشروط الاقتصادية: و يقصد بذلك أن على المؤسسة أن تحقق الشروط الضرورية عند تصميم المستندات و الدورة المستندية و لكن مع التفكير العقلاني أو الرشيد بأن يتم تحقيق المنافع من وجود المستندات، و تحقيق شروطها بشرط أن يتم دلك في ضوء تكاليف معقولة.

1-4- أسس تصميم المستندات: تتمثل الأسس في أنظمة معلومات في مجال الأعمال و المسؤولين عن تصميم المستندات الأصلية التجارية و ذلك لعدة أسباب:[2]

- إن كثير من المستندات الأصلية يجب أن تستبدل بمستندات يمكن قراءة البيانات التي تتضمنها بشكل آلي، وذلك نظرا لسرعة التطور التكنولوجي.
- إن التصنيف الضعيف للمستندات الأصلية يؤدي إلي بطئ و عدم دقة إدخال بيانات العمليات.
- إن الأشخاص الآخرين في المؤسسات قليل منهم من يتمتع بالتدريب و الخبرة و المعلومات الكافية ليستطيع تصميم مثل هذه المستندات.

1-5- دور المستندات في النظام المحاسبي: تلعب المستندات دورا هاما وواضحا في النظام المحاسبي و في فعالية العمليات في المؤسسة و ذلك للأسباب التالية:[3]

- تستخدم كوسيلة لإثبات العمليات و تسجيلها في السجلات المحاسبية.
- تحديد دقيق للبيانات داخل المؤسسة من خلال تحديد أماكن نشوء هده المستندات و انتقالها و أماكن حفظها.

---

[1]- المرجع السابق، ص، ص: 133، 134.
[2]- سيد عطا الله السيد، مرجع سابق، ص: 85.
[3]- المرجع السابق، ص: 85.

- تستخدم بعض المستندات كأساس في إعداد مستندات أخرى.
- تدل على المستندات على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة فمثلا تدل وثيقة شحن على نقل البضاعة من المؤسسة للعميل.

المطلب الثاني: معالجة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية وكيفية تسجيل العمليات المحاسبية

1- المعالجة أو التشغيل:

يقصد بالمعالجة على أنها عمليات التحويل التي تحول المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها على شكل معلومات، و لتحويل البيانات إلى معلومات فان الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات, فقد تتم المصادقة وتصنيف البيانات، كما قد يتم تلخيصها عن طريق تجميع العمليات الفردية وفي بعض الأحيان يتم نسخ البيانات في مستندات أخرى أو وسائل متشابهة، وهده البيانات الجماعية قد يتم ترتيبها وفق أسس معينة, وعندما يتعلق الأمر بالبيانات الكمية فانه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة، ويوضح الشكل التالي أهم مكونات معالجة البيانات.

الشكل رقم (05): معالجة البيانات وتحويلها إلى مخرجات

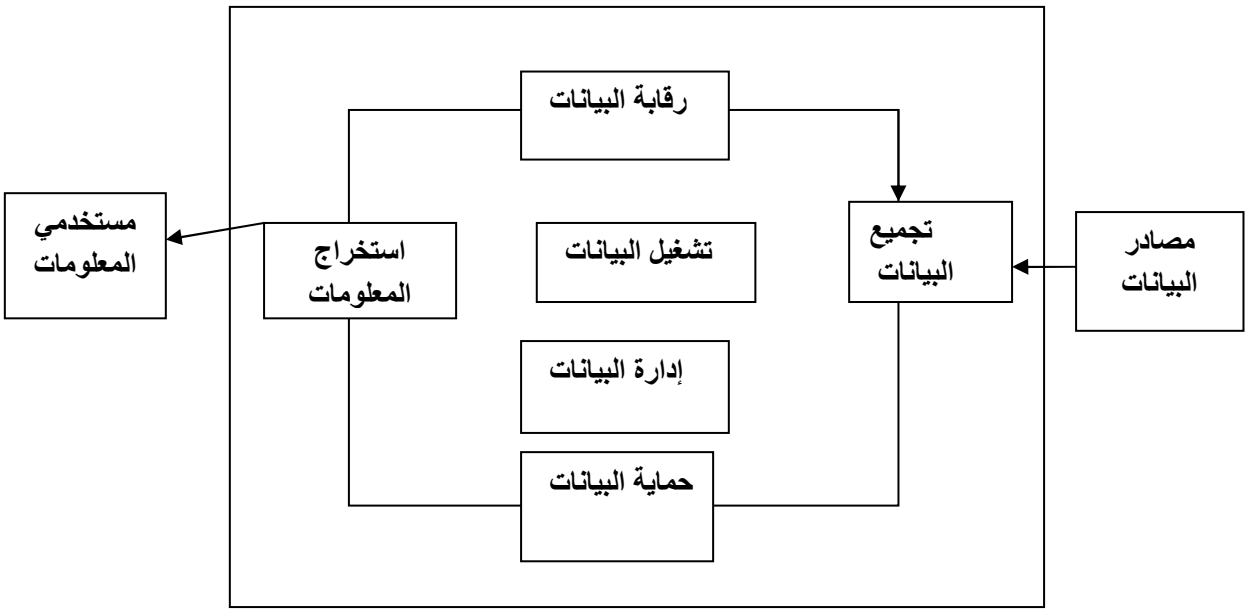

المصدر: كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص: 85.

1-1- إدارة البيانات: وتكون إدارة البيانات على ثلاث خطوات هي:[1]

1-1-1- التخزين: تحديث واستدعاء و تخزين، أي وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقدم مخزونة بتاريخ الأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تخدم في عملية التخطيط، ويتم تخزين البيانات على أساس دائم أو بصورة مؤقتة في انتظار المزيد من التشغيل لهذه البيانات، وتحديث البيانات

[1]- كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، **"نظم المعلومات المحاسبية "**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص: 20.

يتمثل في تعديل البيانات أي المرونة، لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية أو الأحداث (القيم الحالية التي تدين بها المؤسسة للموردين أو القيم الحالية التي على المدينين للمؤسسة)، أما استدعاء البيانات فتعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

1-1-2- الرقابة وحماية البيانات: قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل للتشغيل وقد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل، لذلك يجب التأكد من صحة البيانات لإجراء التشغيل.

1-2- إنتاج المعلومات: وهي وظيفة نهائية حيث تقوم بوضع المعلومات في يد المستخدمين وبذلك سنتطرق إلى المخرجات.

2- تسجيل المعلومات المحاسبية: إن الأحداث ذات تأثير نقدي، لذلك يجب على المؤسسة التعرف عليها وتسجيلها كعملية محاسبية ومن ثم فان نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بتسجيل وتشغيل وإعداد التقارير على العمليات المحاسبية والذي يجب عليه التحقق من المبادئ المحاسبية ذات القبول العام، كما يتضمن نظام المعلومات المحاسبية إعداد الميزانيات التخطيطية على أسس تقديرية، فان ذلك ينطوي على إجراءات للتعرف على الأحداث المالية المتوقعة مستقبلا وتقدير الآثار النقدية الناجمة عنها، ويهدف نظام المحاسبية المالية إلى إنتاج تقارير المعلومات التي تهم الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة ويتم إعداد هذه التقارير وفقا للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام ومن ثم إنتاج تقارير المعلومات الداخلية التي تهتم بها إدارة المؤسسة لتسيير نشاطاتها و بناء خططها و متابعة تنفيذ هذه الخطط ومراقبتها.[1]

إن كيفية التسجيل المحاسبي داخل المؤسسة يقوم على عدة مراحل حيث تقوم مديرية المحاسبية و المالية داخل المؤسسة بمراقبة الوثائق الآتية من كل المديريات و المصالح على شكل ملف محاسبي كما تتأكد من صحة المعلومات، و بعدها يتم التسجيل المحاسبي على وثيقة تسمي ورقة التسجيل و بعدها يسجل في اليومية، ثم يرحل إلى دفتر الأستاذ ثم الانتقال إلى ميزان المراجعة، ثم الانتقال مباشرة إلى جدول حسابات النتائج و في الأخير الميزانية الختامية.

الشكل رقم (06): مراحل التسجيل المحاسبي

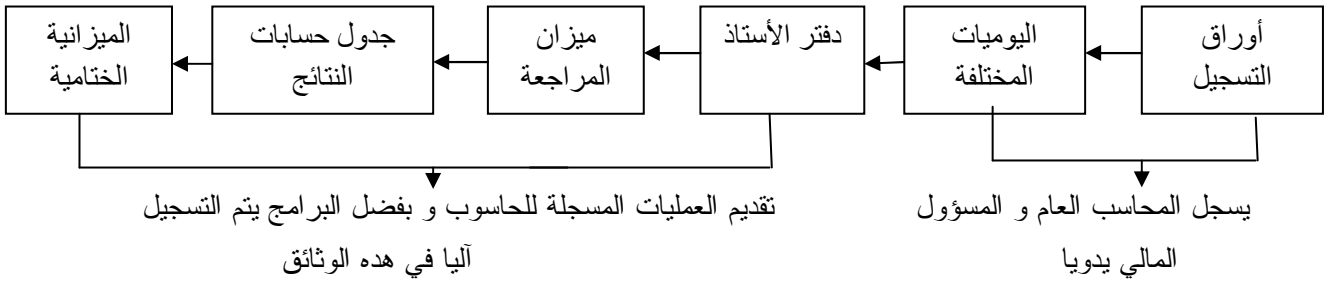

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي **," مبادئ المحاسبة المالية"** , مكتب الجامعة الحديث، مصر، 2008، ص: 56.

[1]- شرقاوي محمد سامي، محمد حسين، **"مبادئ المحاسبة و إمساك الدفاتر المحاسبية "**، مكتبة عين الشمس،مصر، 1976، ص: 36.

2-1- التسجيل في ورقة التسجيل:هي وثيقة تستعمل كورقة من أجل تسجيل المعلومات المحاسبية التي يقوم بها الفرد وتكون موقعة من طرف محررها وتكون خاصة بالمؤسسة وتستعمل لتسجيل عملية التسجيل.

2-2- دفتر اليومية: وهو عبارة عن دفتر يلزم القانون جميع المؤسسات بإمساكه حيث تقوم المؤسسة بتسجيل العمليات التي قامت بها يوم بعد يوم مع مراعاة المساواة بين طرفي العمليات، و ينص القانون على أن تكون صفحاته مرقمة ترقيما مسبقا ومختوما ويمنع الشطب أو تمزيق الأوراق أو المحور ويحتفظ بها لمدة لا تقل عن10 سنوات،[1] و يجب تحديد الطرف المدين والأطراف الدائنة وهي تتكون من عدة خانات منها تاريخ حدوث العملية, أرقام الحسابات, المبالغ أحدها يمثل الجانب المدين و الأخر الجانب الدائن ويساعد دفتر اليومية على تحقيق المهام التالية :

- الإفصاح على كافة العمليات وآثارها على الحساب في مكان واحد.
- تقدم سجل مسلسل ومرتب للعمليات.
- تساعد على منع حدوث الأخطاء واكتشافها إن حدثت عن طريق المقارنة بين الجانب المدين و الدائن لكل عملية و التأكد من تساويهما.

ويوضح الجدول الموالي الشكل العام لليومية، وللتسجيل العمليات المختلفة في دفتر اليومية نقوم بتسجيل ما يلي: [2]

الجدول رقم (01): اليومية

تاريخ العملية	الرقم	الحساب وشرح العملية	مدين	دائن
x x x x x x	x x x x	x x x x x x x x x x شرح العملية	x x x	x x x

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي ," **مبادئ المحاسبة المالية**" , مكتب الجامعة الحديث، مصر، 2008، ص: 56.

- تاريخ العملية تسجل في خانة التاريخ و يجب أن يشمل التاريخ اليوم , الشهر , السنة التي حدثت فيها العملية
- اسم الحساب المدين يتم كتابته بداية من أقصى اليمين في خانة الحسابات ويتم شرح العملية، ثم يتم كتابة اسم الحساب الدائن في السطر الثاني في خانة شرح العملية ولكن إلى اليسار وقليلا حتى يتم التمييز بين الحساب المدين والحساب الدائن.

[1]- بوتين محمد،"المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 35.
[2]- كمال الدين مصطفى الدهراوي **," مبادئ المحاسبة المالية"** , مكتب الجامعة الحديث، مصر، 2008، ص: 56.

- يتم وضع القيمة المدينة في خانة مدين و القيمة الدائنة في خانة الدائن.
- يتم شرح العملية في أسفل القيد.
- رقم الحساب له دور هام في تتبع العمليات وإمكانية مراجعتها.

2-3- دفتر الأستاذ: على الرغم من كون دفتر الأستاذ العام دفترا محاسبا غير إلزامي إلا أنه شائع الاستعمال لارتباطه الوثيق بدفتر اليومية فهو التسجيل الذي تدخل إليه العمليات المحاسبية من دفتر اليومية بصورتها النهائية، وتتمثل وظيفته في فتح العدد الضروري من الحسابات اللازمة لتحليل التغيرات التي تطرأ على عنصر من عناصر الميزانية أو حسابات التسيير و النتائج بحيث يكون في أعلاه رقم الحساب و اسمه و يشبه الحرف T و جانبه الأيمن هو المدين و الجانب الثاني هو الدائن و في الأخير هو الرصيد إذا كان مدين أو دائن أو مرصد.[1]

الجدول رقم(02): دفتر الأستاذ

رقم الحساب / و اسمه

مبلغ مدين	**مبلغ دائن**
الرصيد	الرصيد

المصدر : بوتين محمد، "**المحاسبة العامة للمؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 35.

2-4- ميزان المراجعة:[2] هو وثيقة تجمع فيه جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الأستاذ المرتبة حسب المخطط المحاسبي الوطني أي من المجموعة الأولى إلي المجموعة الثامنة وتأخذ بالنسبة لكل حساب مجموع المبالغ المسجلة في طرفه المدين و مسجلة في طرفه الدائن و الرصيد حيث يجب التأكد من المساواة الآتية :

المبالغ المدينة =المبالغ الدائنة

الأرصدة المدينة = الأرصدة الدائنة

مجموع المبالغ في ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

الجدول رقم(03): ميزان المراجعة

اسم الحساب	**الحركات**		**الأرصدة**		**المبلغ الأصغر**
	مدين	**دائن**	**مدين**	**دائن**	

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي ," **مبادئ المحاسبة المالية**" , مكتب الجامعة الحديث، مصر، 2008، ص: 84.

[1]- بوتين محمد، مرجع سابق، ص:35.

[2]- كمال الدين الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سابق، ص، ص: 20، 21.

2-5- جدول حسابات النتائج:[1] يعتبر جدول حسابات النتائج عن وثيقة شاملة من الوثائق التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي كما يعتبر ثاني وثيقة محاسبية في التحليل المالي إذا تعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة وتسمح لنا بتحديد المجاميع الاقتصادية لنشاط المؤسسة التي تعرف بالأرصدة الوسيطية للتسيير، كما يوضح لنا كيفية الحصول علي النتيجة المالية لدورة لاستغلال و يشمل الأصناف التالية:

- حسابات التسيير و المتمثلة في الصنفين 06 و 07.
- مجاميع النتائج و المتمثلة في الفرق بين المجموعة 06 و 07.

وباستخراج أرصدة حسابات المجموعتين 06 و 07 من ميزان المراجعة يتشكل لنا جدول حسابات النتائج والفرق بين أرصدة حسابات المجموعتين يعبر عن نتيجة الدورة المحاسبية.

2-6- الميزانية الختامية: هي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، و تظهر ما تملكه المؤسسة (الأصول) وما يستحق عليها من ديون و متطلبات اتجاه الغير (الالتزامات) وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة (حق الملكية).[2]

وباستخراج أرصدة حسابات الأصول والخصوم من ميزان المراجعة يتشكل لنا جدول الميزانية والفرق بين أرصدة حسابات الأصول والخصوم هو نتيجة الدورة المحاسبية والتي قدمها لنا جدول حسابات النتائج.

المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

تعد التقارير المحاسبية الأمر المهم والأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، ونتيجة تطور المحاسبة تطورت معها مخرجاتها، إذ نميز مخرجات خاصة بالنظام المحاسبي اليدوي وأخرى خاصة بالنظام الآلي.

1- المخرجات في ظل النظام المحاسبي اليدوي:

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية اليدوي كما يلي:[3]

1-1- وفقا لوجودها ضمن أجزاء النظام: ويقصد بها سائر المعلومات التي يمكن الحصول عليها من واقع دفتر أو دفاتر اليومية التي تعرض تسلسل الأحداث الاقتصادية وتطورها وتعتبر هذه المعلومات هامة لبعض الأطراف والجهات.

1-2- وفقا لموقعها بالنسبة للمؤسسة: يمكن التفريق من حيث المبدأ بين معلومات داخلية ومعلومات خارجية بالنسبة للمؤسسة حيث يوفر نظام المعلومات المحاسبية من أجل تغطية حاجة المعلومات لدي مختلف الفئات من خلال إتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة من البيانات المحاسبية.

[1]- محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 37.
[2]- رضوان حلوه حنان ، نزار فيلح البلداوي ، مرجع سابق، ص: 87.
[3]- حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص: 143.

1-3- وفقا لطبيعة المخرجات: يوفر نظام المعلومات المحاسبية مخرجات ذات طبيعة كمية من حيث المبدأ، فهناك معلومات ذات طبيعة مالية عن قيم الأصول، وهناك معلومات تكاليفية، وهناك معلومات تخدم قرارات الإدارة .

ويعاب على النظام المحاسبي اليدوي انعدام المرونة الكافية اللازمة لتغطية حاجة المعلومات ،حيث أن التقارير تمثل وصفة شمولية في كثير من الأحيان وتعد لتغطي فترة طويلة نسبيا وهذا ما ينعكس على اتخاذ القرارات الإدارية وغيرها والتي تحتاج إلى معلومات تفصيلية ولفترات قصيرة.

2- المخرجات في ظل الحاسوب:[1]

إن استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي لا يعني بالضرورة تطبيقه في كل العمليات مرة واحدة، بل قد يستخدم في مجالات محددة كحالة المخازن أو الرواتب، وسنركز اهتمامنا على أثر استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية.

2-1- نظام الملفات: تتمثل في الإجراءات الحاسوبية التي يقوم به المحاسب في النظام اليدوي حيث تخزن البيانات المحاسبية الإلكترونية على ملفات تحتوي على سجلات يخزن على كل منها بيانات، وتخزن عادة على ملف دائم يسمى الملف الرئيسي حيث تحتفظ المؤسسة بملف دائم لسجلات المخزون، ويطلق اسم مفتاح السجل على بند البيانات الموجودة في كل سجل من سجلات ملف الحاسوب والذي يميز بين سجل وآخر وبذلك يحتوي نظام المعلومات المحاسبية الذي يستخدم في الحاسوب على ملفين أساسين:

- **الملف الرئيسي:** ويحتوي على أرصدة الحسابات.
- **ملف العمليات:** ويحتوي على بيانات خاصة بعمليات النشاط الاقتصادي ومن الملاحظ أن نظام الملفات هو نقل للعمل المحاسبي من الطريقة اليدوية إلى الحاسوب مما يساهم في تسريع المعالجة وإعداد التقرير وتوفير المعلومات عن الأحداث الاقتصادية.

2-2- نظام قاعدة البيانات: تقوم فكرة هذا النظام على الفصل بين عملية التخزين للبيانات واستخدام هذه البيانات حيث تقوم البرامج التطبيقية المختلفة بالوصول إلى البيانات المخزنة في ملفات منسقة ومتكاملة في قاعدة البيانات حيث يتم تخزين البيانات في ذاكرة داخلية أو خارجية.

2-3- نظام الرقابة الداخلية: وقد أكد المجتمع الخارجي الأمريكي على دور كل من الرقابة الإدارية والمحاسبية في عمليات المؤسسة لتحقيق رقابة داخلية كفئة وفعالة.

ومها إختلفت نظام المعلومات المحاسبي سواء كان يدويا أو آليا تبقي القوائم المحاسبية والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

[1]- المرجع السابق، ص، ص: 143، 144.

الخلاصة:

تناولنا في هذا الفصل نظام المعلومات المحاسبي حيث خلصنا إلى أن تصميمها على أسس و مبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وإنتاج قوائم مالية و إعداد كل التقارير الخاصة بمختلف أنشطة المؤسسة كما يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتزويد الإدارة العليا بمعلومات مفيدة تتميز بالجودة والفعالية تساعدها في عملية اتخاذ القرارات، كما أن مخرجاته تعطي نظرة شاملة عن سير نشاط المؤسسة.

وتساعد المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي و هذا ما سنتطرق له في الفصل القادم.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم، بالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش و الخداع و انهيار العديد من المشاريع الاقتصادية، حيث تتوقف فعالية أداء المؤسسة الإقتصادية على التحكم في مختلف وظائفها و بالأخص الوظيفة المالية على اعتبار أن كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية، و لذلك يرجع الكثير من المحللين سبب فشل المؤسسات إلى أدائها المالي السيئ، وتعتبر المعلومات المحاسبية والمتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج الأساس الذي ينطلق من التحليل المالي باعتبارها بيانات يجب معالجتها عن طريق التحليل المالي حتى تصبح ذات فائدة، ولقد جاء التحليل المالي بأشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة، والتي تساهم في مساعدة ذوي الشأن في التنبؤ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية، و سنتطرق في هدا الفصل إلى استخدام التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي حيث أصبح المحلل المالي يهتم بالتنبؤ بمستقبل النشاط و مدى قدرته على الاستمرار و احتمالات التعثر موضحا النماذج الإحصائية و الرياضية الممكنة الاستخدام في هدا المجال بالإضافة إلى مفهوم التحليل المالي و الأهداف المتوخاة و الجهات المتوقع استفادتها من نتائجه موضحا الأساليب التي يستخدمها المحلل المالي في تطبيقاته، ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية التعثر المالي.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: التنبؤ.

المبحث الثالث: المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي.

المبحث الرابع: الأساليب التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

المبحث الأول: ماهية التعثر المالي

سنحاول في هذا المبحث التطرق للتعثّر المالي للمؤسسة الإقتصادية وذلك من خلال المراحل المختلفة التي قد تؤدّي إلى خروج المؤسسة من النّشاط الإقتصادي نهائيا، و عند الرجوع إلى الأعمال المميّزة في هذا المجال و التي من أكثر هرما عمل جون أرجنتي 1986، الذي تناول في عمله أربعة مراحل تمرّ بها المؤسسة قبل تصفيتها أو إفلاسها إقتصاديا، لذا نجد أنّ المؤسسة في حاجة ماسّة لأن تتعرّف على أحد هذه المراحل في الوقت الملائم لتتجنّب توجّهها نحو التعثّر المالي و بالتالي تصفيتها بالإضافة إلى أنواع و أسباب التعثّر المالي و كيفية معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المالي

هناك أكثر من تعريف للتعثّر المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا المفهوم" إذ يفسّره البعض بأنّه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنّه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها أو الفترات المحاسبة اللاّحقة".[1].

بينما يرى البعض الآخر بأنّه "التوقّف عن سداد فوائد القروض أو السندات"، أما الباحث الخضري فيعرفه بأنّه "عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب و العوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولا إلى حالة عدم القدرة على سداد الالتزامات و الحصول على إلتزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي و النقدي و التشغيلي"، في حين هناك من يرى أن التعثر المالي هو جميع التعريفات السابقة إذ جميعها تؤكد على عدم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الجارية في تاريخ استحقاقها.[2]

و يمكن إعطاء تعريف أكثر شمولا للتعثر المالي إذ يعرف " بأنّه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثّر المالي التي يمكن التدرّج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها"[3]، وسواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها تجاه الغيرأو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر، أو غالبا ما يحدث التعثر المالي نتيجة لوجود للمشكلتين معا و بالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي".[4]

المطلب الثاني: أسباب التعثّر المالي و كيفية معالجتها

1- أسباب التعثّر المالي :[5]

توجد أسباب متعددة لتعثّر المؤسسة ماليا تعود كلّها في النهاية إلى سوء الإدارة و أنّ الإدارة هي المسؤولة في المقام الأوّل عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة عدم كفاءة السياسات التشغيلية و الاستثمارية

---

[1]- وليد ناجي الحياني،**" الإتجاهات الحديثة في التّحليل المالي"**، إثراء للنّشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص: 189.
[2]- المرجع السابق: ص: 189.
[3]- الشريف ريحان،**" التعثر المالي: المراحل الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة**، مجلّة العلوم إنسانيّة الالكترونية، العدد 29 ، 2006، ص: 7، وتوجد نسخة على الموقع التالي: www.ulum.nl .
[4]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص:189.
[5]- الشريف الريحان، مرجع سابق، ص: 17.

و التمويلية المتّبعة حيث يتجلّى عدم الكفاية في سياسات التشغيل في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، ضعف إنتاجيّة العامل بالسّاعة، نسب عالية لدوران العمّال، ضعف إنتاجية الآلة بالسّاعة، نسبة عالية لهدر الموارد الأولية و البضاعة الجاهزة و النّصف مصنّعة، نسب عالية من الإنتاج بنوعية رديئة، تكرار توقف الآلات و الخطوط الإنتاجية لإصلاح الأعطال بسب عدم وجود برنامج صيانة و بصفة دورية، ضعف مراقبة جودة المنتوج.....إلخ.

إن استمرار المشاكل الإنتاجية من هذا النوع و عدم معالجتها في حينها يؤدّيان إلى ارتفاع التكّاليف، و تقلّص الأرباح، و فقدان المؤسسة للمقدرة على المنافسة و البقاء في السوق.

كذلك فإن المؤسسة لا تقوم بإجراء دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع الاستثمار سيكون مآلها الفشل، فالاعتماد على الحدس و التخمين و أخذ المشورة الكلامية من المختصين أو غير المختصين في اختيار و تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية قد يولّد الخسائر الكبيرة التي لا طاقة للمؤسسة على تحمّلها وباستمرار الخسائر و تحقّق عائد سلبي على الاستثمار قد يصبح من الأفضل للمؤسسة أن تتوقّف عن العمل للحدّ من الخسائر التي يتكبّدها المساهمون، و إذا كان توزيع استثمارات المؤسسة بين الموجودات الثابتة و الرأسمال العامل غير متوازن بحيث أنّها تستثمر بإفراط في الموجودات الرأسمالية فإنّ ذلك سيؤدّي إلى أزمات سيولة قد تهدّد بقاء المؤسسة و إستمراريتها.

و إذا كانت المؤسسة تتّبع سياسة تمويلية تعتمد أساسا على الاقتراض، فإنّ ذلك قد يؤدّي إلى فشلها، فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة و يحدث انخفاض في الأرباح قبل الفائدة و الضريبة الفعلية كما كان متوقعا، فإنّ هناك احتمالا كبيرا فَإن لا تتمكّن المؤسسة من تغطية التزاماتها المالية الثابتة أي الفائدة على الدين و دفعات تسديد القروض، مما قد يعرّضها للإفلاس، و يكون ذلك أكثر إحتمالا إذا كانت الأموال المستمدّة من القروض قد اشتملت لتمويل إستثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد، ومما سبق و بشكل عام يمكن رد الإفلاس إما إلى أسباب خارجية مرتبطة بالظّروف الاقتصادية كالكساد، و ارتفاع سعر الفائدة و الانخفاض المضطرب في قيمة العملة، عدم استقرار السياسات الاقتصادية أو إلى أسباب داخلية تتمثّل بشكل رئيسي في سوء الإدارة، حيث هذه الأسباب و في معظمها تتمثّل في عوامل تخضع مباشرة لسيطرته، لذا معظم الباحثين يميل في هذا الاتجاه ألى إعطاء الأهميّة الكبرى إلى الأسباب الدّاخلية الإدارية إذ يعود إليها حوالي 90% من حالات الإفلاس، ويمكن تلخيص كل تلك الأسباب فيما يلي:

- قلّة رأس المال.
- قلّة المراقبة في التسيّير.
- قلّة النّصح العادل أو الصّحيح.
- العراقيل الحكومية.
- تذبذبات التجارة.

- الغش و التّزوير.
- الإهمال.
- قلّة الخبرة في المجال.
- قلّة الخبرة التسييرية.
- الكوارث الطبيعية.
- عدم الكفاءة.

2- كيفية معالجتها:[1]

تختلف طرق معالجة المؤسسات التي تواجه مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها، فإذا كانت الآفات المستقبلية للمؤسسة مازالت واعدة، و هناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المؤسسة للإبقاء على عميل مريح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمؤسسة، تتضمّن التنازلات الطوعية و تمديد فترة استحقاق الديّون، أو تخفيض قيمة الدّيون بنسبة معيّنة أو مزيج الاثنين معا، أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المؤسسة لأنّ قيمتها كمؤسسة مستمرّة أكبر من قيمتها التصفويّة فإنّ الحل يكون بإعادة تأهيل المؤسسة من خلال إعادة تنظيمها و تهدف عمليّة إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المؤسسة لتخفيض نسبة المديونيّة و بالتالي تخفيض حجم الالتزامات الماليّة ثابتة للمؤسسة.

أخيرا إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة المؤسسة لربحيتها و التغلب على مصاعبها المالية و كانت قيمتها التصفويّة أكبر من قيمتها كمؤسسة مستمرّة، فإنّ الحل يكون تصفية المؤسسة، و تتطلب عمليّة التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمّن إعلان إفلاس المؤسسة، تصفيّة موجوداتها على مهل و بشكل منظّم، توزيع حصيلة التصفيّة على الدائنين بشكل عادل و العدالة في التوزيع تعني هنا إتّباع أولويّة للحقوق معيّنة تتناسب مع الحقوق القانونية لكل نوع من الأوراق الماليّة، لكن في واقع الأمر نجد المؤسّسات الكبيرة الحجم عادة ما تحضى برعاية الدولة إذ تتدخّل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس، كما حدث بالنسبة للمؤسسة كليزلر للسّيارات، يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسّسات المشرفة على الإفلاس يتم إدماجها في مؤسّسات ناجحة بل و قد تمّت عمليات إدماج لتلك المؤسّسات رغم توافر شبهة : إحتكاريّة تغاضت عنها الحكومة إعتقادا منها بأنّ الآثار السلبيية للإفلاس قد تكون أكثر خطورة.

[1]- المرجع السابق، ص: 21.

المطلب الثالث: مخاطر و مراحل التعثّر المالي

1- المخاطر المتعلّقة بالتعثّر المالي:[1]

و تتمثّل المخاطر التي تواجه المؤسسة أساسا في:

1-1- الخطر الاقتصادي: تتمثّل دورة الاستغلال أساسا في العمليات التالية:

- في مؤسّسة صناعيّة: شراء، تخزين، إنتاج و بيع.
- في مؤسسة تجارية: شراء و بيع.

و يقصد بالخطر الاقتصادي ذلك الخطر الناجم عن دورة استغلال المؤسسة، أي عجز هذه الأخيرة عن تمويل دورة استغلالها بواسطة مستحقّاتها الخاصّة اتجاه الزبائن و في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى الديّون قصيرة الأجل لتغطية هذا العجز.

كما يمكن تعريفه بأثر رافعة الاستغلال و الذي ينتج عن نسبة تغيّرات مستوى النشاط على المردوديّة الاقتصادية و يهدف تحليل أثر رافعة الاستغلال إلى تقييم حساسيّة نتيجة الاستغلال و التي ترتبط ببنية التكاليف المتعلّقة بنشاط (ثابتة أو متغيّرة) و يحدّد الخطر الإقتصادي بـــ:

1-1-1- بواسطة حساسيّة الاستغلال: ونعني بذلك تغّير نتيجة الاستغلال مقارنة بتغّير الإنتاج أو رقم الأعمال، وكلّما كان هذا المعدّل مرتفعا، كلّما دلّ ذلك على وجود حساسية كبيرة لدى المؤسسة أي وجود خطر استغلال مرتفع بالنسبة لها، بعبارة أخرى فإنّ التغيّرات الضّعيفة في الإنتاج أو رقم الأعمال تؤدّي إلى تغيّرات مرتفعة في نتيجة الاستغلال و هو ما يبيّن وجود حساسية مرتفعة إزاء الإنتاج.

1-2- الخطر المالي: ونعني به الخطر المتعلّق بالمردوديّة الماليّة وهنا يتحمّل المساهمون وحدهم عبء الخسارة نتيجة الزّيادة في الدّيون الماليّة للمؤسسة و التي تؤدّي بالمساهمين إلى سحب أموالهم نتيجة إرتفاع الخطر المالي.

1-3- خطر الإفلاس: بخلاف الخطر المالي الذي يعود على الشركاء وحدهم، فإنّ خطر الإفلاس يعود على المؤسسة وجميع المتعاملين معها، المساهمون، العمّال، البنوك، الزبائن، الموردون، الدولة،وقد عرفت فكرة الإفلاس تطوّرا سريعا في السنوات الأخيرة، لكنّها ما زالت عبارة عن مفهوم واسع يضمّ عدّة معاني، فالمؤسسة المفلسة هي حسب البحوث في هذا الميدان إما، مؤسسة عاجزة أو مؤسسة تواجه صعوبات أو مؤسسة هشّة أو مؤسٍسة في حالة إفلاس أو مؤسسة في حالة التوقّف عن التسديد.

و بإمكانها ترتيب المعاني السابقة و المختلفة حسب تيّارين مختلفين تيارّ قانوني و إقتصادي:

1-3-1- التّعريف من الجانب القانوني: يعني الإفلاس هنا عدم قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها في تواريخ إستحقاقها بواسطة الأموال الجاهزة، هذه الأخيرة تضم القيم الجاهزة (بنوك, صكوك بريديّة و

[1]- زغيّب مليكة، بوشنقير ميلود،**" التسيير المالي ضمن البرنامج الرسمي الجديد"**، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2010، ص، ص: 97-102.

صندوق) بالإضافة إلى سندات التوظيف قصيرة الأجل و إحتياطات من القروض غير المستعملة كالحساب على المكشوف مثلا.

1-3-2- التّعريف من الجانب الإقتصادي: توجد مفاهيم واسعة في هذا المجال منها:

- **الإفلاس بمعنى مؤسسة عاجزة:** نجد في هذا الإطار عدّة تعاريف لخطر الإفلاس فقد عرف(**w-h-beaver**) المؤسسة العاجزة بأنّها تلك المؤسسة التي لا تملك القدرة على تسديد ديونها و تستعمل في ذلك السحب على المكشوف.

- **الإفلاس بمعنى مؤسسة تواجه صعوبات:** وهنا توجد أيضا عدّة تعاريف من بينها تعريف **(BESCO)** الذي يعتبر أنّ المؤسسة التي تواجه صعوبات هي تلك التي تعاني من عدم التّأقلم مع المحيط.

2- مراحل التعثّر المالي:

يقوم الكثير من الباحثين في هذا المجال بتقديم سيناريوهات مختلفة لوصف المراحل التي تمرّ بها المؤسسة قبل أن ينتهي بها الأمر بالخروج من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، و لعلّ من أشهرها ذلك العمل الذي قدّمه الباحث جون أرجنتي حيث إستخدم مصطلح الفشل في عمله و عرّفه على أنّه العملية التي تكون فيه المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي و بالتالي فهو قد أكّد على أنّ الفشل في المؤسسة هو عملية تستغرق عدّة سنوات تتراوح بين 5 و 10 سنوات، تمر فيها المؤسسة بمراحل متعاقبة قبل أن تصل إلى ذلك الحدث الذي ينهي حياتها و هو العسر المالي أي عدم القدرة على سداد إلتزاماتها، و خلال تلك الفترة ستمرّ المؤسسة بأربعة مراحل واضحة المعالم الرئيسية و التي هي كما يلي :[1]

2-1- النزوع للتسلّط الإداري:

تكتسب المؤسسة في هذه المرحلة عيوبا محدّدة و لكّنها ما زالت عيوبا كامنة و لم ينتج عنها أيّة أخطاء أو فساد واضح في أداء المؤسسة، و بالتالي فإنّ قوائمها المالية و مؤشّراتها المالية لن تكون ذات أيّة أهميّة في كشف هذه العيوب وهذه العيوب تتركّز في إدارة المؤسسة و خاصّة في المستويات العليا منها، ومن أهمّها أن يكون المدير العام ذي سلطة مطلقة تهمّش و تلغي دور بقيّة المدراء التنفيذيين أو أن يجمع شخص واحد بين منصبي المدير العام و رئيس مجلس الإدارة و في ذلك أيضا تجسيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ، ومن العيوب التي يوردها **Argenti** كأن أن تعاني المؤسسة من ضعف على مستوى الإدارة المالية، أو أن تكون غير قادرة على التكيّف مع المستجدّات من الظروف التي تحيط بها.

2-2- الأخطاء النوعيّة :

تبدأ المؤسسة في هذه المرحلة بإرتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها **Argenti** بالأخطار الكارثية، و هذه الأخطاء تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي تعاني منها المؤسسة.

[1]- شريف الريحان، مرجع سابق، ص، ص: 8-10.

2-3- مظاهر الانهيار:

وكنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المؤسسة تكوّن في هذه المرحلة قد بدأت بالسّير في طريق الانهيار، و تكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح و متزايد، و تشير الدّلائل و المؤشّرات الماليّة في هذه المرحلة إلى أنّه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المؤسسة و بين حالة العسر المالي.

2-4- المأزق- الانهيار الفعلي:

في هذه المرحلة الأخيرة و هي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة العسر المالي.

إنّ إستعراض المراحل السابقة، لا يحول دون توجيه الانتقادات إلى أفكار أرجنتي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-لم يقدّم تعريفا واضحا ودقيقا لتلك الأخطاء التي وصفها بالكارثيّة التي ستضع المؤسسة على طريق الإنهيار.

- إهماله للجوانب المالية في هذه العمليّة فهو يعتبر أنّ المؤشّرات المالية لن تستطيع كشف حالة التدهور التي تمرّ بها المؤسسة و التي تستغرق حسب رأيه ما بين 5 و10 سنوات سوى عندما تصل إلى المرحلة الثالثة أي في السنتين أو السنة الأخيرة قبل انهيارها أي أنّ المؤسسة تقضي الجزء الأكبر من هذه السنوات و هي تعاني من العيوب الكامنة أو ترتكب أخطاء جوهريّة دون أن ينعكس ذلك على أدائها الذي تستطيع المؤشّرات الماليّة قياسه و هذا بالطّبع غير منطقي فمؤشّرات تقييم الأداء الماليّة غنيّة بالدلالات المفيدة و المرتبطة بهذا الموضوع .

بالإظافة إلى أرجنتي هناك باحثين آخرين إستعرضوا مراحل التعثّر المالي و قد إختلف من باحث إلى آخر من أهمّهم **laitimen E ,K** و الباحث الخضيري و الدّكتور الباحث أبو فضالة الفتوح تأسيسا على ما تقدّم يمكن صياغة نتيجة محدّدة من جميع الأعمال و البحوث التي تناولت مراحل التعثّر المالي لدى المؤسسة أنه لا يوجد نمط واحد يمكن أن تسير عليه جميع المؤسسات المتّجهة نحو التعثّر المالي، و إنّما قد تختلف هذه المراحل من مؤسسة إلى أخرى، ومنه يمكن إيجاز مراحل التعثّر المالي كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** بسبب ما، مثلا إهمال.
- **المرحلة الثانية:** اضطراب النشاط التشغيلي و بسبب ردود فعل سلبيّة من طرف الإدارة.
- **المرحلة الثالثة :** تفاقم المشكلة و بدء تراجع الأرباح و التدفّقات النقديّة (اقتراض طويل الأجل و بيع موجدات ثابتة لسداد الإلتزامات).
- **المرحلة الرابعة:** تراكم الخسائر و أزمة سيولة نقديّة حادّة (عدم القدرة على السداد)- حالة التعثر المالي-.

بعد تحديد المراحل الأساسية التي تمرّ بها المؤسسة للوصول إلى مرحلة التي من خلالها ستفقد المؤسسة وجودها على الساحة الاقتصادية إن لم تسارع إدارتها في الوقت المناسب إلى اتخاذ الإجراءات و السبل الملائمة لمنع حدوث التعثّر المالي لها.

المبحث الثاني: التنبؤ

يعتبر التنبّؤ المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية لمدير المؤسسة، حيث بالإضافة لذلك فإنّه يزوّد المشروع بالإطار العام الذي يستند إليه المشروع، ونتناول في هذا المبحث تعريف التنبؤ وأهميتها بالنسبة للمؤسسة، إضافة إلى أساليبه وخطواته.

المطلب الأول: تعريف التنبؤ و أهميّته

1- تعريف التنبّؤ:

هناك عدّة تعاريف منها:

يعرّف التنبّؤ بأنه "التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصّة عبر فترات زمنيّة مختلفة و بالتالي فهو العمليّة التي يعتمد عليها المديرون أو متّخذوا القرارات في تطوير الإفتراضات حول أوضاع المستقبل"[1]، ويعرف أيضا بأنه " التنبّؤ المستقبلي في التفكير و يكون أساسا مبنيا على تحليل الماضي لاستقراء المستقبل ".[2]

2- أهميّة التنبّؤ: تعيش المؤسسة الاقتصادية في بيئة تتميّز بالديناميكيّة هذا ما يستوجب استعمال التقنيات الكيفية في إتخاذ قراراتها و من هنا تبرز أهميّة ودور التنبّؤ المتمثّلة في:[3]

- يتضمّن إلى حدّ كبير الكفاءة و الفاعليّة للمؤسسة في المرونة مع البيئة الخارجيّة.
- معرفة احتياجات المؤسسة في المدى القصير و المتوسّط.
- تساهم في الحدّ من المخاطر التي تواجه المؤسسة.
- تعطي صورة للمؤسسة عن توجّهها المستقبلي.
- تساهم بقدر كبير في إتحاد القرارات و ترقّب آثارها مستقبلا.

المطلب الثاني: مزايا و خطوات التنبؤ

1- المزايا : للتنبّؤ عدّة مزايا نذكر منها:[4]

- التعرّف على الاحتياجات المستقبليّة
- التركيز على الأهداف بالدّرجة الأولى.
- تنميّة التفكير المستقبلي لدى المسؤولين في الإدارة.
- تقييم السياسات و المقترحات المقدّمة.
- التنسيق في إتحاد قرارات التمويل و الاستثمار.
- الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المستقبليّة.

---

[1]- نادرة أيوب، **" نظريّة القرارات الإداريّة"**، دار زهران للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص: 177.

[2]- أيمن الشّنطي، زهير الحدرب، عامر عبد الله،**" الإدارة و التحليل المالي"**، دارالبداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 207.

[3]- نادرة أيوب، مرجع سابق، ص: 177.

[4]- الحليم كراجة، ياسر السّكران، علي ريابعة، **" الإدارة و التحليل المالي"**،ط2، دار الصّفاء للنّشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 263.

- عدم الوقوع في المفاجئات.
- تسهيل عمليّة الاتصال.

2- خطوات التنبّؤ:

من أجل إجراء عمليّة التنبّؤ لا بدّ من المرور على عدّة خطوات هي:[1]

- تحديد الهدف من التنبّؤ.
- تجميع البيانات اللازمة للظّاهرة محل التنبّؤ.
- تحليل البيانات و انتقائها لاستعمالها.
- اختيار النموذج المناسب من أساليب التنبّؤ بالظّاهرة محل الدراسة.
- إتخاذ القرار المناسب.
- تنفيذ القرار و تنفيذ النتائج.

المطلب الثالث: الأساليب المستخدمة في التنبؤ و معوّقاته

1- الأساليب: هناك مجموعة من الأساليب تستخدم بشكل عام في التنبّؤ هي:[2]

1-1- الأساليب غير النظاميّة : وتعتمد على التقدير الذاتي و لا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد التغيّرات التي تفسّر سلوك المتغيّر موضوع الإهتمام، إنّما تعتمد على الخبرة و التقدير الشّخصي و تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1-1-1- أساليب التناظر أو المقارنة: يتم التنبّؤ لمسار أي متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيّرات في حالات متشابهة كالتعرّف على أثر تخفيض العملة على التضخّم مثلا وذلك بتخفيض العملة على اقتصاد قطر متشابهة جدا لاقتصاد البلد النامي.

1-1-2- الأساليب المعتمدة على أداء ذوي الشأن و الخبرة: و يعتمد البنك من خلال هذه الطريقة على مجموعة من الخبراء للتوصّل إلى تنبّؤ أفضل من قيام خبير واحد بهذه المهمّة، ويتم ذلك من خلال عدّة طرق هي:

أ- قيام البنك بالتنبّؤ عن طريق استخدام مجموعة من قوائم الاستقصاء التي توجّه إلى مجموعة من خبراء الأعمال المصرفيّة و عن طريق كل منهم تقدم الآراء التي يمكن للبنك استخدامها في عمليّة التنبّؤ.

ب- أن يقوم البنك بالإعتماد على مجموعة من خبراء الأعمال المصرفيّة تجتمع في شكل لجنة متكاملة بهدف التنبّؤ بأعمال البنك و يضع كل منهم رأي لتتم مناقشته و التوصّل إلى توصيات مشتركة.

1-2- الأساليب النظاميّة في التنبّؤ:

تعتمد على الطرق العلمية لتفسير أي ظاهرة و تستند إلى معالجة جميع المتغيّرات المؤثّرة من خلال نمادج رياضيّة قابلة للتّقدير، مما يجعلها تتّسم بالموضوعيّة و تكون نتائج التنبّؤات بعيدة عن التأثّر

[1]- المرجع السابق، ص: 264.

[2]- عمار أكرم عمر الطوبل،" **مدى إعتماد المصاريف على التحليل المالي للتنبّؤ بالتعثّر**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص: 62.

بالعوامل الذاتيّة و تنقسم الأساليب النظامية إلى مجموعتين.

1-2-1- النماذج السببيّة: يعتمد المتغيّر موضوع البحث على متغيّرات تفسيريّة توضّح سلوكه بالاعتماد على نظريّة معيّنة في تفسير الظاهرة حيث تتمّ صياغة العلاقات على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير.

1-2-2- النماذج غير السببيّة: تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخيّة للمتغيّرات التي تفسر سلوكها و هناك العديد من النماذج و إن كان أبرزها و أكثرها شيوعا خاصّة في التنبّؤات طويلة المدى، هو نموذج إسقاط الاتجاه العام لسلسلة زمنيّة و من النماذج الأخرى المهمّة ما يلي.

2-2-2-1- النماذج الإحصائيّة لسلاسل الزمنيّة: تركّز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنيّة و تنقسم إلى:[1]

- نماذج الإنحدار الذّاتي حيث تكتب القيمة الجارية كدالّة خطيّة في القيم السابقة لنفس المتغيّر.
- نماذج المتوسّطات المتحرّكة، حيث تكتب قيمة المتغيّر كدالّة خطيّة في القيم الجاريّة لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من القيم السابقة.
- نماذج بوكس و جينكنز: يمكن التوفيق بين النموذجين السابقين بنموذج جديد وقبل إجراء التنبّؤات تمر هذه الطريقة بعدّة مراحل هي التمييز، تحديد درجة التقدير بين النموذجين، و اختبار سوء التوصيف و التأكّد من دقّة النماذج و أخيرا، التنبّؤ بالقيم المستقبليّة للسلسلة.

2-2-2-2- النماذج الديناميكيّة غير الخطيّة: اتسمت النماذج بالخطيّة، حيث تكتب كدالّة خطيّة في القيم المؤخرة و قيم العناصر العشوائية و قد تمّ في السنوات الأخيرة التركيز على نماذج حتميّة غير خطيّة واتّضح أنّها قادرة على توصيف سلوك بعض السلاسل الزمنيّة التي لا يمكن توصيفها بالاعتماد على النماذج التقليديّة.

2-2-2-3- إسقاطات الاتجاه العام في التنبّؤ : إنّ الهدف الرئيسي من استخدام إسقاطات الاتجاه العام للسلاسل الزّمنيّة، هو التنبّؤ و التكهّن بالقيم المستقبليّة للمتغيّرات الاقتصادية، و يعرف الاتجاه العام لسلسلة زمنيّة على أنّه النمط العام للتغيير في قيم المتغيّر تحت الدراسة مع تجاهل المتغيّرات الأخرى المؤثّرة حيث تذبذب السلاسل الزمنيّة صعودا و هبوطا بسبب تذبذب مكوّناتها الأربعة و هي:

- الاتجاه العام: الحركة العامّة على المدى البعيد.
- التقلّبات الموسميّة: تقلّبات منتظمة تكّرر نفسها حسب فترة زمنيّة.
- التقلّبات الدوريّة: حسب الدورة الاقتصادية.
- التقلّبات العشوائية: تنجم عن أ سباب غير متوقّعة كالحروب وعوامل الطبيعة يكمن الهدف من تفكيك السلاسل الزمنيّة في التعرّف على أنماط تقلّبها لتحسين دقّة التنبّؤ، و لذلك فإنّ هذه الطريقة تفقد من قيمتها إذا لم يكن هناك استقرار في أنماط تقلّب مكوّنات السلسلة سواء كانت الاتجاه العام أو الموسميّة أو

[1]- المرجع السابق، ص: 67.

غيرها.

2- معوّقاته:

إنّ تطبيق التنبّؤ في اتخاذ القرارات تصادفه عقبات تؤثّر في موضوعيّة القرار منها: [1]

- نقص المختصين في مجالات التقنيات الكميّة بصفة عامّة و التنبّؤ بصفة خاصّة، كما نجد نقص الخبرة و الكفاءة و المهارة للمنفّذين و المديرين.

- نقص البيانات وعدم دقّتها نتيجة نقص المحلّلين المختصّين و عدم مرونتها مع الأوضاع العامة التي تعيشها المؤسسة.

- عدم وجود أنظمة خاصّة بالمعلومات تحمل على عاتقها جميع البيانات و معالجتها لتصل إلى معلومات دقيقة تستغلّها في وقتها.

- غياب التكامل بين الجامعات و معاهد البحث العلمي و إدارة المؤسّسات الاقتصادية.

[1]- المرجع السابق، ص : 68.

المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي

يتناول هذا المبحث التّعريف بموضوع التحليل المالي من خلال استعراض مجموعة من المفاهيم المتعلّقة بالتحليل المالي و أغراضه، و الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المحلّل في الاعتبار قبل البدء في عمليّة التحليل للقوائم الماليّة للمؤسسة هذا بالإضافة إلى خطوات التحليل و الفئات التي تهتمّ به و أنواعه.

المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي و أهميته و أنواعه:

إن التحليل المالي يوفّر البيانات و المعلومات، كما يقدّم مؤشرات الحكم و القياس في كل مراحل التخطيط و الرّقابة و اتخاذ القرارات.

1-1- تعريف التحليل المالي:

هناك عدّة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

يعرف التحليل المالي بأنه " عمليّة معالجة البيانات الماليّة المتاحة عن مؤسسة ما من أجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عمليّة اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسّسات التجاريّة و الصناعيّة في الماضي و الحاضر، وكذلك في تشخيص أيّ مشكلة موجودة ماليّة أو تشغيليّة وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل""[1]، ويعرف أيضا بأنه " تشخيص للوضعيّة الماليّة للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معيّن عادة هو تاريخ إقفال القوائم الماليّة من أجل تحديد نقاط الضّعف و البحث عن أسبابها و معالجتها وكذلك تحديد نقاط القوّة"[2].

ويعتبر" التحليل المالي " موضوع هام من مواضيع الإدارة (التسيير المالي) و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويعتبر تشخيص للحالة الماليّة للمؤسسة في فترة معيّنة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف من هذا التحليل".[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أنّه مهما كثرت التعاريف و تعدّدت إلا أنّها تشترك في تعريف واحد شامل و دقيق وهو أن التحليل المالي" هو مجال هام من مجالات الإدارة الماليّة وضرورة قصوى بالنّسبة للتخطيط المالي فهو مجموعة من الطرق و الوسائل المستعملة من أجل إعطاء صورة صادقة عن الوضعيّة الماليّة للمؤسسة لفترة معيّنة، لنتمكّن من إصدار حكم صادق و تحليل سليم عن نشاط هيكل المردوديّة و شروط توازن المؤسسة فهو يدرّس البيانات الماليّة و المحاسبة و تحلّلها ليعرض الأسباب التي أدّت إلى ظهورها مما يساعدها على اكتشاف نقاط الضعف و القوّة في المؤسسة[4]".

---

[1]- أبو الفتوح على الفضالة، **"التحليل المالي وإدارة الأموال"**، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، مصر، ص: 65.

[2]- زغيّب مليكة. بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص: 16.

[3]- ناصر دادي عدون،**" تقنيات مراقبة التسيير"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص: 11.

[4]- أحمد جميل توفيق،**" الإدارة الماليّة"**، دار النّهضة للطباعة و النّشر، بيروت، لبنان، 1998 ،ص: 25.

1-2- أهمية التحليل المالي:

تكمن أهميّة التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتمّ بدراسة البيانات ذات علاقة لموضوع التحليل لتحقيق المراقبّة الجيّدة على استخدام الموارد الماليّة المتاحة في المؤسسة، و بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلميّة من قبل إدارة المؤسسة لمراقبة أنشطتها من خلال توضيح العلاقة بين البيانات الماليّة و التغيّرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنيّة محدّدة.[1]

و يمكن القول إنّ أهميّة التحليل المالي تتمثّل فيما يلي:[2]

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، بغضّ النظر عن طبيعة عملها، ليمدّ متّخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة.
- يساعد إلى إخضاع ظروف عدم التأكّد للرقابة و السّيطرة و حماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ساعد التحليل المالي في توقّع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشّرات نتائج الأعمال، و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.
- تقييم ربحيّة المؤسسة.
- تقييم المركز التنافسي للمؤسسة.
- تقييم قدرة المشروع على الإستمراريّة.

1-3- أنواع التحليل المالي:

توجد عدّة أنواع للتحليل المالي و هي تكمّل بعضها البعض نذكر منها:[3]

1-3-1- التحليل الرأسي: ينطوي على دراسة العلاقات الكليّة بين بنود القائمة الماليّة المختلفّة في تاريخ معيّن لمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض أو لمقارنة عناصر الخصوم و هذا التحليل يتّصف بالسكون و الثبات و يساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي القوّة و الضعف و لكن مع هذا فإنّه يضل بحاجة إلى أن يدعم بالتحليل الأفقي لاستخراج المركز النسبي.

1-3-2- التحليل الأفقي (الديناميكي المتحرّك): فهو ينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة الماليّة بمرور الزّمن، أي تتبّع حركة هذا البند زيادة أو نقصان بمرور الزّمن، فإنّ هذا النوع من التحليل الديناميكي لأنه يبيّن التغيّرات التي حدثت، و يساعد هذا النوع من التحليل الأفقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة غير الزّمن.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص: 16.

[2]- محمّد مطر، **"التحليل المالي و الإئتماني (الأساليب و الأوراق و الإستخدامات)"**، دار وائل للنّشر، عمان، الأردن، 2000، ص:1.

[3]- عبدالحكيم كراجة، و آخرون، مرجع سابق، ص: 141.

– تقييم نشاطات و إنجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك و من اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبّع أسباب التغيّر في جذورها.

1-3-3- التحليل النسبي:[1] يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصّة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة و تؤدّي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عمّا هو سائد في الصناعة، و عندها يمكن للإدارة .

– تقييم أداء المؤسسة بالنسبة مثيلتها.

– تقييم ربحيّة المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها.

– اتخاذ الإجراءات التصحيحيّة اللازمة لتحقيق التوازن بينها و بين مثيلتها من الصناعة التي تنتمي إليها و خاصّة الانحرافات السالبة بعد اكتشاف السبب الحقيقي الذي أدّى إلى الانحراف.

وهناك أيضا تصنيف حسب المدى الذي يغطيه التحليل المالي وهي:[2]

1-3-4-التحليل الشامل: و يشمل هذا التحليل كافّة أنشطة المؤسسة لسنة ماليّة واحدة أو مجموعة من السنوات.

1-3-5- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنيّة معينة أو أكثر.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي الجهات المستفيدة منه

1- مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي:

لا يكتفي المحلّل المالي بدراسة قائمة المركز المالي و الحسابات الختاميّة فقط بل لا بدّ له من بيانات إضافيّة تساعده في إجراء عمليات التحليل و بشكل عام تستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين مصادر داخليّة و أخرى خارجيّة:[3]

1-1- المصادر الدّاخلية للبيانات: و تشمل البيانات التّالية:

– قائمة المركز المالي.

– قائمة الدّخل.

– قائمة التدفّقات النقديّة.

وتعتبر كل هذه القوائم الماليّة بيانات محاسبيّة ختاميّة و إضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التاليّة:

– تقدير مدقّق الحسابات.

– التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

---

[1]- عبد الغفّار الحنفي،**" الإدارة المعاصرة -مدخل إتخاد القرارات-"**، الدار الجامعيّة، مصر، ص: 77.

[2]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص: 21.

[3]- محمّد شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد النّاصر نور،**"التحليل المالي-مدخل صناعة القرار-"**، ط3، دار وائل للنّشر و التوزيع، 2008، ص، ص: 20، 21.

- التقارير الماليّة الدّاخليّة التي تعد لأغراض إداريّة.
- بيانات تفصيليّة عن عناصر القوائم المالي.

حيث يحتاج المحلّل لهذه البيانات التي توضّح و بشكل أفضل وضع عناصر القوائم الماليّة و تساعد على دقّة التحليل و الدراسة في المجالات التّالية مثلا:

أ- الأصول: وتشتمل:

- **البضاعة:** أسس التقويم، طريقة تسير البضاعة المصروفة الأصناف الرّاكدة، متوسّط المخزون.
- **الأصول الثابتة:** القيمة السوقيّة حقوق الرّهن عليها.
- **البنك:** هل يحتوي أرصدة مفيدة أو مقيّدة أو مجمّدة
- **الأوراق الماليّة:** هي مسعرة و يمكن بيعها بسهولة، حقوق الرّهن عليها.
- **المدينون:** فترة الائتمان، مخصّص الدّيون المشكوك فيها و طريقة حسابها متوسّط فترة المدينين.

ب- الخصوم: وتشتمل:

- **طويلة الأجل:** تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثّابتة.
- **قصيرة الأجل:** شروط الائتمان المفتوحة للوحدة.
- **التكاليف:** كيفيّة تجميعها و تصنيفها و توزيعها.
- **الإيرادات:** أنواعها و تقسيمها.

1-2- المصادر الخارجيّة للبيانات: وتعتبر البيانات الخارجيّة بيانات إضافيّة تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عمليّة التقييم و التفسير لنتائج التحليل و يمكن ذكر بعض البيانات الخارجيّة التي تساعد المحلّل المالي و هي:

- بيانات عن حالة المؤسسة و سمعتها في الأوسط التجاريّة.
- البيانات الصّادرة عن أسواق المال و مكاتب المصدرة.
- الصحف و المجلاّت و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسّسات الحكوميّة و مراكز البحث العلمي.
- المراسلات مع العملاء و المجهّزين و تأشيرات أرصدة المدينون و الدّائنون
- مكاتب الإستشاريّة.

-2- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إذ تسعى كلّ طائفة إلى الحصول على إيجابيات ملائمة حول مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها و لهذا نجد أنّ أهداف تحليل القوائم و التقارير الماليّة تختلف حسب احتياجات القائم بعمليّة التحليل و تنقسم إلى:[1]

[1]- عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص: 56.

-2-1- الأطراف الداخليّة: تعتبر الأهم و ذلك لاتخاذ القرارات التي تخصّها و هذه الأطراف نقصد بها: إدارة المؤسسة إذ تعتمد الإدارة المركزيّة على الدراسات الماليّة من أجل اتخاذ القرارات الخاصّة بعمليّة الشراء، الإنتاج، البيع، تقديم مساعدات للزبائن و كذا استعمال سياسة تمويليّة تسمح لها بالتحكّم في تسييرها المالي، كما أنّ الإدارة المركزيّة تعتمد على الدراسات الماليّة من أجل تأسيس نظام معلوماتي يسمح للمسيّرين بالتحكّم من السيولة و الرّبط بين مشكلة المردوديّة و الخطر مما يؤدّي إلى عمليّة التنبّؤ على مستوى المؤسسة.

-2-2- الأطراف الخارجيّة: هذه الأطراف تهتمّ بالوضعيّة الماليّة للمؤسسة و هم:

-2-2-1- المستثمرون أو المساهمون: يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسيّة بالعائد على الأموال المستمرّة الحاليّة و المستقبليّة و سلامة الاستثمارات في المشروع لذلك فهو يبحث عمّا إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلّى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب و هو يهتم بماضي الشركة و المخاطر التي تعرّضت لها، و الأسلوب المتّبع في معالجتها.

-2-2-2- الدائنون: يقصد بالدائن الذي اكتتب في السندات الخاصّة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدّرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، لذلك فهم يهتمّون بصفة عامّة بالتعرّف على مدى مقدرة المشروع

بالوفاء بالقروض عندما يحين أجل استحقاقه، إذا كان القرض لفترة أكبر من سنة، فيهتمّ المقرض بمعرفة مقدرة المشروع على سداد القرض في الآجال الطويلة أمّا إذا كان القرض لمدّة أقل من سنة يهتم الدّائن بتأكّد من قدرة المديّن على سداد هذا القرض في الآجال القصيرة، و معنى ذلك فهو لا يهتمّ بالتوازن المالي في الآجال القصيرة.

-2-2-3- الموردون: يهم المورّد التأكّد من سلامة المركز المالي لعملائه و استقرار الأوضاع الماليّة، فالعميل من الناحيّة الماليّة مدين للمورّد، و يعني دراسة و تحليل مديونيّة العميل في دفاتر المورد، و على ضوء ذلك يقرّر المورّد ما إذا كان سيستمرّ في التعامل معه، أو يخفّض هذا التعاون، و بذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية مثلا، التعرّف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون و يمكن للمحلّل حساب متوسّط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء، باستخدام القوائم الماليّة.

-2-2-4- العملاء: يمكن للعميل وذلك عن طريق استخدام بيانات التي ينشرها المورّد وكذلك منافسيه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصّة بفترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره و تتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، و تتمّ هذه المقارنات باستخدام القوائم الماليّة بحساب متوسّط فترة الائتمان.

المطلب الثالث: خطوات ومعايير التحليل المالي و مجالاته

-1- خطوات التحليل المالي:

يمكن اعتبار عمليّة التشخيص للمشكلة هي الهدف من وراء عمليّة التحليل و بتعريف المشكلة يتمّ تحديد متغيّراتها أو عواملها و التي بناءا عليها يقوم المحلّل باختبار الأدوات المناسبة في التحليل المالي و التي يفترض أن تساعده في الوصول إلى نتائج تساهم في تشخيص المشكلة و اقتراح توصيات لازمة و بصفة عامة يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي إلى:[1]

-1-1- تحديد غرض و هدف التحليل المالي.

-1-2- تجميع البيانات اللازمة و تجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات و التحليل عليها و تشتمل عمليّة التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم الماليّة ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محدّدة و متجانسة و مقارنة الأرقام الجزيئيّة ببعضها البعض: و مقارنة المجموعات المحدّدة بالمجموعة الكليّة فإنّ ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة فالتصنيف و المقارنة لا يقتصران على القوائم الماليّة الخاصّة بالشركة لفترة محاسبة واحدة بل تشمل أكثر من فترة محاسبة و قد تمتدّ إلى القوائم الماليّة.

-1-3- ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة و المعايير.

-1-4- إختبار المعادلات النمطيّة لأدوات التحليل المختارة و يمكن الحصول على المعادلات النمطيّة من المصادر التاليّة:

أ- المعدّلات العامّة التي تنشرها الصحف و المجلاّت العمليّة على مستوى دولي.

ب- معدّلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على مستوى محلّي التي تنشرها الصناعة.

ج- المعدّلات التي تصنّفها الشركة بنفسها من خلال تجارتها و خبرتها السّابقة و تطويرها على ضوء التغيّرات المتوقّعة.

-1-5- تطبيق الأدوات المختارة وتقييم البيانات المستخرجة و تفسيرها بالمقارنة مع المعادلات النمطيّة و اشتقاق بعض المؤشّرات منها.

-1-6- استخدام المؤشّرات التي تمّ اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل ومن ثمّ اقتراح التوصيات المناسبة.

-1-7- كتابة التقرير حيث وظيفة المحلّل هي وظيفة استشارية و ليست تنفيذية فإنّه يكون ضروريا على المحلّل المالي و بعد انتهاء من كل عمليات التحليل أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجها للجهة المختصّة و هي في الغالب الجهة التي قامت بتكليف المحلّل للقيام بالعمليّة التحليل و يجب أن يبدل المحلّل العناية التّامة في كتابة التقرير النهائي حتّى لا يغفل عن ذكر كلّ النتائج المهمّة التي تمّ

[1]- محمّد مبروك أبوزيد، "**التحليل المالي-شركات الأسواق الماليّة**-،ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص، ص: 27-29.

التوصّل إليها كما يجب أن يعدّ التقرير بشكل مرتّب و بأسلوب واضح مدعما الجداول و الرسومات البيانيّة كلّما أمكن ذلك أن يقوموا بإجراء عمليّة التحليل المالي.

2- معايير التحليل المالي:

2-1- مفهوم معايير التحليل المالي: إن احتساب النسب الماليّة بمفردها وأي مقياس الأداء بمفرده سيترك المحلّل المالي بمؤشّرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج و مقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها و يمكن القول أنّ اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهميّة عن اختيار النسبة نفسها، فقيام المحلّل المالي باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن حاصل قيمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة و خروجه في هذه الحالة بنسبة 1/3 مثلا فإنّ هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النّسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية و مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد ومن هنا برزت أهميّة اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن " أرقام معيّنة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما".[1]

2-2- خصائص المعايير و استخداماتها وأنواعها:

2-2-1- خصائصها: وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا لا بد له من أن يتصف بالخصائص التالية:

- أن يتّصف المعيار بالواقعيّة أي إمكانيّة تنفيذه لا أن يتّصف بالمثاليّة فيتعذّر تحقيقه و لا أن يتّصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة فقد درّج مثلا على قبول التداول بحدود 1/2 وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها لكنّها في الوقت نفسه ليس من السّهل تحقيقها.
- أن يتّصف المعيار بالاستقرار النسبي و إن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللاّزمة.
- أن يتّصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب و أن لا يحتمل أكثر من معنى.

2-2-2- استخداماتها: تستخدم المعايير للغاية التاليّة:

- إعطاء النسبة أو الرّقم المطلق معنى و مغزى يمكن تفسيرها في ضوئه.
- يستعمل أداة المقارنة مع النسب الفعليّة مما يؤدّي إلى بروز الانحرافات التي تدفع المحلّل إلى البحث عن الأسباب المؤدّية لهذه الانحرافات.

2-2-3- أنواع المعايير: من المعروف عموما أنّ هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التّقييم الموضوعي بشأنها هذه المعايير هي:[2]

2-2-3-1- المعايير المطلقة: و يعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنّه يمثّل الصيغة المثاليّة

[1]- مفلح محمّد عقل، **" الإدارة المالية و التحليل المالي"**، مكتبة المجمّع العربي للنّشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 242.
[2]- عبدالحكيم كراجة، و آخرون، مرجع سابق، ص: 161.

لحدث معيّن و هي لذلك تمثّل خاصيّة متأصّلة تأخذ شكل قيمة ماليّة ثابتة لنسبة معيّنة مشتركة بين كافّة المؤسسات ت و تقاس بها التقلّبات الواقعيّة و يعتبر استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لإبعادها عن المتطلّبات الواقعيّة لأنشطة الكثير من المؤسسات و هي بذلك قد تنفع البعض و قد لا تكون مؤشّرا جيّدا للبعض الآخر و مثالها أنّ نسبة التداول مثلا كمعيار مطلق1/2 و يمكن اللّجوء إلى هذه النسب عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة.

-2-2-3-2- معايير الصناعة أو المعايير القطاعية: وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنيّة و الجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس و التقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة و النشاط و هي لذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة لأنّها تأخذ بالاعتبار متطلّبات النشاط في ذلك النّوع من الصناعة أو القطاع المهني و لكّنها تنتقد أيضا في أنّها تعطي معايير موحّدة لكفة المؤسسات في ذلك القطاع أو الصناعة و لا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصّة بالمؤسسات بشكل إنفرادي.

2-2-3-3- المعايير التاريخيّة: و هي المعايير المستقاة من فعاليات المؤسسة ذاتها للسنوات السابقة و لذلك فإنّها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المؤسسة و هي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المؤسسة و طبيعة الخصائص التي تميّزها عن غيرها إلا أنّها تفشل في مواجهة متطلّبات الواقع المتجدّد و المتطوّر باستمرار و الذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.

2-2-3-4- المعايير الإداريّة: و هي المعايير المصمّمة من قبل إدارة المؤسسة، و المبنيّة على الموازنات التقديريّة المسبقة لأنشطة المؤسسة المختلفة كالمبيعات و المشتريات(المواد) و الأجور و التكاليف الصناعيّة غير المباشرة و التكاليف التّسويقيّة و الإداريّة، و كذلك المعايير التي تصنعها الإدارة للإيرادات و الأرباح(الدّخل) و فقرات النّشاط المختلفة، و هذه المعايير تصمّم بناءا على الخبرات الفنّية و الخبرات السابقة للإدارة و التي تمثّل مؤشّرا للآداء و التّقييم و تحديد الانحرافات كذلك فإنّ هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية و التمويليّة و التشغيليّة و في الوقت الذي تمثّل هذه المعايير حالة واقعيّة لنشاط المشروع و تستند إلى خبراته السابقة و إمكانياته في أنّها تنتقد في أنّها قد لا تمثّل المعايير المثلى للمقارنة و تقييم الأداء لأنّها لا تأخذ بنظر الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية و الخارجيّة و بالتالي فإنّ هذه المعايير قد تخفق عند مقارنتها بالأداء العام للقطاع العام الذي تعمل ضمن المؤسسة أو المؤسسات الممثّلة في الخارج.

3- مجالات التحليل المالي: إجمالا يمكن حصر مجالات التحليل المالي في أربعة مجالات هي:[1]

3-1- التخطيط المالي: تسند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهده المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المحللون الماليون

[1]- هيثم محمد الزغبي، **" الادارة والتحليل المالي"**، دار الفكر للطباعة والنشر،عمان، الأردن، 2000، ص،ص: 159-161.

للخروج ببدائل تقييم أداء المؤسسة و تتنبأ بتحليلات مستقبلية.

3-2- الرقابة المالية: يعد التحليل المالي و من خلال أدواته الوسيلة الفعالة و الناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية و تحليل أداء نشاط المؤسسة المالية و عملياتها، و من خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و مخططاتها في التوسع و النمو.

3-3-التحليل لائتماني: يقصد بالتحليل الائتماني تحديد مركز المؤسسة، أي علاقة المؤسسة مع العملاء اللذين تبيعهم بالائتمان أي أن يكون جزء أو كل الأموال لتي يجب عليهم دفعها للمؤسسة آجالا، فالتحليل المالي يقدم منظومة المعلومات للمدير المالي ، فعند إتحاد قرار البيع للأجل تقدم هده المعلومات و أدوات التحليل المالي عن طريق دراسة المركز المالي للعميل أو المدين و تحليل نقطة التوازن بين الفوائد المتوقعة جراء تقديم الائتمان لهدا العميل و بين المخاطر المترتبة على هده العملية.

3-4- التحليل الاستثماري: إن إحدى اكبر أهداف المؤسسة سلامة استثماراتها عن طريق الأسهم و السندات، التي تستمد منها المؤسسة معظم قوتها المالية،و المحدد الرئيسي للمستثمرين مي أسهم و سندات المؤسسة توقعاتهم حول العائد الذي يمكن أن تحققه المؤسسة على استثماراتهم و المخاطر المحيطة بتحقيق العائد.

المطلب الرابع: الميزانية المالية ورأس المال العامل

1- الميزانية المالية:

تعتبر الميزانية المحاسبية من مخرجات النظام المحاسبي في نهاية الدورة المحاسبية والتي يعدها المحاسب وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أن القيم الواردة في الميزانية تاريخية ولا تعبر عن القيمة الحقيقية لعناصرها ولا تستجيب إلى الأهداف المالية وأيضا لا تسهل عملية اتخاذ القرار، ولكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الظروف المالية وذلك بعملية ترتيب عناصرها حسب المبدأين درجة سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم مع مراعاة المدة كمؤشر للتفريق بين العناصر الثابتة والمتداولة.[1]

1-1- الانتقال من الميزانيّة المحاسبية إلى الميزانية المالية:

إنّ الميزانيّة بشكلها المحاسبي حسب المخطّط المحاسبي الوطني تستجيب لأهداف محاسبية لتحديد النتائج و قانونيّة و هي تحديد ذمت المؤسسة و حقوقها على الغير أو ديونها الإقتصاديّة و هي السير وراء عقلنة التسيير و الذي يهدف من ورائه إلى الإستغلال الأمثل للموارد داخل المؤسسة، و ذلك بحسن توجيهها، و لكن لا تستجيب لأهداف ماليّة بحثه و بالتالي يصعب الإستفادة من إستعمالها في عمليّة التقييم لذلك لا بدّ أن يتمّ تحويلها إلى شكل تتحقّق فيه الشروط الماليّة و ذلك بترتيب عناصر

[1]- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-**"،ج 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص: 29

الأصول حسب درجة السيولة و الخصوم حسب درجة إستحقاقها، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحلّلين الماليين.[1]

1-1-1- إجراء التعديلات على عناصر الأصول والخصوم:[2]

1-1-1-1- إعادة تصنيف الأصول: يمثّل العمود الأيمن للميزانيّة ما تملكه المؤسسة أين يتمّ توجيه الموارد المتاحة داخلها و تنقسم إلى كتلتين هما:

-**الأصول الثابتة:** و هي بدورها تشمل قسمين هما الاستمارات و الباقي القيم الأخرى التي تبقى لأكثر من سنة و تشمل كل من:

- **مخزون العمل:** و هي المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الإستمرار في نشاطها و يشمل هذا المخزون على البضائع، المواد الأولية...الخ.

سندات المساهمة: حسب طبيعة هذا الحساب فهو يعبّر عن المساهمة في رأس مال المؤسسة فإنّه يبقى لدى الغير لمدّة تزيد عن السنة ومزايا هذا القرض هو أنّه يحقّق أرباحا للمؤسسة المقرضة و هو ما يكسب صفة الاستثمار المالي.

- **الكفالات المدفوعة:** هذا العنصر كذلك يدمج ضمن القيم الثابثة التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعيّنة و تبقى لديها لمدّة تزيد عن السنة كضمانات.

- **الأصول المتداولة:** هذا القسم يحل الجهة السّفلى من العمود الأيمن ويشكّل كل الأصول التي تبقى في المؤسسة على المدى القصير و تشمل:

- المخزونات(قيم الإستغلال).
- حقوق المؤسسة لدى الغير.
- باقي الأصول المتداولة.

1-1-1-2- إعادة تصنيف الخصوم: تترتّب الخصوم إضافة إلى مبدأ الإستحقاقية يستعمل مبدأ السنويّة بحيث نحصل على مجموعتين هما:

- **المجموعة الأولى:** هي كل المواد التي تبقى تحت تصرّف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها.

- **المجموعة الثانيّة:** فهي العناصر المتبقيّة من الموارد و التي مدّتها لا تتجاوز سنة واحدة يظهر جانب الخصوم ثلاث أقسام رئيسيّة تتمثّل فيما يلي:

رأس مال الخاص: يمثل الجزء الثاني من حساب الأموال الدائمة و هي مجموعة من العناصر التي تمثّل الملكيّة الخاصّة للمؤسسة بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج قيد التخصّص و المؤونات.

---

[1]- بومعزة حليمة، **"التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص: 93.

[2]- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-"**،مرجع سابق، ص: 31.

– **ديون طويلة و متوسطة الأجل:** وهي تشمل عموما الدّيون التي تتميّز بآجال استحقاق الأكثر من سنة، و تشمل كل من دّيون الاستثمار، قروض مصرفيّة و غيرها.

– **الديون القصيرة الأجل:** تشتمل على مجموعة من الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدّة لا تزيد عن السّنة و تشمل كل من حسابات الموردين و الضرائب.

1-1-2- ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية:

وجب الاشارة إلى بعض الملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية وهي:[1]

– **المصاريف المالية:** نظرا لطبيعتها كأعباء وليست كموجودات مادية أو معنوية، فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

– **الديون المشكوك فيها:** تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل ولهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد، وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف هذا.

– **مؤونات الأعباء والخسائر:** إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، فإن نهاية السنة المالية تحدد لنا ثلاث حالات:

-الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء للغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

– الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل، فإن مبلغ من الخسائر سوف تدفعه المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكبر من سنة لذا تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

– أما الحالة الأخيرة وهي حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون لها مبرر، لذا سوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة إذن فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة.

– **ديون الاستثمارات:** ديون الاستثمارات غالبا ما تدفع على أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها طويلة، حيث في كل سنة يطرح مبلغ الدفعة التي تسدد في تلك السنة وبالتالي تضم إلى الديون قصيرة الأجل أما الباقي فهو ضمن الديون طويلة الأجل.

– **النتيجة السنوية:** بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر فيعتبر دين قصير الأجل، أما الباقي فيخضع للسياسة المتبعة من طرف مالكي المؤسسة إذ قد توزع أو لا توزع وتبقى ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات.

1-2- الميزانية المالية المختصرة:

بعد الانتهاء من إجراء مختلف التعديلات على عناصر الأصول والخصوم نستطيع تكوين الميزانية المالية والتي تعرف بأنها عبارة عن جدول يضم جانبين، جانب الأصول وآخر للخصوم، حيث ترتب

[1]- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-**"، مرجع سابق، ص، ص: 32، 33.

الأصول حسب درجة السيولة حيث أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يسمى أصلا ثابتا ويعتبر أصلا متداولا إذا قلت مدة بقائه عن السنة، أما فيما يخص الخصوم فيعتبر رأسمال دائما إن كانت مدة استحقاقه أكبر من سنة ويعد دينا قصير الأجل إذا كانت مدة استحقاقه أقل من سنة،[1] ونميز نوعين من الميزانيات المالية الأولى مفصلة التي عرفناها سابقا، والثانية مختصرة والتي يمكن تعريفها بأنها " عبارة عن جدول يظهر المجاميع الكبرى للميزانية مرتبة حسب مبدأ الاستحقاق (الخصوم) والسيولة (الأصول) ويراعى في عملية التقييم المتجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل والمقارنة ".[2]

و ممكن أن تستعمل الميزانيّة المختصرة الأشكال التاليّة:

شكل رقم (7): أشكال الميزانيّة المالية

أصول ثابتة	أموال خاصّة
أصول متداولة	أموال أجنبيّة

أصول ثابتة	أموال خاصّة
مخزون	ديون طويلة الأجل
قيم جاهزة+ قيم غير جاهزة	ديون قصيرة الأجل

أصول ثابتة	أموال دائمة
قيم غير جاهزة	
مخزون	ديون قصيرة الأجل
قيم جاهزة	

المصدر: ناصر دادي عدون، "**تقنيات مراقبة التسيير**"، ج1، دار المحمّدية العامّة، الجزائر، 1999 ص: 40.

2- رأس المال العامل:

2-1- تعريف رأس المال العامل: يعرف رأس المال العامل بأنه " حجم الاستثمار المتاح في الأصـــول قصيرة الأجل، أي الأصول المتداولة وبعبارة أدق الاستثمار في بنود النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة ".[3]

[1]- قطاف عقبة، **" أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"**، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص، 45.
[2]- ناصر دادي عدون،**" تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-"**، مرجع سابق، ص: 40.
[3]- حمزة الشمخي وإبراهيم الجزراوي،**"الإدارة المالية الحديثة"**، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 1998، ص: 151.

وعادة يذكر مصطلح رأس المال العامل مجردا دون ذكر شكله، ويعتبر هذا أحد المصطلحات الشائعة ويقصد به رأس المال العامل الصافي أو الدائم، والذي هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل) ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هذين الجانبين ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى سيولة، كما أنه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون، والديون المشكوك في تحصيلها، والمبيعات النقدية والآجلة، والمشتريات النقدية والآجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالمخزون، وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.[1]

يعبر كذلك عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة بصافي رأس المال العامل، و يعتبر رأس المال العامل مقياسا كميا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل، وهو يستعمل أيضا من قبل الدائنين كنسبة أمان وكمقياس لمعرفة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم عند موعد سدادها.[2]

2-2- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين الأولى من أسفل الميزانية والثانية من أعلى الميزانية وذلك كما يلي:[3]

2-2-1- الطريقة الأولى: من أسفل الميزانية: " وهي المفضلة "

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

2-2-2- الطريقة الثانية: من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

2-3- أنواع رأس المال العامل:

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي فالمؤسسة تحسب رؤوس أموال عاملة أخرى من أجل تقدير مصادر التوازن والاختلال في الهيكلة المالية، إذ نجد:[4]

2-3-1- رأس المال العامل الخاص: ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

[1]- شاكر محمد وآخرون،**"التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات"**، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص، ص: 113،112.
[2]- قطاف عقبة، مرجع سابق، ص: 47
[3]-G. Sauvageot," **Précis de finance"**, 2ème édition, Edition Nathan , France, 2001, p : 26.
[4]- Michel Deprez- Marcel Duvant, "**Analyse financière"**, 3ème édition, Edition techniplus, Paris, 1999, p: 132.

ويسمح رأس المال العامل الخاص بتقدير الأصول الثابتة بالنسبة للأموال الخاصة بدون الديون الطويلة وقصيرة الأجل.

2-3-2- رأس المال العامل الخارجي: وهو الفرق بين الأصول المتداولة والأموال الخاصة، أي أن:

رأس المال العامل الخارجي = الأصول المتداولة – الأموال الخاصة

2-3-3- رأس المال العامل الإجمالي: يساوي رأس المال العامل الإجمالي مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

2-4- تقييم كفاءة نشاط رأس المال العامل:

يتم تقييم نشاط رأس المال العامل بقياس معدل دورانه أي العلاقة التي تمثل قدرة رأس المال على توليد المبيعات وهي:[1]

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

إن ارتفاع معدل الدوران يدل على كفاءة نشاط رأس المال العامل وهو يأخذ إحدى الحالتين التاليتين:

أ- ارتفاع معدل دوران رأس المال العامل، وينتج عن انخفاض رأس المال العامل بنسبة ملحوظة مع ثبات صافي المبيعات.

ب- انخفاض معدل دوران رأس المال العامل وينتج عن ارتفاع رأس المال العامل بنسبة ملحوظة مع ثبات صافي المبيعات.

[1]- هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص: 200.

المبحث الرابع: الأساليب التقليدية والحديثة المستخدمة في التحليل المالي ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي

سنحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى الأساليب المستخدمة في التحليل المالي والتي تعددت نتيجة تطوره التاريخي، حيث يمكن إجمالا أن نقسم هذه الأساليب إلى أساليب تقليدية وحديثة، لإضافة إلى نماذج التبؤ بالتعثر المالي والتي تستطيع التنبؤ بتعثر الشركات ماليا قبل فترة من الزمن تكون كافية لقيام المؤسسات بإجراء التعديلات اللازمة لتعديل آدائها ومن أهم هذه النماذج نموذج شيرود وأيتمان. :

المطلب الأول: الأساليب التقليدية

ويمكن تقسيم الأساليب التقليدية إلى أسلوبين هما:

1- النسب المالية:

يعتبر استخدام أسلوب النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا في تحليل القوائم المالية ومن الضروري الإشارة إلى أن النسب المالية ليست الغاية من التحليل ولكن في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، ويمكن تعريف النسب المالية بأنها " عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بين قائمة جدول حسابات النتائج فيما بينها أو بعض بنود الميزانية وبعض بنود قائمة جدول حسابات النتائج وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية"[1].

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى قسمين هما:[2]

1-1- النسب المالية بحسب مصادر المعلومات:

وتقسم النسب المالية حسب مصادر المعومات إلى:

1-1-1- نسبة قائمة المركز المالي للمؤسسة: وتسمى النسب الرأسمالية كونها تمثل العلاقات بين عناصر قائمة الميزانية.

1-1-2- نسبة قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): وتسمى النسب التشغيلية إذ تظهر العلاقات بين عناصر النشاط الإيرادي من دخول وإيرادات وبين تكلفة هذه الإيرادات وتستخرج من البيانات التي تظهر بقائمة الدخل.

1-1-3- نسب قائمة الأموال: وهذه النسب تظهر العلاقة بين عناصر النشاط في قائمة الدخل وبين عناصر الميزانية، أي بين العناصر التشغيلية وبين العناصر الرأسمالية.

1-1-4- نسب أخرى مختلفة: وهذه النسب مزيج من أكثر من قائمة مالية وتعبر عن علاقات بين أكثر من عنصر من قوائم مختلفة ولا تخص قائمة واحدة.

---

[1]- جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحلح، **"الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 151.

[2]- هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص، ص: 233-235.

-1-2- النسب المالية حسب الظواهر الاقتصادية " الأساسية ":

وتقسم النسب المالية حسب الظواهر الاقتصادية إلى النسب التالية:

-1-2-1- نسب السيولة: السيولة هي مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها، حيث تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. [1]

-1-2-2- نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقييم مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وتحقيق أعلى ربح ممكن.[2]

-1-2-3- نسب الرفع " نسب المديونية ": وتقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المؤسسة والدائنين في تمويل أصول المؤسسة، فإذا كانت مساهمة أصحاب المؤسسة هي الأكبر فإن معظم الأخطار يتحملها أصحاب المشروع فإذا كانت مساهمة الدائنين هي الأكبر في التمويل فإن معظم الأخطار يتحملها أصحاب المؤسسة أما إذا كانت مساهمة الدائنين هي الأكبر في التمويل فإن معظم الأخطار في هذه الحالة يتحملها الدائنون وغالبا ما يفضل أصحاب المؤسسة اللجوء إلى الدائنين في تمويل الأصول لأن ذلك يمنحهم السيطرة على المؤسسة بأقل استثمار ممكن، وهذا ما يطلق عليه المتاجرة بالملكية كما سبق توضيحه ولكن ذلك يتضمن قدرا أعلى من المخاطرة فإذا نجح أصحاب المؤسسة في ذلك فإن الأرباح التي سيحصلون عليها ستكون أكبر ولذلك فإن المتاجرة بالملكية يكون تأثيرها على السيولة.[3]

-1-2-4- نسب المردودية: تبين هذه الأنواع من النسب الأداء الكلي للمؤسسة أو مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح. وعادة ما تستخدم الأرباح مقياسا لفاعلية وكفاءة السياسات التي تتبعها المؤسسة وهذه السياسات هي التشغيلية والتمويلية، ويمكن القول أيضا أن هذه النسب تعكس نتائج تحليل النسب السابقة وهي محصلة سياسات وقرارات المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، وبصفة عامة فإن نسب الربحية تحسب على أساس علاقاتها بالمبيعات والاستثمار.[4]

-1-2-5- نسب الاستغلال: وهي النسب التي تؤخذ من جدول حسابات النتائج، ويتم الاعتماد على الواحدة دون الأخرى حسب الغاية المراد إليها من التحليل،[5] ولعل أهم هذه النسب هي نسب مصاريف المستخدمين والمصاريف المالية إلى القيمة المضافة باعتبار هذه الأخيرة هي الثروة الحقيقة الناتجة عن

---

[1]- محمد سعيد عبد الهادي، **"الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية الدولية-"**، دار حامد للنشر، الأردن، 2008، ص: 157.

[2]- عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص: 173.

[3]- رشاد العصار وآخرون، **"الإدارة والتحليل المالي"**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 210.

[4]- خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة،**"التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 75.

[5]- مبارك لسلوس،**"التسيير المالي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 53.

عملية الاستغلال.

-1-2-6- نسب السوق: وتوضح هذه النسب المؤشرات التي يعكسها السوق المالي نتيجة لأداء المؤسسة ويتم نشر هذه القيم وتوزيعها للمهتمين، حيث تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء المؤسسات، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للسهم.[1]

-2- المقارنات:

أيا كانت صورة التحليل المالي فإنه يقوم على أسلوب المقارنة، وتبعا لهذا الأسلوب يقوم المحلل المالي بمقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة أو لمؤسسة منافسة عبر الزمن، وتلجأ المؤسسات إلى هذا الأسلوب للتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها في السنة المعنية مقارنة مع سنوات سابقة، كما أن المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها وتسمى في هذه الحالة مقارنة داخلية وقد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى وتسمى مقارنة خارجية، ومن مزايا هذه الطريقة أنها:[2]

- تبين الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة.
- تبين التغيرات التي تظهر على كل بند.
- تبين تركيبة الأصول والمواد المستخدمة في تمويلها.

وتأخذ المقارنة ثلاثة أشكال هي: المقارنة بين قائمتين ماليتين، المقارنة بين عدة قوائم مالية متتالية، مقارنة الحجم الموحد لنفس القائمة المالية وذلك بتحويل الأرقام المطلقة للقائمة المالية إلى نسب وذلك باعتبار أن كل جانبي القائمة مساو لـــ: 100 %، ثم يعبر عن كل بند كنسبة من مجموع الجانب الذي تنتمي إليه وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي تنتمي إليه. ويمكن أن يكون التحليل في هذا الأسلوب رأسيا أو أفقيا حيث في التحليل الأفقي فإن موضوعية وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني.

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة

تشمل الأساليب الحديثة كل الأساليب الرياضية والإحصائية والتي أثبت كفاءة عالية في عملية التحليل وسيتم التطرق إلى بعض هذه الأساليب على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر.

-1- الأساليب الرياضية:

تعتبر الأساليب الكميه في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل بأقل جهد وبأسرع وقت، وتوجد عدة طرق رياضيه تستخدم في التحليل المالي مثل طريقة البرامج الخطية، وطريقة الإحداثيات ...إلخ. لذا يجب على المحلل أن يكون ملما بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال

[1]- محمد مطر، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 41.
[2]- عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص: 155.

عمله، وأكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي هي:[1]

1-1- طريقة البرامج الخطية: تستخدم البرامج الخطية في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محدده وواضحة، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي: $Y = ax + b$

1-2-المصفوفات الخطية والموجهة: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجاهيل، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى.

2- الأساليب الإحصائية:

2-1- أسلوب الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية:[2]

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، وذلك بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقه وموضوعيه، بعيدا عن التحيز الشخصي، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فتره زمنيه معينه "، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، ويستحسن أن لا تتجاوز السلسلة الزمنية خمس سنوات لضمان الدقة، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي على قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل. وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاَ لأسلوب الأرقام القياسية كالأتي:

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الأساس) × 100

والغاية من إيجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة أسباب هذه التغيرات لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل القيام بالتحليل باستخدام الأساليب الإحصائية ينبغي أن تأخذ بعض الإجراءات بعين الاعتبار وهي:

- لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسله زمنية من البيانات المالية.
- يتم إعداد جدول يتكون من حقلين حيث يخصص الحقل الأول للعناصر والثاني للسنوات يتكون من خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100.

[1]- وليد ناجي الحيالي،" **مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، الدانمارك، 2007، ص: 63.

[2]- وليد ناجي الحيالي، **"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، مرجع سابق، ص: 129،130.

– بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

2-2- أسلوب الارتباط والانحدار:[1]

الانحدار والارتباط من الأساليب الإحصائية المهمة والواسعة الانتشار والاستخدام، وذلك لغرض إيجاد العلاقة بين متغيرين إذا كانت وحدات القياس من النوع المستمر، حيث أن نظرية الارتباط تدرس شدة أو قوة العلاقة بين الظاهرتين أو بين المتغيرين **X** و **Y**. أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة بالصيغة: **Yi = F(X)** فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.

و لدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نوجه العلاقة بين الأموال التي خصصت للإعلان عن بضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الإعلان.

و يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا عبرة ولا فائدة من استخدام طريقة الارتباط حينما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل أو الدراسة.

المطلب الثالث: نمادج التنبّؤ بالتعثّر المالي

تعرّفنا في المطلب الأول على كيفيّة استخدام النسب الماليّة في التحليل المالي و في هذا المطلب سوف نتعرّف إلى كيفيّة استخدام النسب المذكورة في التنبّؤ بالفشل المالي، و قد أظهرت العقود الأخيرة مدى أهميّة الاستفادة من التّحليل المالي في استخدام النسب المذكورة، ليس في تقييم النّشاط السابق للمؤسسة و إنّما أيضا في التنبّؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطتها المستقبليّة و في توفير وسيلة الإنذار المبكر للمؤسسة لمساعدتها في الاحتياط المطلوب لاحتمالات الفشل المستقبلي.

1- تعريف نمادج التنبؤ بالتعثر المالي :

ويقصد بنماذج التنبؤ بالتعثر المالي أنها" عبارة عن نسب ماليّة مطوّرة وهي نسب ماليّة مركّبة تستخدم كإنذار مبكّر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنيّة مناسبة حيث اعتمد في صياغتها على أسلوب علمي حديث يحقّق أكبر فائدة و يقلّل قدر الإمكان الجهد و الوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقّة".[2]

2- النماذج المستخدمة للتنبّؤ بالتعثر المالي:

تعتمد جمع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، و ذلك من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة من المتغيرات تختلف في البعض منها و تشترك في البعض الآخر، بالإضافة إلى أنّ الأوزان النسبيّة التي أعطيت لهذه المتغيّرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب

[1]- دلال القاضي، سهيلة عبد الله ومحمود البياتي، **"الإحصاء للإداريين والاقتصاديين"**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 111.

[2]- منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص: 183.

الظروف الاقتصادية لكل مؤسسة تمت دراستها، لذلك فإنّ كل نموذج يصلح لظرف اقتصادي معين، حيث لا يمكن استخدام هذه النماذج لكل المؤسسات على اختلاف واقعها الاقتصادي، و لعل الملاحظة الأخيرة هي إحدى جوانب القصور لهذه النماذج رغم أهميتها العلمية، و يجدر الإشارة أيضا إلى أن المحلل يمكن استخدام هذه النماذج مع إجراء بعض التّعديلات على متغيّراتها وزنا و عنوانا لملائمتها مع ظروف المؤسسة الذي يقوم بدراستها، و يجدر التنبيه أيضا إلى أن عملية صياغة النماذج بالاستناد للنماذج المتوفّرة تحتاج إلى مقدرة و كفاءة عمليّة و مهنيّة عاليّة من قبل المحلل لاقتراح النموذج الملائم و إلى اختيارات عديدة قبل تطبيقه، و إلا ستكون المخرجات غير حقيقيّة قد تلحق الضرر بالمؤسسة، و من أهم نمادج التنبؤ بالتعثّر المالي نذكر ما يلي:

1- نموذج **Aithman 1968**.

2- نموذج **lev 1971.**

3- نموذج **deakin 1972**

4- نموذج **cough Aithman and . 1974.**

5- نموذج**libly 1975**

6- نموذج**Argenti 1976**

7- نموذج **Moyer 1977**

8- نموذج**olhison 1980**

9- نموذج **kida 1981**

10- نموذج**Bathony 1985**

11- نموذج**casey 1986**

12- نموذج**Shenod 1987**

13- نموذج**commpell 1993**

وبناءا على ما سبق يمكن أن نتطرّق إلى بعض النماذج السّابقة:

2-1- نموذج: Aithman and Mc cough :

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب ماليّة معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة و متغير تابع يرمز له بالرمز(**z**) و يعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج **Altman** الذي تمّ وضعه في 1968، و يعتبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التّالية.

$$Z=0.012\ X_1 +0.014\ X_2 +0.033\ X_3 + 0.006\ X_4+0.010X_5$$

و النسب المستخدمة في هذا النموذج هي :

X_1= صافي رأس المال العامل÷ مجموع الأصول.

X_2= الأرباح المحتجزة÷ مجموع الأصول.

X_3= الربح قبل الفوائد والضرائب÷ مجموع الأصول.

X_4= القيمة السوقية لحقوق المساهمة÷ مجموع الخصوم.

X_5= المبيعات÷ مجموع الأصول.

Z= دليل الإستمراريّة

و بموجب هذا النموذج فإنّ المؤسسات تقسّم إلى 3 فئات من أجل قياس قدرتها على الإستمراريّة و هذه الفئات هي:[1]

- **الفئة الأولى:** فئة الوحدات القادرة على الإستمرارية المؤسسات الناجحة، و هي تلك المؤسّسات التي تكون فيها قيمة **(z)** 2.99 و أكثر.

- **الفئة الثّانية:** هي المؤسّسات المشكوك في إمكانيّة إستمراريتها أي التي يحتمل إفلاسها و هي تلك المؤسّسات التي تكون فيها قيمة **(z)** أقل من 1.81.

- **الفئة الثالثة:** فئة المؤسّسات التي يصعب التنبّؤ بوضعها و هي التي يكون فيها قيمة **(z)** بين1.81و2.99، ومن أجل تقرير وضعها لا بدّ من إجراء دراسة تفصيليّة لوضعها.

و يعتبر هذا النموذج من النماذج الجيّدة لإجراء دراسة التعثر المالي، حيث ثبت قدرته على التنبّؤ بالفشل المالي بنسبة عاليّة قبل حدوث الإفلاس بعدد من السنين.

يعاب على هذا النموذج أنه يعتمد في حسابه على القيم السوقية لأسهم الشركات مما يعني عدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات التي أسهمها غير متداولة في البورصة، والتي لا تتوفر لأسهمها أسعار سوقية. ولتلافي ذلك قام أيتمان في دراسة له بتطوير النموذج، حيث استبدل المتغير الرابع بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم، ونتج عن ذلك احتساب أوزان نسبية جديدة للنسب المالية في نموذج **Z-Score**. يمكن حساب النموذج الجديد كالآتي: [2]

$$\mathbf{Z\ score(1) = 0.717X_1 + 0.847\ X_2 + 3.107\ X_3 + 0.42\ X_4 + 0.998X_5}$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة ÷إجمالي الأصول

[1]- منير شاكر، محمّد إسماعيل،إسماعيل، عبد الناصر نور،**" التحليل المالي"**، داروائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 180.

[2]- وليد محمد عبد الله الشباني، **"دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية"**، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، ص، ص: 2، 3. موقع الإنترنت: http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/Arabic%20Colleges/AdministrativeSciences/DocLib20، اطلع عليه بتاريخ: 2011/02/10 على الساعة 10:40.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب÷إجمالي الأصول

X_4 = حقوق الملكية÷إجمالي الخصوم

X_5 = المبيعات ÷إجمالي الأصول

إن المؤسسات وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات هي:

القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وقيمة **Z** تساوي (2.90) أو أكثر.

القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة **Z** أقل من (1.21).

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة **Z** ما بين (1.21) و (2.90).

ويتميز هذا النموذج بإمكانية استخدامه كمؤشر للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المتداول أسهمها في السوق وغير المتداول أسهمها في السوق، مما يعني إمكانية تعميم استخدام هذا النموذج على جميع مؤسسات الأموال.

قام كذلك أيتمان وآخرون بتعديل للنموذج، بحيث لا يتضمن المتغير X_5 (نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول)، ويهدف هذا التعديل إلى تقليل الأثر المحتمل للصناعة على النموذج الذي من الممكن أن يؤثر على النموذج عند تضمنه متغيرا حساسا مثل دوران الأصول، والنموذج الجديد كالآتي:[1]

$$\textbf{Z score (2) = 6.56 } X_1 \textbf{ + 3.26 } X_2 \textbf{ + 6.72 } X_3 \textbf{ + 1.05 } X_4$$

إن المؤسسات وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات هي:

القسم الأول: تنتمي إليه المؤسسات الناجحة وقيمة **Z** تساوي (2.6) أو أكثر.

القسم الثاني: تنتمي إليه المؤسسات الفاشلة وقيمة **Z** أقل من (1.1).

القسم الثالث: تنتمي إليه المؤسسات التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة **Z** ما بين (1.1) و (2.6).

2-2- نموذج kida: [2]

يعتبر نموذج **kida** أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عمليّة التنبّؤ بالفشل المالي في عام 1981 و قد بني على خمسة متغيّرات مستقلّة من النسب الماليّة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغيّر التابع (z) بموجب المعادلة التالية :

$$\mathbf{Z}=1.042\ X_1 - 0.42\ X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.721 X_5$$

[1]- يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، **التسيير المالي- الإدارة المالية-**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ، ص: 463.

[2]- وليد الحيالي، مرجع سابق، ص، ص: 197، 198.

فإذا كانت النتيجة اختبار المؤسسة وفق هذا النموذج إيجابيّة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أمّا إذا كانت النتيجة سالبة فإنّ المؤسسة مهدّد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبّؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% و المؤشّرات التي استخدمت في صياغة مكوّنات المعادلة السابقة هي:

X_1 = صافي الربح بعيد الضريبة÷ إجمالي الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين ÷ إجمالي التزامات.

X_3 = الأصول السّائلة ÷ الالتزامات المتداولة.

X_4 = المبيعات ÷ إجمالي الأصول.

X_5 = النّقديّة ÷ إجمالي الأصول.

2-3- نموذج Sheroud: يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتّقييم مخاطر الائتمان ودوره في التنبّؤ بإمكانيّة استمرار المؤسسة و له هدفين : [1]

أ- تقييم مخاطر الائتمان " القروض ".

ب- الفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية، حيث يجرى تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة

قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة	الفئة أو القسم
$Z \geq 25$	قروض ممتازة	الأولى
$25 > Z \geq 20$	قروض قليلة المخاطرة	الثانية
$20 > Z \geq 5$	قروض متوسطة المخاطرة	الثالثة
$5 > Z \geq -5$	قروض عالية المخاطرة	الرابعة
$Z < -5$	قروض بمخاطرة عالية جدا	الخامسة

المصدر: وليد ناجي الحيالي،" **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 255.

[1]- المرجع السابق، ص : 255.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة في دنيا الأعمال، وقدرتها على مزاولة نشاطها بالمستقبل. ويصاغ هذا النموذج بمعادلة الارتباط التالية:

$$Z = 17\ X_1 + 9\ X_2 + 3.5\ X_3 + 20\ X_4 + 1.2\ X_5 + 0.1\ X_6$$

حيث أن:

X_1 = صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول.

X_2 = القيم الجاهزة ÷ إجمالي الأصول.

X_3 = الأموال الخاصة ÷ إجمالي الأصول.

X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_5 = إجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات.

X_6 = الأموال الخاصة ÷الأصول الثابتة.

و قد منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيّا حسب أهمية كل واحد منهم، بذلك تكون الأوزان النسبية الترجيحية للمؤشرات السابقة قد حققت الأوزان التاليّة (حسب أهميتها و غايات النموذج)، السيويلة = 26، الرّفع = 4.8، الرّبحية = 20.[1]

الجدول رقم (05): الأوزان النسبية الترجيحية لمؤشرات النموذج

المؤشّر	الوزن	نوع المؤشّر
X_1	17	سيولة
X_2	9	سيولة
X_3	3.5	رفع
X_4	20	ربحية
X_5	1.2	رفع
X_6	0.1	رفع

[1]- منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص: 182.

المصدر: منير شاكر محمّد إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور،" **التحليل المالي**"، داروائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 182.

3- المعلومات المحاسبة و التنبؤ بالتعثر المالي:[1]

تضطلع المحاسبة بدورها في المساهمة في عمليّة إدارة الوحدات الاقتصادية حيث تساهم المحاسبة بدور فعّال في توفير المعلومات المحاسبة لمتّخذي القرارات داخل تلك الوحدات الاقتصادية و خارجها، فكما هو معلوم، فإنّ المحاسبة تسعى لتوفير المعلومات الجيّدة التي تتّسم بملا ئمتها و إمكانيّة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، و من تلك الخصائص المهمّة التي تتميّز بها المعلومات المحاسبة خاصّة التنبّؤ و التي تعني أنّه عند دراسة و تحليل المعلومات المحاسبة لوحدة اقتصادية أفقيا من خلال مقارنتها مع مثيلاتها في النّشاط الاقتصادي أو رأسيا بمقارنة نتائجها خلال فترات ماليّة متتالية، فإنّه يمكن توقّع التّغيّرات في ربحيّة تلك الوحدات الاقتصادية و هياكلها الماليّة ومدى إمكانيّة وفاء تلك الوحدات بالتزاماتها و خططها المستقبليّة، كما أنّ من الأمور المهمّة لمستخدمي القوائم الماليّة و متخذي القرارات التعرّف على أسباب التعثر المالي للمؤسسات لما في ذلك من تفادي كل من المستثمرين و المقرضين للتكاليف الباهظة لإفلاس المؤسسات أو إعادة تأهيل ديونها وما في ذلك من ضياع لجزء كبير من قيمة تلك المؤسسات، و لقد تعرّضت بعض مؤسسات الأموال إلى صعوبات وتعثّرات ماليّة و اقتصادية أدّت إلى تدنّي مستوى أنشطة تلك المؤسسات و قرب بعضها من إعلان إفلاسها، و يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ضعف التّخطيط و عدم سلامة السّياسات المرسومة لتحقيق أهداف المؤسسة، وضعف كفاءة الإدارة و إخفاقها في اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التّمويل و الإنتاج و التّسويق، بالإضافة إلى الإخفاق في التحكم في النفقات الجارية و تكاليف الإنتاج مع عدم تمكّن بعض المؤسسات من تحصيل مستحقاتها و لجوء بعضها للاقتراض من البنوك ثمّ الاقتراض لسداد القروض القديمة، ومن ثمّ تدخل المؤسسة في دوّامة القروض بما يوصلها غالبا عند ضعف كفاءة التّسديد، إلى مرحلة عدم القدرة على سداد القروض و تراكم المصاريف التمويليّة بما يؤدّي ذلك إلى تآكل رأس المال، ومن هنا تبرز الحاجة لإيجاد وسائل علميّة و فنيّة تستطيع من خلالها إدارة المؤسسات شّركات و المستثمرين و

[1]- وليد محمد عبد الله الشباني، مرجع سابق، ص 9.

المقرضين و غيرهم من مستخذي القوائم الماليّة، من التنبّؤ باحتمالية قرب تعثّر المؤسسات ماليا قبل وقوعه فترة من الزمن بهدف تلافيه و إيجاد الحلول المبكّرة لها.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كيفية التنبؤ بتعثر المؤسسات ماليا قبل فترة من الزمن، وذلك بهدف تحسين أداء المؤسسات في المستقبل وذلك لتجنب إفلاسها، حيث تطرقنا إلى تعريف التعثر المالي و الذي عرف" بأنّه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثّر المالي التي يمكن التدرّج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها"، وسواء كانت هذه الإضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها تجاه الغير أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر، أو غالبا ما يحدث التعثر المالي نتيجة لوجود للمشكلتين معا و بالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي"، إضافة إلى أساب التعثر وكيفية معالجتها و مراحل تعثر المؤسسات، ثم تطرقنا إلى التنبؤ وأساليبه حيث تنقسم إلى نظامية وغير نظامية، بعد ذلك تطرقنا إلى ماهية التحليل المالي إنطلاقا من تعريفه ومجالاته والتعرف على الأطراف المستفيدة منه، إلى كيفية إعداد الميزانية المالية وحساب رأس المال العامل وصولا إلى الأساليب التقليدية والحديثة المستخدمة قي التحليل المالي.

ومن أجل التنبؤ بمخاطر التعثر المالي تواجه المؤسسة في المستقبل قمنا بدراسة أشهر النماذج المستعملة في التنبؤ بها، إذ تعددت النماذج المستخدمة للتنبؤ بخطر الإفلاس ويعتبر نموذج Aithman من أكثر النماذج كفاءة واستخداما في هذا المجال خصوصا بعد تطوره متجنبا النقائص التي تحد من استخدامه على بعض المؤسسات لكن قد لا يكون هذا المؤشر جيدا لبعض المؤسسات لذلك يستعان بنماذج أخرى، وعادة ما يستعمل نموذج Sherrod. والذي يحقق هدفين يعتبر نموذج من النماذج التي تستخدم للتنبؤ بخطر التعثر إضافة إلى حساب درجة المخاطرة التي ستواجهها المؤسسة نتيجة اعتمادها على القروض.

تمهيد:

من خلال هدا الفصل سنقوم بدراسة تطبيقية للوحدة الإنتاجية و التجارية مطاحن بني هارون لقرارم قوقة خلال عرض عام للوحدة ودراسة تحليلية للوحدة باستخدام نماذج التنبؤ لمعرفة وضعها المالي المستقبلي ومدى قدرتها علي الاستمرار ومواجهة الأخطار، لذلك قسم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن بني هارون.

المبحث الثاني: الميزانية المالية ورأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون للفترة (2008-2010).

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن بني هارون

المطلب الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن بني هارون

1- لمحة تاريخية عن المؤسسة:

إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعي و الاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات و السبعينات و ذلك لأن الدولة تبنت آليات جديدة، فقد أولت اهتماما كبيرا بمؤسساتها الاقتصادية، و وضعت برنامجا مسطرا و منظما من أجل التحكم في هذا الوضع و تسييره وفق المتطلبات، إذ تمثل كل مؤسسة صناعية و تجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هده النماذج نجد مؤسسة "الرياض" التي إنبثقت في أول الأمر عن الشركة الوطنية "سومباك" التي تحولت فيما بعدها إلى شركة ذات أسهم.

تأسست مؤسسة الرياض في 22 ماي 1965 أين كان مقرها في العاصمة حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام إشتراكي، و في سنة 1982 عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري تمثل في إعادة الهيكلة التي شهدها السوق و ذلك بتجزئة الوحدات الصغيرة حسب معايير معينة، و إنبثقت عنها مؤسسات جهوية هي:

*الرياض الجزائر * الرياض سطيف * الرياض بلعباس * الرياض قسنطينة.

1- شركة فرعية لصناعة الخمائر 2- شركة فرعية لتحاليل الخاصة بالنوعية 3- بالإضافة إلى 9 مطاحن.

الشكل رقم(8): المؤسسات المنبثقة عن شركة سومباك

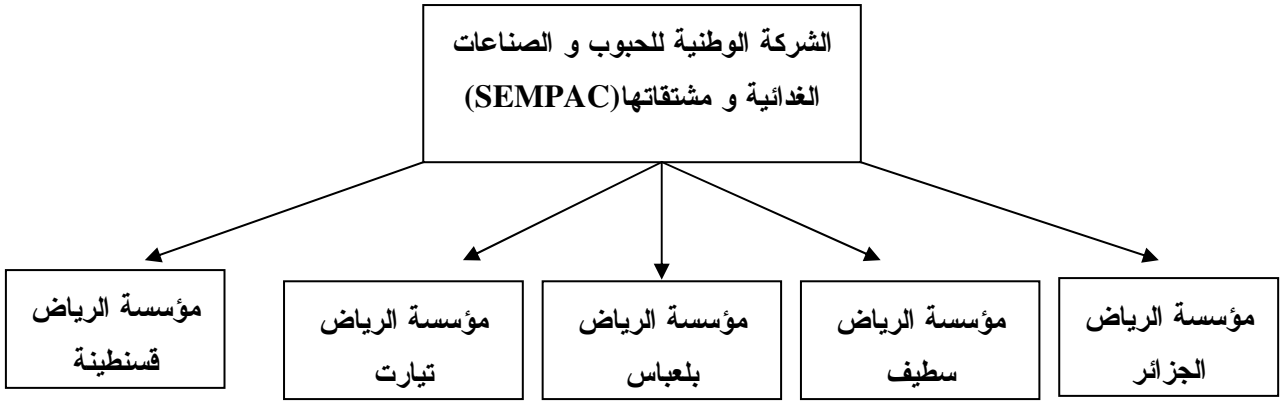

المصدر: مسؤول مصلحة المالية والمحاسبة

و بعدها تحول إسمها إلى مجمع الرياض ثم إلى مركبات صناعية و تجارية و تغيرت التسمية إلى: الوحدة الإنتاجية و التجارية و المجمع أصبح يسمى" بسميد:"SEMID " بعد ما كان الرياض و تنقسم مؤسسة سميد إلى عدة فروعو الموضحة في الشكل الموالي وهي:

1- فرع مطاحن سيبوس – عنابة – 2- فرع مطاحن سيدي راشد- 3- فرع مطاحن سيدي غريس- أم البواقي 4- فرع مطاحن الأوراس – باتنة – 5- فرع مطاحن خمائر. 6- فرع مطاحن العوينات – تبسة- 7- فرع مطاحن الحروش سكيكدة-8- فرع مطاحن الساحل سكيكدة -9- فرع مطاحن بني هارون.

هذه الأخيرة و التي إختيرة كمكن لإجراء الدراسة التطبيقية و تسمى الوحدة الإنتاجية و التجارية مطاحن بني هارون، واخترنا مصلحة المحاسبة و المالية لما تمليه علينا طبيعة موضوع البحث و لدراسة.

الشكل رقم(09): فروع شركة سميد

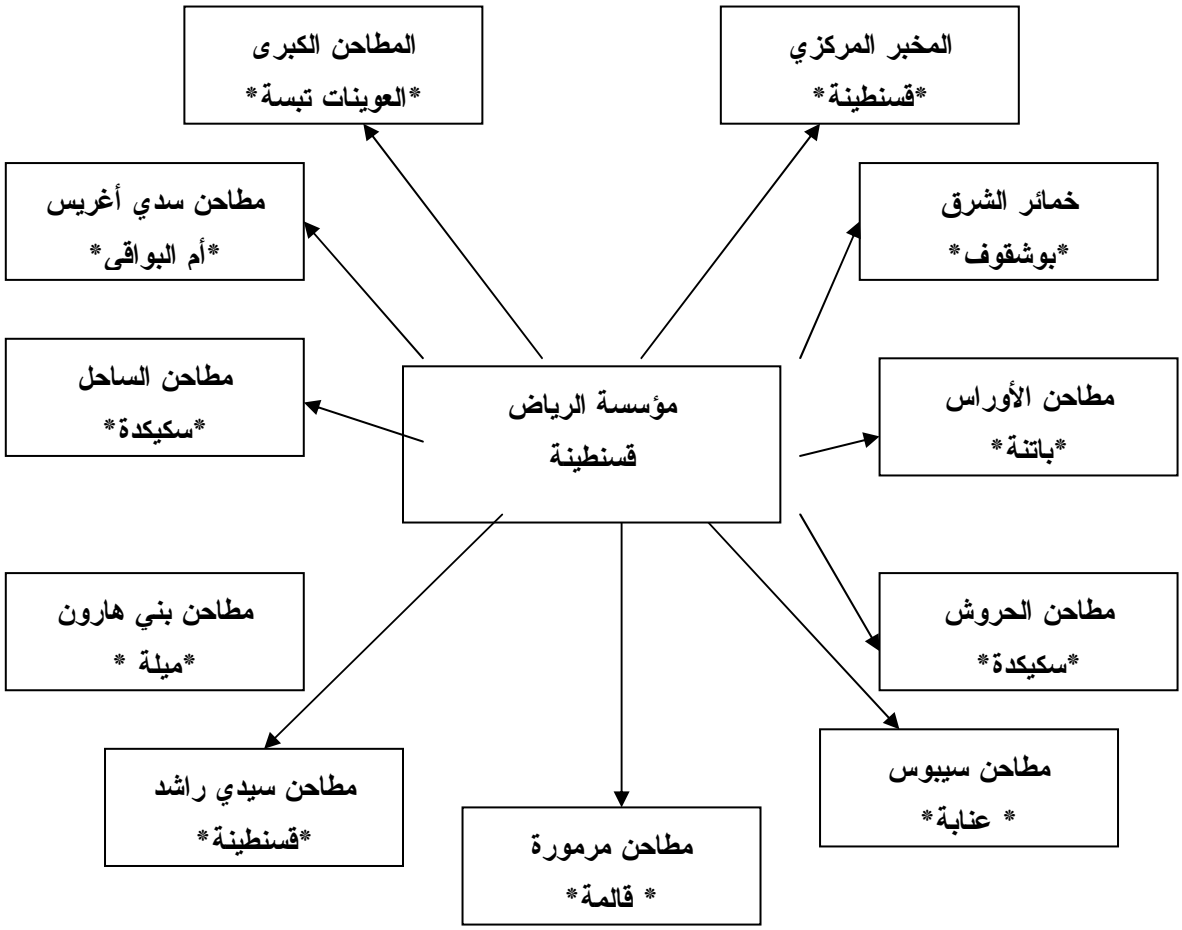

المصدر: مسؤول مصلحة المالية والمحاسبة

2- تعريف الوحدة الإنتاجية و التجارية لمطاحن بني هارون UPC:

2-1- الموقع و المساحة: تقع هده الوحدة بدائرة القرارم قوقة ولاية ميلة على الطريق الوطني رقم 27، الذي يربط بين ولايتي قسنطينة و جيجل، فهي تحتل موقعا إستراتيجيا هاما و تتربع على مساحة تقدر بـــ 7 هكتارات، هكتاران منها مغطاة تشمل سكنات للموظفين و تحمل الرقم التسلسلي 281 431 بمعنى:

*43 رقم الولاية * 12 الشهر الذي بدأ فيه نشاط الوحدة * 81 السنة التي إنطلقت فيها العملية الإنتاجية.

و قد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من السنة 1983 من طرف شركة مجرية وشركة وطنية و كانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي في 1981 و نظرا لتأخر أجهزة المصلحة تم تأجيل العملية إلى غاية 83./11/05

2-2- الطاقة الإنتاجية: تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بـــ: 1600 قنطار في اليوم أي بمعدل 66 قنطار في الساعة و يتم تموين الوحدة من طرف الديوان الوطني للحبوب و مشتقاتها (CCLS) و بعض الخواص.

كما تختص الوحدة في إنتاج الفرينة بنوعيها:

- فرينة الخبز و دقيق الخبز.
- فرينة ممتازة.
- غبار الفرينة إلى جانب النخالة و تعتبر بمثابة الفضلات والمهملات و هي ناتجة عن عملية الطحن و الغربلة.

2-3- الجانب التنظيمي بالوحدة:

الهيكل التنظيمي هو نظام يوضح العلاقات و المهام بين الوحدات الإدارية داخل المؤسسات بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والذي يضمن الانسجام بين الموارد البشرية، و يوزع على مختلف مصالحها 24 عامل، حيث يقوم بعملية التسيير و الإنتاج هيكل إداري مكون من 10 مصالح تضمن السير الحسن للعمل وهذه المصالح هي:

1- مصلحة الصيانة 2- مصلحة الشؤون الإجتماعية 3- مصلحة الإنتاج و البرمجة.

4- مصلحة المستخدمين 5- مصلحة المشتريات 6- مصلحة المخبر 7- مصلحة الأمانة.

8- مصلحة الأمن الوقائي 9- مصلحة التجارة 10- مصلحة المحاسبة و المالية.

و يظهر الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة، وبما أن الدراسة التطبيقية كانت في مصلحة المحاسبة والمالية سنتطرق في المطلب الموالي لمهام هذه المصلحة بشيء من التفصيل.

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية و التجارية القرارم قوقة

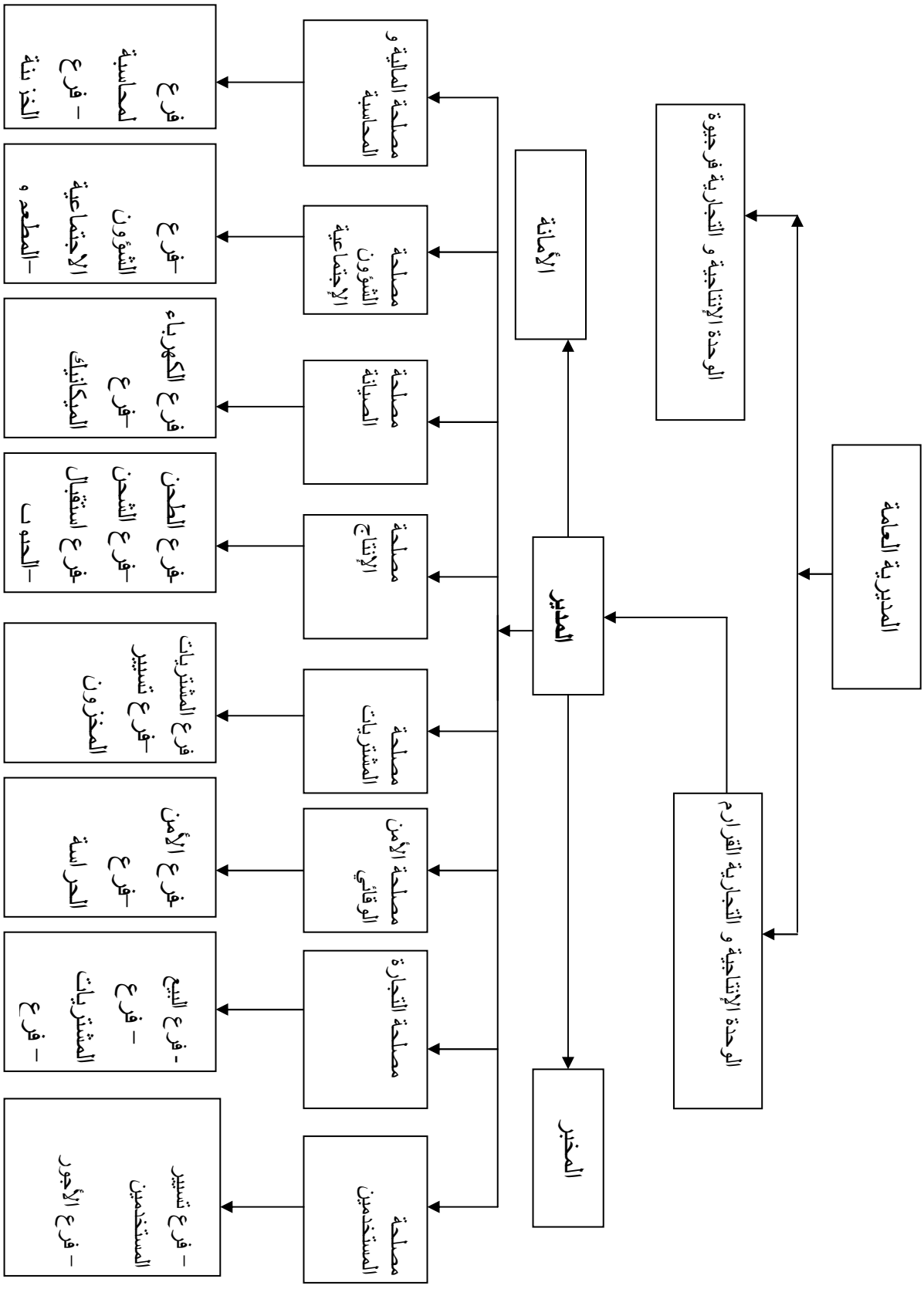

المصدر: مسؤول ممصلحة المالية والمحاسبة

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة و المالية

1- تعريف مصلحة المحاسبة و المالية:

1-1- تعريف مصلحة المحاسبة و المالية:

تعتبر المصلحة ملتقى المصالح السابقة الذكر ليس كأفراد و إنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة، ومن ثم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي و محاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية و ذلك إبتداءا من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها و الإيرادات الرامية لتحصيلها، و كذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع فرعي المحاسبة العامة و المالية، إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مرورا بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح و الخسارة، و هده المراحل تتمثل في متابعة لكل المعاملات التي تتم مع الزبائن و الموردين، حيث يتم بهده المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء و البيع، وتلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع مصالح بالوحدة.

كما لها علاقة بالبنوك و الموردين، حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة و التنمية **BADR** المتعامل الوحيد مع الوحدة، و يشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الإستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، و تحفظ الوثائق المحاسبية لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق وتضم المصلحة ثلاثة عمال.

1-2- الهيكل التنظيمي للمصلحة:

تضم مصلحة المحاسبة والمالية ثلاثة عمال وهم رئيس مصلحة المحاسبة والمالية وعاملين أحدهما في فرع المحاسبة وآخر في فرع المالية.

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية

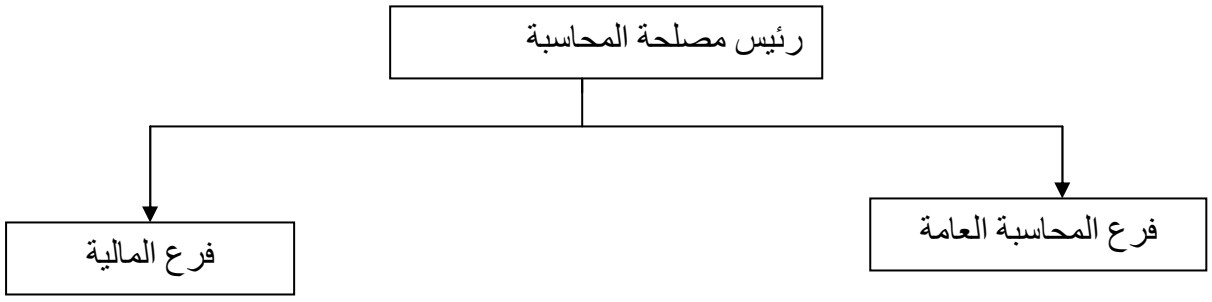

المصدر: مسؤول مديرية المالية والمحاسبة

2-2-مهام مصلحة المحاسبة والمالية:

2-1- دور رئيس المصلحة: يسهر على تسيير المصلحة و تطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية و التجارية و إعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية، و متابعة الحسابات و تحليلها، ويقوم كل شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 3،4،5 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات و التكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

2-1- فرع المحاسبة العامة: يهم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية و صحة المعلومات و التسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 07 أرقام في الحسابات الأولى منها رئيسية و الباقي بالوحدة، لا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية:

*الفاتورة * مذكرة الإدخال * مذكرة الإخراج(يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات) * إذن الطلبية.

2-3- فرع الخزينة(المالية):

يهتم بجميع الأمور المالية كدخول و خروج الأموال، إستنادا على طلبيات التسديد الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة، و يكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا، أو عن طريق التحويلات البنكية و كمثال على ذلك إعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين كالسلفيات الإجتماعية، كما يقوم بالتسديد للموردين و إجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت، و حاليا يقدر بـــ 3.000.000 دج من قبل المديرية العامة بعد تقديم طلب بذلك في وثيقة الإيرادات بالإضافة إلى المصاريف المستعجلة و التي لا تتجاوز 1500دج بالنسبة للمشتريات و مصاريف الخدمات التي تقل عن 2500. دج كل هده العمليات يشرف على تسجيلها رئيس فرع المالية في يومية الصندوق، حيث يبين فيها المصاريف التي يتم إنفاقها و القيمة الحقيقية للرصيد المتبقي.

المبحث الثاني: الميزانية المالية ورأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون للفترة (2008-2010)

نبين في هذا المبحث كيفية إعداد الميزانية المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية القرارم قوقة و ذلك إنطلاقا من الميزانية المحاسبية ولكن بعد إجراء بعض التعديلات على هده الأخيرة إضافة إلى دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج و ذلك خلال سنوات الدراسة.

المطلب الأول: الميزانيات المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة(2008-2010)

إن إعداد الميزانية المالية يتطلب إجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية و التعديلات المجرات على هده الأخيرة هي:

1- الميزانية المحاسبية للوحدة للسنوات 2008، 2009، 2010:

يوضح الجدولين رقم المولين الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية بمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة 2008- 2010، حيث يعرض الجدول رقم 13 عناصر الأصول و الجدول رقم 14 عناصر الخصوم.

الجدول رقم(06): أصول الميزانيات المحاسبية للوحدة للفترة (2008- 2010)

الوحدة: دج

رقم الحساب	السنوات / البيان	2008	2009	2010
21				
22	أراضي	179 026 666.65	179 026 666.65	179 026 666.65
24	تجهيزات الإنتاج	18 122 208.22	12 965 473.34	9 263 396.07
250	تجهيزات إجتماعية			
280	استثمارات قيد التنفيذ	-	-	-
2	**الاستثمارات**	**197 148 874.87**	**191 992 139.99**	**188 290 062.72**
31	مواد و لوازم	11 555 677.38	13 244 717.18	14 219 096.48
35	منتجات تامة الصنع	405 000.00	4 206 600.00	869 400.00
3	**المخزونات**	**11 960 677.38**	**17 451 317.18**	**15 088 496.48**
41	منح وعلاوات ل م.م.ح	12 966 517.99	12 966 517.99	12 966 517.99
42	مدينو الإستثمارات	854 365.50	914 365.50	894 365.50
43	تسبيقات الموردين	5 008.00	5 008.00	5 008.00
44	مدينو الشركاء والشركات الحليفة	0.00	0.00	0.00
45	تسبيقات للغير	10 930.12	22 845.83	11 910.98
46	تسبيقات الإستغلال	2 309 407.96	2 183 000.00	2 605 000.00
47	ديون على الزبائن	27 371 245.77	27 939 580.30	27 138 110.31
48	النقديات	27 297 653.35	15 680 131.45	35 954 688.10
4	**الحقوق**	**70 815 128.69**	**59 711 449.07**	**79 575 600.88**
مجموع الأصول		**279 924 680.94**	**269 154 906.24**	**282 954 160.08**
المجموع الإجمالي		**279 924 680.94**	**269 154 906.24**	**282 954 160.08**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية للفترة (2008- 2010) ملحق رقم (1).

الجدول رقم(07): خصوم الميزانيات المحاسبية للوحدة للفترة (2008-2010)

الوحدة د ج

رقم الحساب	السنوات / البيان	2008	2009	2010
10	أموال جماعية			
13	إحتياطات			
14	حساب ما بين الوحدات	194 157 277.77	191 186 628.10	181 915 994.29
18	نتيجة رهن التخصيص			
19	مؤونات الخسائر والتكاليف			2 753 414.73
1	أموال خاصة	**194 157 277.77**	**191 186 628.10**	**184 669 409.02**
51	رسومات وأتاوات ل م و ح	4 413 316.45	4 413 316.45	4 413 316.45
52	ديون الإستثمارات	1 799 798.00	1 799 798.00	1 799 798.00
53	موردون	808 139.20	3 059 693.39	6 921 317.28
54	محجوزات للغير	556 979.00	720 431.29	963 252.00
55	ديون إتجاه الشركات الحلفة	69 259 178.03	69 259 178.03	69 259 178.03
56	ديون الإستغلال	12 330 550.19	8 459 006.71	3 622 606.36
57	تسبيقات تجارية	83 400.00	145 299.08	
588	سلفات مصرفية			
5	الديون	**89 251 360.87**	**87 856 722.95**	**86 979 468.12**
مجموع الخصوم		**283 408 638.64**	**279 043 351.05**	**271 648 877.14**
نتيجة السنة		**-3 483 957.70**	**-9 888 444.81**	**11 305 282.94**
المجموع العام		**279 924 680.94**	**269 154 906.24**	**282 954 160.08**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية للفترة (2008-2010) ملحق رقم (2).

2- تعديل عناصر الميزانية:

بهدف الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، قمنا ببعض التعديلات على جانبي الأصول و الخصوم حسب كل سنة، و للإشارة تم تعديل الميزانية على اعتبار أن العناصر التي سيولتها أو إستحقاقيتها تفوق السنة بأصول ثابتة أو أموال دائمة ، و البنود التي سيولتها أو استحقاقها أقل من سنة بأصول متداولة أو أموال متداولة، و نوضح ذلك فيما يلي:

2-1- تعديل عناصر الأصول:

2-1-1- الاستثمارات: تحافظ الاستثمارات في الميزانية و تسجل في قسم الأصول الثابتة لأنها تبقى في المؤسسة لمدة تفوق السنة مع القليل من التعديلات حيث:

تحذف المصاريف الإعدادية من الاستثمارات أي تستبعد من الأصول و تحذف قيمتها في المقابل من جانب الخصوم (رأس المال) أو الإحتياطات، أو أرباح المحتجزة أو من المخصصات، لأن الأخذ بها أمر قد يؤثر على واقعية النتائج باعتبارها مصاريف غير ملموسة صرفت في فترة قبل انطلاق الوحدة في النشاط، ولكن الملاحظ من الميزانيات عدم وجودها وذلك لأنها أطفئت خلال السنوات الأولى من النشاط، أما قيم الاستثمارات فتسجل بقيمها الصافية، أي المبالغ الإجمالية الخام ناقص الإهتلاكات، إذ تعتمد الوحدة طريقة الإهلاك الثابت في حساب الإهتلاكات السنوية، و لكن في ظل التضخم النقدي يفضل إعادة تقييم الأصول لأخذ قيمتها الحقيقية لكن الوحدة لم تقم بإعادة التقييم خلال السنوات 2009،2008 ،2010.

2-1-2- المخزونات: تشكل مخزونات الوحدة أساسا من المواد و اللوازم و هي عبارة عن المواد الأولية (مدخلات) المستعملة في عملية الإنتاج، إضافة إلى منتجات تامة الصنع وتعتبر قيم استغلال و تسجل في الأصول المتداولة و ذلك للأسباب التالية:

- الوحدة ليس لها مخزون الأمان من المواد واللوازم لأن التموين أقل من طاقة الوحدة الإنتاجية.
- فيما يخص المنتجات التامة الصنع للوحدة ليس لها مخزون أمان لأن ما ينتج يباع.

2-1-3- الحقوق: للقيام بتعديل الحقوق قمنا بتصنيف كل القيم التي تظهر في جدول الحقوق لأكثر من سنة كقيم ثابتة أخرى و القيم الباقية سجلت كقيم قابلة للتحقيق ضمن الأصول المتداولة، و لقد تم ضم كل الحقوق إلى الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحقيق) باستثناء الحساب 41 وهو منح وعلاوات لأن رصيده بقي ثابت خلال سنوات الدراسة وجزء من حقوق الاستثمارات و تسبيقات الموردين والتي ضمت إلى الأصول الثابتة(قيم ثابتة أخرى) لأن قيمته ظلت ثابتة طيلة مدة الدراسة، أما المبلغ المتبقي فسجل ضمن الأصول المتداولة (قيم قابلة للتحقيق)، ويوضح الجدول الموالي هذه التعديلات.

الجدول رقم (08): تعديل بعض عناصر الحقوق للفترة (2008- 2011)

السنة	مبلغ الحساب	تصنيف حقوق الإستثمارات إلى ثابتة ومداولة	
		الأصول الثابتة " قيم ثابتة أخرى "	الأصول المتداولة " قيم قابلة للتحقيق"
حساب رقم 41 منح وعلاوات ل م.م.ح			
2008	**12 966 517,99**	12 966 517,99	-
2009	**12 966 517,99**	12 966 517,99	-
2010	**12 966 517,99**	12 966 517,99	-
حساب رقم 42 حقوق الإستثمارات			
2008	**854 365,50**	854 365,50	-
2009	**914 365,50**	854 365,50	60 000,00
2010	**894 365,50**	854 365,50	40 000,00
حساب رقم 43 تسبيقات الموردين			
2008	**5 008,00**	5 008,00	-
2009	**5 008,00**	5 008,00	-
2010	**5 008,00**	5 008,00	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على أصول الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية للفترة (2008-2010) ملحق رقم (1).

2-2- تعديل عناصر الخصوم:

-2-2-1- الأموال الخاصة: وتضم الأموال الخاصة الحسابات التالية: حساب ما بين الوحدات إضافة إلى نتائج رهن التخصيص و الذي يضم نتائج السنوات السابقة و التي تم تصنيفها ضمن الأموال الدائمة.

نشير إلى بعض التعديلات المجرات على نتائج رهن التخصيص حيث أن نتائج السنوات تضاف كما هي إلى حساب نتائج رهن التخصيص لأن الوحدة حققت خسارة خلال العامين 2008 و 2009 بالإضافة ليست لدينا معلومات على الضرائب على نتيجة المؤسسة.

-2-2-2- الديون: بالاعتماد على جدول خصوم المؤسسة للسنوات الثلاث و ترتيبا حسب مبدأ إستحقاقية الديون ومبدأ السنوية حيث تم اعتبار الديون التي تاريخ استحقاقها أقل من سنة ديون قصيرة الأجل والديون المتبقية ديون متوسطة وطويلة الأجل، والجدول الموالي يوضح التعديلات المجراة على مبالغ الديون و التي جزء منها ديون قصيرة الأجل والجزء الآخر ديون طويلة ومتوسطة الأجل، أما باقي الديون فقد تم تصنيفها بأنها ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (09): تعديل بعض عناصر الديون للفترة (2009- 2010)

الوحدة: دج

السنة	مبلغ الحساب	تصنيف الديون إلى دائمة ومتداولة	
		الأموال الدائمة	الأموال المتداولة " د ق الأجل "
حساب رقم 51 رسومات وأتاوات ل م و ح			
2008	**4 413 316,45**	4 413 316,45	-
2008	**4 413 316,45**	4 413 316,45	-
2010	**4 413 316,45**	4 413 316,45	-
حساب رقم 522 ديون الإستثمارات			
2003	**1 799 798,00**	1 799 798,00	-
2004	**1 799 798,00**	1 799 798,00	-
2005	**1 799 798,00**	1 799 798,00	-
حساب رقم 55 ديون اتجاه الشركات الحليفة			
2003	**69 259 178,03**	69 259 178,03	-
2004	**69 259 178,03**	69 259 178,03	-
2005	**69 259 178,03**	69 259 178,03	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على خصوم الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية للفترة (2008-2010) ملحق رقم (2).

3- الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة(2008-2010):

بعد الإطلاع على الميزانية المحاسبة وبعض المعلومات المعطاة من مسؤولوا مصلحة المحاسبة والمالية، و بفضلها أجريت بعض التعديلات الخاصة بالميزانية المحاسبة و ذلك للوصول إلى إعداد الميزانية المالية، التي من خلالها يمكننا معرفة الوضعية المالية للوحدة و فيما يلي عرض لأصول و

خصوم الميزانيات المالية المفصلة للسنوات(2008،2009،2010).

3-1- أصول الميزانية المالية المفصلة: والجدول الموالي يوضح أصول الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة من (2008-2010):

الجدول رقم (10): أصول الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة (2008- 2010) الوحدة: دج

البيان	السنوات (المبالغ)		
	2008	2009	2010
الأصول الثابتة			
*** القيم الثابتة (الاستثمارات)**			
- الأراضي	179 026 666.65	179 026 666.65	179 026 666.65
- تجهيزات الإنتاج	18 122 208.22	12 965 473.34	9 263 396.07
مجموع قيم الثابتة الاستثمارات	**197 148 874.87**	**191 992 139.99**	**188 290 062.72**
*** القيم الثابتة الأخرى**			
- منح وعلاوات ل م.م.ح	12 966 517.99	12 966 517 99	12 966 517.99
- مدينو الإستثمارات	854 365.50	854 365.50	854 365.50
-تسبيقات الموردين	5 008.00	5 008.00	5 008.00
مجموع قيم الثابتة الأخرى	**13 825 891.49**	**13 825 891.49**	**13 825 891.49**
مجموع الأصول الثابتة	**210 974 766.36**	**205 818 031.48**	**202 115 954.21**
الأصول المتداولة			
*** قيم الاستغلال**			
- مواد و لوازم	11 555 677.38	13 244 717.18	14 219 096.48
- منتجات تامة الصنع	405 000.00	4 206 600.00	869 400.00
مجموع قيم الإستغلال	**11 960 677.38**	**17 451 317.18**	**15 088 496.48**
*** قيم قابلة للتحقيق**			
- مدينو الإستثمارات		60 000.00	40 000.00
- تسبيقات عن الغير	10 930.12	22 845.83	11 910.98
- تسبيقات الاستغلال	2 309 407.96	2 183 000.00	2 605 000.00
- ديون على الزبائن	27 287 845.77	27 794 281.22	27 138 110.31
مجموع القيم القابلة للتحقيق	**29 608 183.85**	**30 060 127.05**	**29 795 021.29**
*** القيم الجاهزة**			
نقديات	27 297 653.35	15 680 131.45	35 954 688.10
مجموع القيم الجاهزة	**27 297 653.35**	**15 680 131.45**	**35 954 688.10**
مجموع الأصول المتداولة	**68 866 514.58**	**63 191 575.68**	**80 838 205.87**
المجموع	**279 841 280.94**	**269 009 607.16**	**282 954 160.08**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للوحدة للفترة (2008 - 2010)

-3-2- خصوم الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة (2008-2010): والجدول الموالي يوضح خصوم الميزانيات المالية المفصلة للوحدة لفترة الدراسة:

جدول رقم (11) : خصوم الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة (2008- 2010) **الوحدة: دج**

الخصوم	السنوات (المبالغ)		
	2008	2009	2010
الأموال الدائمة			
* الأموال الخاصة			
حساب ما بين الوحدات	194 157 277.77	191 186 628.10	181 915 994.29
نتيجة رهن التخصيص	-3 483 957.70	-9 888 444.81	11 305 282.94
مؤونات الخسائر والتكاليف			2 753 414.73
مجموع الأموال الخاصة	**190 673 320.07**	**181 298 183.29**	**195 974 691.96**
*** الديون الطويلة والمتوسطة الأجل**			
رسوم وأتاوات ل م.و.ح	4 413 316.45	4 413 316.45	4 413 316.45
ديون الإستثمارات	1 799 798.00	1 799 798.00	1 799 798.00
ديون إتجاه الشركات الحليفة	69 259 178.03	69 259 178.03	69 259 178.03
مجموع الديون ط و م الأجل	**75 472 292.48**	**75 472 292.48**	**75 472 292.48**
مجموع الأموال الدائمة	**266 145 612.55**	**256 770 475.77**	**271 446 984.44**
*** الأموال المتداولة**			
*** الديون القصيرة الأجل**			
ديون المخزونات	808 139.20	3 059 693.39	6 921 317.28
محجوزات للغير	556 979.00	720 431.29	963 252.00
ديون استغلال	12 330 550.19	8 459 006.71	3 622 606.36
مجموع الأموال المتداولة	**13 695 668.39**	**12 239 131.39**	**11 507 175.64**
المجموع	**279 841 280.94**	**269 009 607.16**	**282 954 160.08**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية و للوحدة للفترة (2008 - 2010)

4- الميزانيات المالية المختصرة للوحدة للفترة (2008-2010): اعتمادا على الميزانيات المالية المفصلة تم استخلاص الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (12) : الميزانيات المالية المختصرة للوحدة للفترة (2008- 2010)

الوحدة: دج

السنوات / البيان	2008	2009	2010
الأصول			
الأصول الثابتة	**210 974 766.36**	**205 818 031.48**	**202 115 954.21**
قيم الاستغلال	11 960 677.38	17 451 317.18	15 088 496.48
القيم المحققة	29 608 183.85	30 060 127.05	29 795 021.29
القيم الجاهزة	27 297 653.35	15 680 131.45	35 954 688.10
الأصول المتداولة	**68 866 514.58**	**63 191 575.68**	**80 838 205.87**
مجموع الأصول	**279 841 280.94**	**269 009 607.16**	**282 954 160.08**
الخصوم			
الأموال الخاصة	190 673,320.07	181 298 183.29	195 974 691.96
الديون الطويلة الأجل	75 472 292.48	75 472 292.48	75 472 292.48
الأموال الدائمة	**266 145 612.55**	**256 770 475.77**	**271 446 984.44**
الديون القصيرة الأجل	**13 695 668.39**	**12 239 131.39**	**11 507 175.64**
مجموع الخصوم	**279 841 280.94**	**269 009 607.16**	**282 954 160.08**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (الجدول رقم (10) والجدول (11))

المطلب الثاني: رأس المال العامل

سنقوم بحساب مختلف رؤوس الأموال العاملة خلال سنوات الدراسة و المبينة في الجدول التالي.

جدول رقم (13): رؤوس الأموال العاملة للوحدة خلال الفترة (2008- 2010) الوحدة: دج

الرقم	السنوات / البيان	2008	2009	2010
رأس المال العامل الصافي (الدائم)				
1	الأموال الدائمة	266 145 612.55	256 770 475.77	271 446 984.44
2	الأصول الثابتة	210 974 766.36	205 818 031.48	202 115 954.21
3	الأصول المتداولة	68 866 514.58	63 191 575.68	80 838 205.87
4	الديون قصيرة الأجل	13 695 668.39	12 239 131.39	11 507 175.64
1-2 =5 3-4 = 5	**رأس المال العامل (FR)**	**55 170 846.19**	**50 952 444.29**	**69 331 030.23**
مفاهيم أخرى لرأس المال العامل				
6	الأموال الخاصة	190 673 320.07	181 298 183.29	195 974 691.96
7	الديون طويلة الأجل	75 472 292.48	75 472 292.48	75 472 292.48
2-6 =8	**رأس المال العامل الخاص**	**-20 301 446.29**	**-24 519 848.19**	**-6 141 262.25**
7+4 =9	**رأس المال العامل الأجنبي**	**89 167 960.87**	**87 711 423.87**	**86 979 468.12**
3=10	**رأس المال العامل اللإجمالي**	**68 866 514.58**	**63 191 575.68**	**80 838 205.87**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (12)

-1- رأس المال العامل الصافي: نلاحظ من خلال روس الأموال العاملة للوحدة أنّ الوحدة حقّقت رأس مال عامل دائم موجب خلال السنوات الثلاث لكنّه انخفض من 19. 846 170 55 في سنة 2008 إلى 29. 444 925 50 سنة 2009 ثمّ ارتفع سنة 2010 إلى 23. 030 331 69، و سنحاول دراسة رأس المال العامل للوحدة كلّ سنة على حده.

- **سنة 2008:** تدل النتيجة الموجبة لرأس المال العامل على أن الأموال الدائمة غطت الأصول الثابتة و تعدت ذلك لتغطي جزءا لا بأس به من الأصول المتداولة و هذا يعني أنّ الوحدة قد حققت هامش الأمان خلال الفترة، وهذا يعني أن الأصول المتداولة تغطّي كل القروض قصيرة الأجل، و بالتالي فإن هذا الهامش الموجب يمكن الوحدة من تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول تواريخ استحقاقها.

- **سنة 2009:** رغم بقاء رأس المال العامل موجب، إلا إننا نلاحظ انخفاض في قيمته وهذا مقارنة بالسنة السابقة حيث كانت قيمة الانخفاض 9. 401 218 4 و مع هذا فإن الوحدة حقّقت هامش الأمان و يعود هذا الانخفاض إلى الارتفاع الكبير الذي حصل في العناصر المكونة للديون قصيرة الأجل، و الذي

قابله انخفاض في الأصول الثابتة و التي قابلها كذلك انخفاض في قيمة الأموال الدائمة و الذي سببه انخفاض بعض عناصر الأموال الدائمة، و هذا يعني أنّ التذبذب في قيمة رأس المال العامل الصافي و خاصة انخفاضه "انخفاض هامش الأمان" يشكّل خطرا على الوحدة في المدى البعيد.

- **سنة 2010:** نلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل بـــ 04. 184 160 14 مقارنة بسنة 2008 و يعود سبب الارتفاع إلى زيادة قيمة الأصول المتداولة ب 29. 691 971 11 و إنخفاض قيمة الديون قصيرة الأجل بـــ 75. 492 188 2 من جهة أخرى فإن الأموال الدائمة زادت بما قيمته 9. 371 301 5، أما الأصول الثابتة فقد انخفضت بما قيمته 1. 812 858 8 مقارنة بسنة 2008، ويرجع و سببها هو ارتفاع معدل إهتلاك الاستثمارات التي تسجّل بالقيمة الصافية.

2- رأس المال العامل الخاص: من جدول رؤوس الأموال العامة للوحدة يمكن ملاحظة أن الوحدة حقّقت رأس مال عامل خاص سالب، خلال سنوات الدراسة، و هذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغط الأصول الثابتة، و ذلك ليس في صالح الوحدة، إذ أنّه لا يستطيع الاعتماد على الموارد الذاتية، لا في تمويل الأصول الثابتة و لا في تمويل دورات الاستغلال، بل الاعتماد بشكل كبير على الموارد الخارجية من ديون طويلة الأجل و ديون قصيرة الأجل و هذا يشكل خطرا عليها في المدى الطويل.

3- رأس المال العامل الأجنبي: من خلال رؤوس الأموال العاملة نلاحظ أن ديون الوحدة في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت من 87. 960 167 89 سنة 2008 إلى 87. 423 711 87 سنة 2009 وإلى 12. 468 979 86 سنة 2010، يشير رأس المال العامل الأجنبي أن الوحدة تعتمد على الموارد الخارجية في تمويل دوراتها سنة بعد سنة و تتمثل هذه الموارد الخارجية في الديون الطويلة و القصيرة الأجل، و تزايد هذه الأخيرة يعني تزايد المخاطر المالية في المدى القصير.

4- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل مجموع الأصول المتداولة حيث نلاحظ من خلال جدول رؤوس الأموال العاملة للوحدة أنه خلال سنوات الدراسة قيمة رأس المال العامل الإجمالي قد عرف انخفاضا سنة 2009 ثم ارتفع سنة 2010 و يعود ذلك الارتفاع في العناصر المكونة له.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون

تعرف المخاطرة المالية بأنها تلك المخاطرة الإضافية التي يتحملها مالكو الوحدة و ذلك بسبب إعتماد الإدارة على القروض طويلة الأجل في تمويل أصول الوحدة، وبسبب ما تتحمله الوحدة من تكلفة ثابتة كالفائدة و احتمالات عدم القدرة على سداد أجل القروض أوقات إستحقاتها أو الفائدة، و هذا ما يؤدي إلى خطر التعثر المالي ومنه سنقوم بدراسة مؤشرات التعثر المالي لمعرفة موقف الوحدة من حالة التعثر و التي تستعملها المؤسسات المالية في اعتمادها على منح القروض لعملائها من أشهر هذه النماذج نموذج Aithman ونموذج Sherrod حيث يعتمد كلاهما على أهم النسب التي تساعد في الحكم على حالة الوحدة و مستقبلها إتجاه التعثر و الإفلاس و الجداول الموالية تبيّن كيفيّة حساب هذه المؤشّرات.

المطلب الأول: العناصر المساعدة في حساب مؤشرات التنبؤ بخطر التعثر المالي

من جداول حسابات النتائج (ملحق03) يمكن ملاحظة أن رقم أعمال المؤسسة هو بجمع أرصدة الحسابين 71 و 74 والمتمثلين في الإنتاج المباع والخدمات المقدمة على الترتيب، وذلك يتناسب مع المؤسسة الانتاجية، إلا أننا لاحظنا حساب الخدمات المقدمة والذي عبارة عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة كنقل المنتجات إلى الزبائن، لذلك فرقم الأعمال الظاهر في الجدول الموالي هو حاصل جمع رصيد الحسابين معا.

جدول رقم (14): العناصر المساعدة في حساب مؤشرات التنبؤ بخطر التعثر المالي خلال الفترة (2008 -2010)

البيان	السنوات		
	2008	2009	2010
رأس المال العامل	55 170 846.19	50 952 444.29	69 331 030.23
الأرباح المحتجزة ح			
الأرباح الصافية	-3 483 957.70	-9 888 444.81	11 305 282.94
الفوائد			
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	-3 483 957.70	-9 888 444.81	11 305 282.94
الأموال الخاصة	190 673 320.07	181 298 183.29	195 974 691.96
المبيعات	217 581 223.30	180 174 382.96	243 746 167.29
الأصول الثابتة	210 974 766.36	205 818 031.48	202 115 954.21
القيم الجاهزة	27 297 653.35	15 680 131.45	35 954 688.10
الديون	89,167,960.87	87 711 423.87	86 979 468.12
مجموع الأصول	279 841 280.94	269 009 607.16	282 954 160.08

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج للوحدة للفترة (2008-2010)

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نموذج Aithman

و تحسب قيمة مؤشر التعثر المالي وفق المعادلة التالية:

$$Z\ Score = 0.717\ X_1 + 0.847\ X_2 + 3.107\ X_3 + 0.42\ X_4 + 0.998 X_5$$

جدول رقم(15): حساب مؤشر التعثر المالي بإستخدام نموذج Aithman للوحدة خلال فترة (2008-2010)

البيان	السنوات		
	2008	2009	2010
X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول	0.20	0.19	0.25
X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	0.00	0.00	0.00
X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	-0.01	-0.04	0.04
X_4 = الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم	0.68	0.67	0.69
X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول	0.78	0.67	0.86
قيمة مؤشر الإفلاس (Z)	**1.16**	**0.97**	**1.45**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (14) و نموذج Aithman

تشير النتائج المبينة في الجدول السابق أن الوحدة حسب نموذج **Aithman** كانت الوحدة في سنتي 2008 و 2009 في قسم الشركات الفاشلة حيث كانت قيمة المؤشر Z أقل من 1.21 وهذا يترجم الخسارة المحققة في النتيجة، لكن المؤسسة استطاعت أن تبتعد ولو قليلا عن منطقة الخطر سنة 2010 حيث تقع ضمن المؤسسات المشكوك في إستمراريتها أي التي يحتمل تعثرها وإفلاسها، لذلك وجب على مسيري الوحدة إجراء تقييم شامل ودقيق للوحدة.

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام نموذج Sherrod

يساعدنا هذا النموذج في قياس درجة التعثر المالي و كذلك درجة المخاطرة المالية نتيجة محاولة الحصول على قروض من المؤسسات المالية و نوضح ذلك فيما يلي:

جدول رقم(16): حساب مؤشر التعثر المالي باستخدام نموذج Sherrod للوحدة خلال فترة (2008-2010)

المؤشرات	السنوات		
	2003	2004	2005
X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول	0.20	0.19	0.25
X2 = القيم الجاهزة / إجمالي الأصول	0.10	0.06	0.13
X3 = الأموال الخاصة / إجمالي الأصول	0.68	0.67	0.69
X4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	-0.01	-0.04	0.04
X5 = إجمالي الأصول / إجمالي الديون	3.14	3.07	3.25
X6 = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.90	0.88	0.97
قيمة مؤشر الإفلاس (Z)	10.22	9.14	12.53

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (14) ونموذج Sherrod

يوضح الجدول أعلاه قيمة مؤشر التعثر المالي حسب نموذج **Sherrod** ومن أجل الحكم على وضعية الوحدة اتجاه المخاطر المالية و مخاطر الإفلاس نستعين بالجدول التالي الذي يوضح درجة المخاطرة و مجال الفئة التي يقع فيها هذا المؤشر.

جدول رقم(17): تقييم مؤشّر Z باستخدام نموذج Sherrod خلال الفترة (2008-2010)

القيمة	قيم مؤشر الفشل المالي (Z)	درجة المخاطرة
الأولى	Z >25	قروض مختارة
الثانية	25> Z>20	قروض قليلة المخاطرة
الثالثة	20 > Z > 5	قروض متوسطة المخاطر
الرابعة	5> Z > 5	قروض غالية المخاطر
الخامسة	Z <5	قروض عالية المخاطر جدا

و نستخرج قيمة Z وفق المعادلة التالية:

$$Z = 17\,X_1 + 9\,X_2 + 3.5\,X_3 + 20\,X_4 + 1.2\,X_5 + 0.1\,X_6$$

و بالمقارنة مع جدول الفئات نجد مؤشر جودة الاقتراض لهذه الوحدة يقع ضمن الفئة الثالثة أي قروض متوسطة المخاطرة ومن أجل منح القرض لا بد من إجراء الدراسة على أمور أخرى لا يبرزها التحليل المالي مثل أداء الوحدة و أدائها التنافسي في السوق و ربحيتها و الظروف المحيطة بها.

الخلاصة:

حاولنا من خلال الدراسة العملية التعرف على مؤسسة اقتصادية جزائرية، و هي مؤسسة مطاحن بني هارون القرارم ، حيث كانت الدراسة بأحد وحدتيها و هي الوحدة الإنتاجية و التجارية المتواجدة بدائرة لقرارم قوقة– بولاية ميلة–، والتي تنتج مادة الفرينة، وذلك من خلال القيام بتقديم مؤسسة مطاحن بني هارون المؤسسة الأم، ثم تقديم الوحدة الإنتاجية و التجارية و التي تضم 24 عامل، حيث يسهر 10 منهم على تسيير الإدارة و عملية الإنتاج، ثم بعد ذلك قمنا بدراسة دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بتعثر الوحدة ماليا، حيث انطلاقا من المعلومات المحاسبية والمتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة (2008، 2009، 2010) تم إعداد الميزانيات المالية، بعد ذلك قمنا بحساب رأس المال العامل للوحدة حيث تبين أن الوحدة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة والذي يعني أن الوحدة تستطيع تسديد التزاماتها على المدى القصير،

و من أجل التنبؤ بتعثر الوحدة ماليا و بالاعتماد على المعلومات المحاسبية و الميزانيات المالية و رأس المال العامل تم حساب مؤشر التنبؤ بالتعثر المالي **Z** و ذلك باستخدام نموذج التمان و شيرود، و أشارت النتائج حسب نموذج التمان أن الوحدة متعثرة ماليا في سنتي 2008، 2009 أما في سنة 2010 فالوحدة يصعب التنبؤ بوضعها المالي لذلك يجب إعادة تقييمها تقييما شاملا، أما حسب نموذج شيرود فالوحدة تستطيع الحصول على قروض من المؤسسات المالية لكن يجب على الأخيرة إجراء دراسة على أمور أخرى لا يبرزها التحليل المالي مثل أداء الوحدة و أدائها التنافسي في السوق و ربحيتها و الظروف المحيطة بها.

تعتبر البيانات المحاسبية كثيرة داخل المؤسسة الواحدة و لهذا يجب تصفيتها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مفيدة يستعين بها مستخدموها كمتخذ القرار و الأطراف الخارجية، كما يجب العمل المستمر من أجل توفير معلومات محاسبية تكون ذات جودة عالية، و من بين الحلول المعتمدة لتحقيق ذلك تألية نظام المعلومات المحاسبية لكن على المؤسسة مراعاة التكاليف التي تولدها هذه التـــألية، كما أن للتحليل المالي أهمية بالغة في تحديد المركز المالي للمؤسسة و العمل على اكتشاف الخطأ في الوقت المناسب، وتعتبر مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج بمثابة بيانات بالنسبة للتحليل المالي والتي يقوم بمعالجتها وذلك من اجل تشخيص وضعية المؤسسة المالية، وتعتبر الميزانية المالية والمحاسبية وجدول حسابات النتائج أيضا بمثابة بيانات لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي والتي يتم الاستعانة بها من أجل الحكم تعثر المؤسسة ماليا قبل فترة من الزمن.

و للتعمق أكثر في أهمية المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي تم إسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة باختيار مؤسسة مطاحن بني هارون –القرارم قوقة– ولاية ميلة– قد كانت الدراسة للفترة الممتدة بين 2008–2010، و بعد الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

النتائـــــج:

1– تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما بالتنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه من خلال استخدام مختلف أساليب و نماذجه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى، أي تساهم المعلومات المحاسبية المؤسسات في التنبؤ بإمكانية تعثرها ماليا مستقبلا.

1– تعتمد المؤسسة الاقتصادية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، في جانب تقييم الآداء و اتخاذ القرارات و تعتمد المؤسسات بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ أو الفشل المالي.

2– عدم استخدام المؤسسات الاقتصادية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي بشكل فعال.

3– اهتمام مؤسسة مطاحن بني هارون اهتماما كبيرا بالمعلومات المحاسبية لما لها من دور هام.

4– يلعب التحليل المالي دورا هاما في التشخيص الفعلي للوظيفة المالية للمؤسسة من خلال استخدام الطرق و النسب و الأساليب.

5– تساعد نماذج التنبؤ بالتعثر المالي مؤسسة مطاحن بني هارون في تجنب القرارات التمويلية والاستثمارية الخاطئة

6– عند تطبيق نموذج التمان وشيرود تبين أن المؤسسة في سنة 2010 تنتمي إلى قسم المؤسسات التي يصعب التنبؤ بتعثرها، لكن قرب المؤشرZ من 1.21 يعني أن يوجد احتمالا كبير في تعثرها ماليا ، مما يتطلب من مسؤولي الوحدة القيام بتقييم شامل ودقيق للوحدة باستخدام التحليل المالي، أما حسب نموذج شيرود فالمؤسسة تقع في مجال المؤسسات التي تمنح لها القروض بدرجة متوسطة من الخطورة ويجب

القيام بتحليل مالي دقيق قبل منحها القروض، و هذا يعني إمكانية تجنب القرارات الخاطئة المرتبطة بالإستثمارات أو التمويل للوحدة ، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية بأن نماذج التنبؤ بالتعثر المالي تساعد مؤسسة مطاحن بني هارون في تجنب القرارات التمويلية والاستثمارية الخاطئة.

التوصيات:

من خلال ما تم ذكره من نتائج متوصل لها يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه رؤوس الأموال بناءا على الأساليب العلمية.
- تكوين عمال مصلحة المحاسبية والمالية في ميدان التحليل المالي ونماذج التعثر وكيفية علاجها باستخدام الحاسوب.
- إنشاء منصب جديد مهمة القيام التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر ماليا شهريا، حتى تكون المؤسسة على دراية تامة بمستوى بآدائها المالي ومعالجة الاختلالات أولا بأول.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

- أبو الفتوح على الفضالة، "**التحليل المالي وإدارة الأموال**"، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، مصر.

2- أحمد جميل توفيق،" **الإدارة الماليّة**"، دار النّهضة للطباعة و النّشر، بيروت، لبنان، 1998.

3- احمد حسين علي حسين، "**نظم المعلومات المحاسبية** "، مكتبة الاستماع الإسكندرية، مصر، 1997.

4- عبد الحكيم كراجة، ياسر السّكران، علي ربايعة،" **الإدارة و التحليل المالي**"،ط2، دار الصّفاء للنّشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

5- أيمن الشّنطي، زهير الحدرب، عامر عبد الله،" **الإدارة و التحليل المالي**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6- بوتين محمد،"المحاسبة العامة للمؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

7- جمال الدين مرسي وأحمد عبد الله اللحلح، "**الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

8- حسام الدين مصطفى الخداش ،و ليد زكريا صيام ،عبد الناصر إبراهيم نور، "**أصول المحاسبية المالية**" ،ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2008.

9- حسين القاضي ،مأمون حمدان، "**نظرية المحاسبة** "، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

10- حمزة الشمخي وإبراهيم الجزراوي،" **الإدارة المالية الحديثة**"، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 1998.

11- خالد جمال جعارات, وزملائه، "**مبادئ المحاسبة المالية** "، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

12- خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة،"**التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

13- رشاد العصار وآخرون،"**الإدارة والتحليل المالي**"، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

14- رضوان حلوه حنان , نزار فليح البلداوي،" **مبادئ المحاسبة المالية** "، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

15- زغيّب مليكة، بوشنقير ميلود،" **التسيير المالي ضمن البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2010.

16- سعد غالب ياسين، "**أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** "، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2008.

17- سليم إبراهيم الحسينية، "**نظم المعلومات الإدارة** "، ط3، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2002.

18- سونيا محمد البكري، "**نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية** -"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1998.

19- سيد عطا الله السيد، "**نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.

20- شاكر محمد وآخرون،"**التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات**"، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

21- شرقاوي محمد سامي، محمد حسين، "**مبادئ المحاسبة و إمساك الدفاتر المحاسبية** "، مكتبة عين الشمس، مصر، 1976.

22- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، "**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

23- عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** "،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

24- عبد الغفّار الحنفي،" **الإدارة المعاصرة -مدخل إتخاد القرارات**-"، الدار الجامعيّة، مصر.

25- عبدالحكيم كراجة، علي ربابعة، ياسر السّكران موسى مطر، توفيق عبد الرّحيم يوسف،" **الإدارة و التحليل المالي -أسس، مفاهيم، تطبيقات**-"، ط2، دار صفاء للنّشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

26- كمال الدين مصطفى الدهراوي ," **مبادئ المحاسبة المالية**" , , مكتب الجامعة الحديث، مصر، 2008،

27- كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد، "**نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

28- كمال الدين مصطفي الدهراوي، سمير كامل محمد،"**نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

29- كمال السيد غراب، فاديه محمد الحجازي، "**نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري** "، الإشعاع للطباعة و النشر، مصر، 1999.

30- مبارك لسلوس،" **التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

31- محمد سعيد عبد الهادي،"**الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية الدولية**-"، دار حامد للنشر، الأردن، .2008

32- محمّد شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد النّاصر نور،"**التحليل المالي-مدخل صناعة القرار-**"، ط3، دار وائل للنّشر و التوزيع، 2008.

33- محمد عباس بدوي، "**المحاسبة وتحليل القوائم المالية** "، دار الهناء للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2009.

34- محمّد مبروك أبوزيد، "**التحليل المالي-شركات الأسواق الماليّة-**،ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

35- محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006،

36- محمّد مطر، "**التحليل المالي و الإئتماني (الأساليب و الأوراق و الإستخدامات)**"، دار وائل للنّشر،

37- مفلح محمّد عقل،" **الإدارة المالية و التحليل المالي**"، مكتبة المجمّع العربي للنّشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

38- نادرة أيوب، " **نظريّة القرارات الإداريّة**"، دار زهران للنّشر و التّوزيع، عمان، الأردن، 1997.

39- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسيير**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

40- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-**"،ج 1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

41- هيثم محمد الزغبي، " **الادارة والتحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر،عمان، الأردن، 2000.

42- وليد ناجي الحيالي،" **الإتجاهات الحديثة في التّحليل المالي**"، إثراء للنّشر و التوزيع، الأردن، 2009.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

43-G. Sauvageot," **Précis de finance**", 2ème édition, Edition Nathan , France, 2001, p : 26.

44-Michel Deprez- Marcel Duvant, "**Analyse financière**", 3ème édition, Edition techniplus, Paris, 1999, p: 132.

ثالثا: المجلات و الملتقيات:

45- على فاضل جبار، "**نظام المعلومات المحاسبية الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية** "، عدد2، مجلة الاكادمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

46- الشريف ريحان،" **الثعثر المالي: المراحل الأسباب و الطرق و إجراءات المعالجة**، مجلّة العلوم إنسانيّة الالكترونية، العدد 29 ، 2006، وتوجد نسخة على الموقع التالي: www.ulum.nl .

رابعا: المذكرات و المحاضرات

47- احمد جنان، " **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات** "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2004.

48- بومعزة حليمة، "**التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

49- حواس صالح ،" **أهمية ودور نظام المعلومات وتطوره من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث** "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، جامعة الجزائر، 1995.

50- رحمون هلال، "**المحاسبة التحليلية نظام المعلومات تسيير و مساعد علي اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية** "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

51- فيحان محيا علوش المحيا العتيبي، "**دور المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية** "، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2004.

52- قطاف عقبة، " **أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير،جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2009.

خامسا:القوانين والمراسيم:

53- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74 ، الصادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.

سادسا:المواقع الالكترونية:

54- وليد محمد عبد الله الشباني، "**دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية**"، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، ص، ص: 2، 3. موقع الإنترنت: http://www.ksu.edu.sa/sites/Colleges/Arabic%20Colleges/AdministrativeSciences/DocLib20.

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
اليومية	01	17
دفتر الأستاذ	02	18
ميزان المراجعة	03	18
تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة	04	58
الأوزان النسبية الترجيحية لمؤشرات النموذج	05	59
أصول الميزانيات المحاسبية للوحدة للفترة (2008- 2010)	06	71
خصوم الميزانيات المحاسبية للوحدة للفترة (2008-2010)	07	72
تعديل بعض عناصر الحقوق للفترة (2008- 2011)	08	73
تعديل بعض عناصر الديون للفترة (2009- 2010)	09	74
أصول الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة (2008- 2010)	10	76
خصوم الميزانيات المالية المفصلة للوحدة للفترة (2008- 2010)	11	77
الميزانيات المالية المختصرة للوحدة للفترة (2008- 2010)	12	78
رؤوس الأموال العاملة للوحدة خلال الفترة (2008- 2010)	13	79
العناصر المساعدة في حساب مؤشرات التنبؤ بخطر التعثر المالي خلال الفترة(2008- 2010)	14	81
حساب مؤشر التعثر المالي بإستخدام نموذج Aithman للوحدة خلال فترة (2008-2010)	15	82
حساب مؤشر التعثر المالي باستخدام نموذج Sherrod للوحدة خلال فترة (2008-2010)	16	83
تقييم مؤشّر Z باستخدام نموذج Sherrod خلال الفترة (2008-2010)	17	83

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	شكل رقم	الصفحة
تاريخ أهم مراحل تطور نظام المعلومات	01	04
مكونات نظام المعلومات	02	06
البيانات الداخلة في نظام المعلومات و المعلومات الخارجة منه	03	07
مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية	04	13
معالجة البيانات وتحويلها إلى مخرجات	05	15
مراحل التسجيل المحاسبي	06	16
أشكال الميزانيّة المالية	07	46
المؤسسات المنبثقة عن شركة سومباك	08	64
فروع شركة سميد	09	65
الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية و الجارية القرارم	10	67
الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية	11	68

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	ملحق رقم	الصفحة
أصول الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون القرارم قوقة للفترة (2008-2010)	01	93
خصوم الميزانيات المحاسبية للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون القرارم قوقة للفترة (2008-2010)	02	97
جداول حسابات النتائج للوحدة الإنتاجية والتجارية مطاحن بني هارون القرارم قوقة للفترة (2008-2010)	03	101